



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل



أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار

(بالتطبيق على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

Impact Of The Application Of Accounting Disclosure In

The Rationalization Of Investment Decisions

(Case Study On Listed Companies In The Khartoum Stock Exchange)

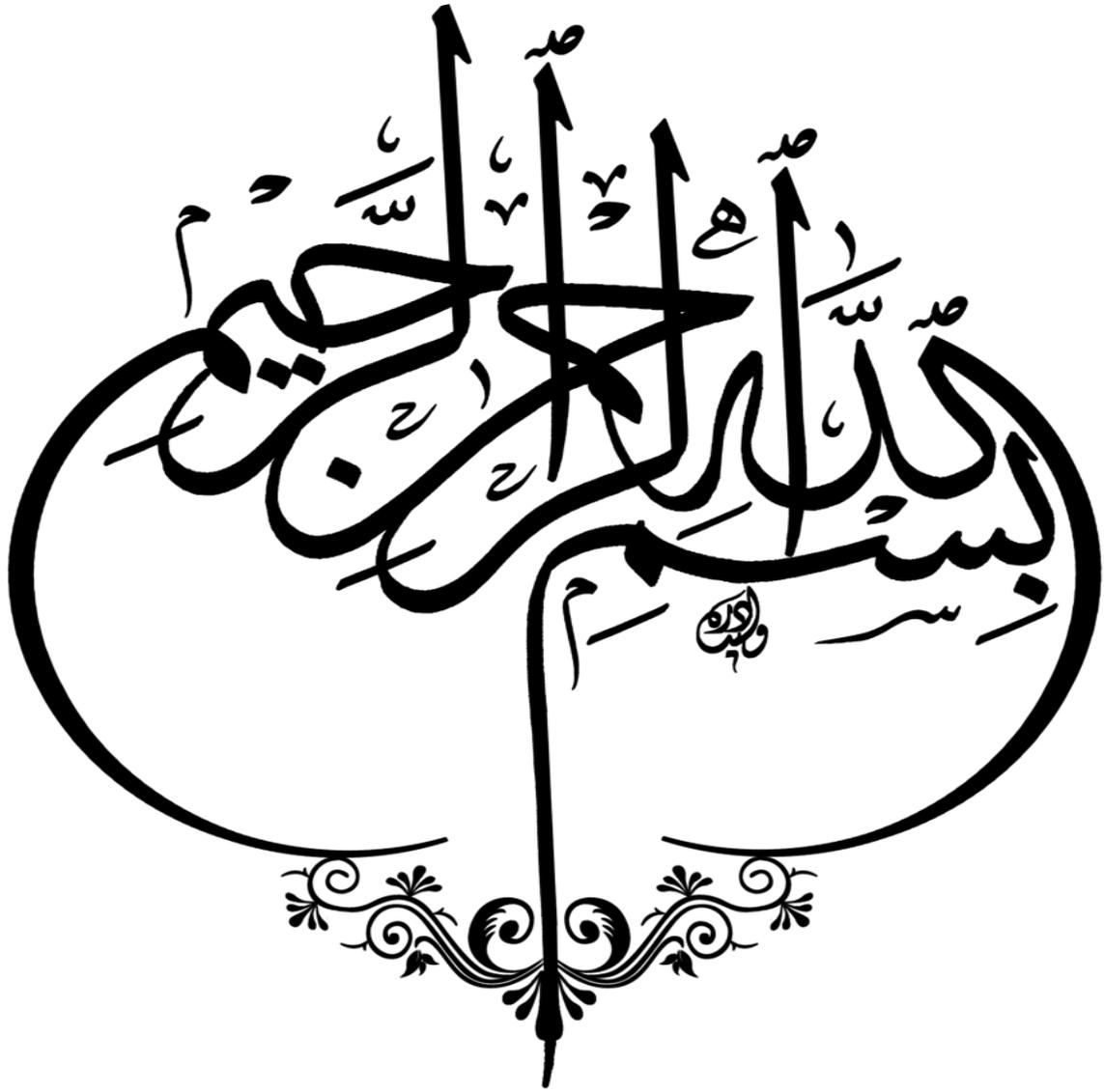
بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

الباحثون

- أبوبكر محمد علي فضل المولى
- أثيلات خضر حسن محمد
- أماني الأمين عوض الكريم
- سحر عبدالمجيد جعفر وقيع الله
- عبد المالك محمد فضل علي

الإشراف :

د. محمد الناير محمدين



الإِسْتِهْلَالُ

قال الله تعالى:

﴿٧١﴾ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ تَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا

وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب الآية (72) —

الإهداء

إلى

منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمين الذى علم العالمين

سيد الخلق رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم

من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ماأنا فيه

إلى أُمى الحبيبة

من كلة الله بالهبة إلى من علمنى العطاء دون إنتظار

إلى من سعى وشقى لإنعم بالراحة والهناءالذى لم يبخل

بشئ من اجل دفعى فى طريق النجاح الذى علمنى أن

أرتقى سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى أبى

إلى ورود المحبة وبنابيع الوفاء

إخوتى و زملائى

الباحثون

المستخلص

تناولت الدراسة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار ، دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح في التقارير والقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، وإختبار أثر الوعي والمعرفة لدي المستثمرين بالتقارير والقوائم المالية على صناعة القرارات الإستثمارية ، المدى الذي يساهم به معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين . نبعت أهمية الدراسة من خلال معرفة دور الإفصاح المحاسبي في سوق الخرطوم للأوراق المالية لحماية المستثمرين من المخاطر التي تواجههم وتقديم معلومات تساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية.هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر معيار الإفصاح على القرارات الإستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية (قرار الشراء ، قرار عدم التداول ، وقرار البيع). إختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرارات الشراء لدي المستثمرين، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدي المستثمرين في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدي المستثمرين، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدي المستثمرين. إتبعت الدراسة المناهج الآتية : المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ،المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي لإختبار مدى صحة الفرضيات . توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج من أهمها : أن تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤثر على قرار الشراء لدي المستثمرين، وتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤثر قرار عدم التداول ، إن تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يؤثر على قرار البيع لدي المستثمرين، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة : ضرورة تملك المستثمرين المعلومات الصحيحة والدقيقة في الوقت المناسب لإتخاذ قراري الشراء والبيع ، و عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للتقارير المالية يؤدي إلى قرار عدم التداول ، يجب الإفصاح في التقارير المالية بالتوقعات المستقبلية حتي يتمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية .

Abstract

The study dealt with the impact of applying accounting disclosure in rationalization investment decision. A field study on companies listed in Khartoum Stock Exchange. The problem of the study represented in the weakness of disclosure in the reports and financial statements of companies listed on the Khartoum Stock Exchange. And test the impact of awareness and knowledge of investors about financial reports and lists, on the investment decision-making. The extent to which the accounting disclosure standard in financial reports and lists contributes to the rationalization of investor decisions. The importance of the study stems from the knowledge of the role of accounting disclosure in the Khartoum Stock Exchange to protect investors from the risks they face and to provide information that contributes to the rationalization of investment decisions. The study aimed at identifying the impact of the disclosure standard on the investment decisions in the Khartoum Stock Exchange (purchase decision, non-trading decision, There is a statistically and sale decision). The study tested three hypotheses: significant relationship between the application of the accounting disclosure standard in financial reports and the making of buying decisions by There is a statistically significant relationship between the investors. application of the accounting disclosure standard in the financial reports and There is a statistically significant the decision not to trade by investors. relationship between the application of the accounting disclosure standard in The study the financial reports and the decision to sell by investors. followed the following methods: Historical method to track previous studies related to the subject of research. The deductive method to formulate the problem and identify the axes of hypotheses. Inductive method to Test Hypotheses. And a descriptive method to test the validity of hypotheses. The The study reached the following results, the most important of them are: application of the accounting disclosure standard in the financial statements affects the buying decision of investors. The application of the accounting disclosure standard in financial reporting affects the non-trading decision. The application of the accounting disclosure standard affects the sale decision of investors. Among the most important recommendations of the study: The need to give investors the correct and accurate information in a timely manner to make the purchase and sale decisions. Non-compliance with the specific characteristics of financial reporting leads to a decision not to trade. Financial reports about future forecast should be disclosed, so that current and potential investors can make their investment decisions.



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
المقدمة	
2	أولاً : الإطار المنهجي للدراسة
7	ثانياً : الدراسات السابقة
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي	
20	المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي
29	المبحث الثاني : متطلبات ومحددات ومقومات الإفصاح
37	المبحث الثالث : الأساليب والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
الفصل الثاني : قرارات الإستثمار	
60	المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف والعوامل المؤثرة على الإستثمار
68	المبحث الثاني: أدوات وتصنيفات ومجالات وانواع المستثمرين
82	المبحث الثالث: محددات ومقومات وخصائص القرار ومخاطر الإستثمار
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
100	المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم الأوراق المالية

108	المبحث الثاني :إجراءات الدراسة الميدانية
133	المبحث الثالث:إختبار صحة الفرضيات
الخاتمة	
150	أولاً : النتائج
151	ثانياً : التوصيات
قائمة المصادر والمراجع	
153	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
109	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
110	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
111	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
112	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
113	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.	(5/2/3)
114	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.	(6/2/3)
117	الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على استبيان	(7/2/3)
118	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(8/2/3)
119	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(9/2/3)
120	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(10/2/3)
121	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(11/2/3)
122	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(12/2/3)
123	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(13/2/3)
124	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(14/2/3)
125	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(15/2/3)
126	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(16/2/3)
127	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(17/2/3)
128	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(18/2/3)
129	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(19/2/3)
130	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(20/2/3)
131	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(21/2/3)
132	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(22/2/3)

133	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
134	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	(2/3/3)
135	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(3/3/3)
136	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	(4/3/3)
137	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	(5/3/3)
138	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(6/3/3)
139	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	(7/3/3)
140	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	(8/3/3)
141	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	(9/3/3)
142	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(10/3/3)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	إتجاهات معاصرة فى أساليب الإفصاح المحاسبي	(1/2/1)
58	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	(1/3/1)
86	نموذج القرار الإستثماري	(1/3/2)
96	قائمة الدخل تعتبر مؤشرا لرقم الربح ومحددا في آن واحد	(2/3/2)
109	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
110	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
111	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
112	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
113	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(5/2/3)
114	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
118	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(7/2/3)
119	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(8/2/3)
120	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(9/2/3)
121	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(10/2/3)
122	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(11/2/3)
123	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(12/2/3)
124	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(13/2/3)
125	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(14/2/3)
126	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(15/2/3)
127	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(16/2/3)
128	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	(17/2/3)
129	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	(18/2/3)
130	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	(19/2/3)

131	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	(20/2/3)
132	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	(21/2/3)
137	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
142	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(2/3/3)
146	التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	(3/3/3)
148	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(4/3/3)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
144	خطاب المبحوث	(1)
145	إستمارة الإستبانة	(2)
149	قائمة بأسماء وعناوين محكمي الإستبانة	(3)

المقدمة

يتناول الباحثون في هذا الجزء ، مشكلة الدراسة والأهداف والأهمية و الفرضيات مع عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتطلبات الدراسة وذلك كالآتي:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

أصبح الإفصاح المحاسبي في الأونة الأخيرة يحظى بإهتمام المفكرين لما له من أهمية بالغة حيث أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الإقتصادية وتبويبها فقط ، بل تلعب دورها كنظام معلومات محاسبي من خلال الحصول على المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين والمستثمرين ، ويعتبر الإفصاح المحاسبي من الأمور التي دعت مجموعة واسعة من الدول إلى الإتفاق على وضع معايير محاسبية ، وبموجبها إلتزمت هذه الدول على إعداد وتهيئة بياناتها ومكنتها من سهولة إجراء المقارنة بين المعلومات والبيانات بعد أن أصبحت أسس الإعداد والإفصاح موحدة.

ونجد إنه في الألفية الثالثة زادت أهمية الإستثمار نتيجة لإنتشار التوسع في تطبيق مظاهر عولمة وتكنولوجيا المعلومات حيث خلقت هذه المظاهر عناصر جديدة أفرزت إرتفاع حدة المنافسة وعملية الإستثمار تصف الطريق الذي يسلكه المستثمر في إتخاذ القرارات الخاصة بإختيار الأدوات المالية ومقدار الإستثمار فيها ، كذلك الوقت الملائم للإستثمار، إن الإختيارات التي تواجه المستثمرين الحاليين والمحتملين فيما يتعلق بمنشأة معينة ، المستثمر الذي يواجه إختيار الشراء أو إختيار عدم التداول أو إختيار البيع يحتاج إلى معلومات تساعد في تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل من البدائل والنتائج التي تصاحبه ومن المعتاد أن تتخذ هذه النتائج صورة تدفقات نقدية للمستثمر الحالي مع غيرها من المعلومات في تقييم التدفقات النقدية التي ينتظر أن توؤل اليه من حياة لحقوقه في المنشأة .

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والبيانات غاية المستخدمين والمستثمرين ، لدراسة الوضع المالي للمنشأة كما أن هناك حاجة لإفصاح المنشآت عن عملياتها ونشاطها للأسواق و المستثمرين ذات الصلة مما يوفر لهم رؤية واضحة وسليمة لإتخاذ قراراتهم ، إلا أن إلتزام المنشآت ومداه يختلف من منشأة لأخرى.

مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح في التقارير والقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على قرارات المستثمرين ، وإختبار أثر الوعي والمعرفة لدى المستثمرين بالتقارير والقوائم المالية على صناعة القرارات الإستثمارية ، المدى الذي يساهم به معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين ولمزيد من التوضيح لمشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- 1) ماهو مدي تأثير معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار الشراء لدى المستثمرين؟
- 2) ماهو مدي تأثير معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار عدم التداول لدى المستثمرين؟
- 3) ماهو مدي تأثير معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار البيع لدى المستثمرين؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية :-

تتجلى أهمية الدراسة في إثراء المكتبة العلمية بالمواضيع المحاسبية لمواكبة التطور في بيئة الأعمال ، وكذلك لسد النقص في الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة ، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة لإتخاذ القرارات الإستثمارية لدى المستثمرين بشكل سليم.

الأهمية العملية :-

معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية أصبح يتمثل عنصراً هاماً في إطار الفكر المحاسبي ويلعب دوراً في ترشيد القرارات الإستثمارية ، وتحقيق الأهداف الخاصة بسوق الأوراق المالية . معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية يمد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية المساهمة في زيادة الوعي المحاسبي لدى المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال المعلومات المفصّل عنها في التقارير والقوائم المالية .

فرضيات الدراسة :-

يختبر الدراسة الفرضيات التالية :-

- 1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدى المستثمرين .
- 2) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين.
- 3) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين.

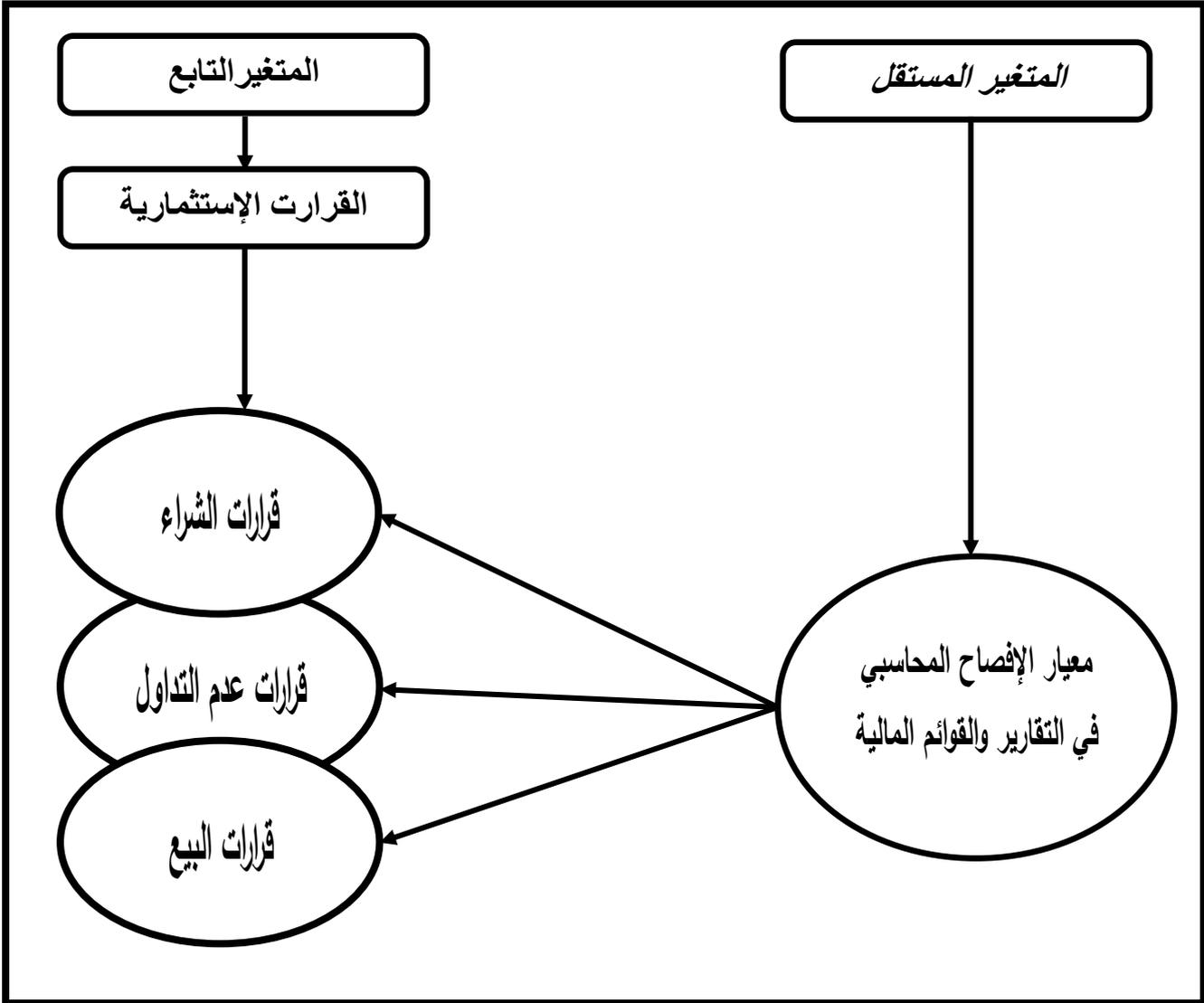
أهداف الدراسة :-

معرفة دور معيار الإفصاح المحاسبي بسوق الأوراق المالية في حماية المستثمرين من المخاطر التي تواجهه عند إتخاذ قراره الإستثماري وتقديم المعلومات التي تساهم في ترشيد قراره الإستثماري.

- 1) معرفة أثر معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار الشراء لدى المستثمرين .
- 2) معرفة أثر معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار عدم التداول لدى المستثمرين.
- 3) معرفة أثر معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على قرار البيع لدى المستثمرين .

نموذج الدراسة:-

أثر معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية على ترشيد قرارات الإستثمارية للمستثمرين
(دراسة حالة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)



إعداد الباحثون

منهجية الدراسة:-

يتم استخدام المناهج العلمية خلال الدراسة البحثية الآتي:-
المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ، والمنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث الأساسية متمثلة في صياغة المشكلة والفرضيات والأهداف والتساؤلات ، المنهج التحليلي الوصفي لإختبار مدى صحة الفرضيات ونتائج فرضيات البحث .

حدود الدراسة:-

الحدود المكانية : الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية
الحدود الزمانية : الفترة الزمنية 2017م

مصادر ومراجع الدراسة :-

يتم جمع البيانات الأولية :

إستخدام إستمارة الإِستبانة

البيانات الثانوية:

عن طريق القران الكريم والسنة النبوية

الكتب و المراجع

الدوريات العلمية

المواقع الإلكترونية

هيكل الدراسة :

يتكون هيكل الدراسة من:-

لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة حيث إُشتملت المقدمة على الإطار المنهجي ، الدراسات السابقة ، أما الفصل الأول بعنوان الإفصاح المحاسبي وتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي والمبحث الثاني ، متطلبات ومحددات ومقومات الإفصاح والمبحث الثالث ، الأساليب والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، أما الفصل الثاني بعنوان قرارات الإستثمار وتم تناوله من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول ، مفهوم وأهمية وأهداف والعوامل المؤثرة على الإستثمار والمبحث الثاني ، أدوات وتصنيفات ومجالات وأنواع المستثمرين والمبحث الثالث ، محددات ومقومات وخصائص القرار ومخاطر الإستثمار كما تم تخصيص الفصل الثالث للدراسة الميدانية وذلك من خلال المبحث الأول نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية ، والمبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية ، والمبحث الثالث ، إختبار صحة الفرضيات أما الخاتمة تحتوي على النتائج و التوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة

دراسة : بسمات موسي جمعه ، (2014م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

هدفت الدراسة من خلال الوقوف علي مدي نجاح هذا السوق في تنمية الوعي الإستثماري للمتعاملين فيه وجعله وسيلة قادرة علي جذب مدخرات السودانيين العاملين بالداخل والخارج للدولة وخفض معدلات التضخم وذلك من خلال تحديد المقومات الواجب توافرها لتنشيط كفاءة السوق حتي يكون وسيلة فاعلة قادرة تملك الفاعلية علي تشجيع الإدخار وتنمية الوعي الإستثماري.

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه ما هو الحد الأدنى من المعلومات المفصح عنها والتي يجب توفرها في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وترشيد قراراتهم وهل تؤدي القرارات المفصح عنها بالقوائم المالية لتلبية إحتياجات مستخدمي هذه القوائم المالية وترشيد قراراتهم الإستثمارية المستقبلية وهل سيكون هذه المعلومات بالكفاءة المطلوبة والتي تؤدي إلي زيادة حجم إستثمارات وتفيد صانعي القرارات في الأسواق المالية المحلية والعالمية.

إختبرت الدراسة الفروض التالية تتمثل في أن توفر المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في الوقت المناسب يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار وأن إستجابة سوق الخرطوم للأوراق المالية لشروط الملائمة و الكفاءة وأن الكفاءة ووجود أدوات كافية في السوق تساعد علي تطوره والرفع من كفاءته توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها يتميز سوق الخرطوم للأوراق المالية بكفاءة متوسطة القوة حيث يتمتع المستثمرون بالرشد الإقتصادي وهدفهم السعي إلي تعظيم المنفعة ، قلة الوعي الإدخاري والإستثماري لدى غالبية المواطنين مما يؤدي للإحجام عن الإستثمار ، وضع قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية حزمة من الشروط والضوابط للأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق مما يعزز الثقة بالنسبة للمستثمر في إتخاذ قرارات الإستثمار.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل علي زيادة الكفاءة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بعقد مؤتمر عام يشارك فيه كبار المتخصصين والأكاديميين ، إلزام الشركات المدرجة علي إعادة تقييم أصولها الثابتة مع البساطة والوضوح فيما ينشر من معلومات حتي يتمكن المستثمر من معرفة القيمة الحقيقية لأسعار الأسهم ، الإستفادة من تجارب الدول العربية والأجنبية في تفعيل أداء السوق.

يري الباحثون ان الدراسة يتفق مع الدراسة في تناولها في رفع كفاءة السوق وضرورة الإفصاح عن

(1) بسمات موسي جمعة أبوجردة ، أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في أسواق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غيرمنشورة ، 2014م.)

المعلومات بغرض تحقيق أكبر قدر من الشفافية ، وتختلف مع الدراسة في تناوله في القرارات الإستثمارية ، قرارات الشراء ، وقرارات عدم التداول ، وقرارات الشراء.

دراسة : حيدر أحمد حسن صالح و هلال يوسف صالح ، (2014م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية .

هدفت الدراسة الي التعرف علي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءة في صناعة القرارات ، والتعرف علي مدى رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المنشآت ، والتعرف علي المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في المنشآت وتحقيق دقة وموثوقية المعلومات المعروضة بالقوائم المالية المحاسبية مما يقضي علي المصادقية .

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي قرارات المستخدمين ، وإختبار أثر الوعي والمعرفة لدي المستثمرين بالقوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار، ومن ثم بيان أثر ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار.

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية إختبار أثر ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي قرارات المستخدمين ، إختبار أثر الوعي والمعرفة لدي المستثمرين بالقوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار، ومن ثم بيان أثر ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار.

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها يوفر الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات ملائمة تساعد في تقييم المقدرة الربحية للمنشأة بما يدعم الشفافية والإفصاح التام ، يقدم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات مفيدة تساعد المستخدمين والمستثمرين في إتخاذ قراراتهم مما يشبع رغباتهم ، يقدم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات تساعد في التنبؤات الإقتصادية للمنشأة علي طريق تقديم المعلومات موثوقة وقابلة للفهم لمستخدميها.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تكون المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ذات حياد، ويقصد بذلك أن الإهتمام الأساسي يركز علي ملائمة والموثوقية في المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها ، وضرورة توفير المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات لان الحصول علي

(1) حيدر أحمد حسن صالح و هلال يوسف صالح ، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، المحاسبة والتمويل ، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد ، volume15(2)، vol13(1)، 2014م).

المعلومات وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة علي الرجال الأعمال والمستثمرين،التزام الشركة بالنصوص القانونية والمبادي المحاسبية المتعارف عليها ومتطلبات أخرى تفرضها جهات تنظيم المهنة بإعداد ونشر تقاريرها المالية بصفة دورية وتضمن كافة البيانات التي تشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات التي يحصل عليها كافة فئات المتعاملين المتأثره بأموالهم بالشركة . يرى الباحثون ان هذه الدراسة تناولت مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي وتطرق الي دراسة الحالة سوق الخرطوم للأوراق المالية وركزت أهمية الإفصاح عنه وأثر علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية والقوائم المالية ، وتفرد الدراسة في تناولها لاثر الإفصاح في ترشيد قرارات الإستثمار المتمثلة في قرارات البيع ، وقرارات عدم التداول ، وقرارات الشراء.

دراسة : الإمام أحمد يوسف محمد ، (2015م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة دور معيار العرض والإفصاح العام في رفع كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي بالمصارف الإسلامية السودانية.

تمثلت مشكلة الدراسة في المدى الذي يساهم معيار العرض والإفصاح العام في كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف السودانية ، وما الأثر الذي يتركه معيار العرض والإفصاح للمصارف علي مصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية ؟

هدفت الدراسة الي إختبار ذلك الدور وتوضيح أثر معيار العرض والإفصاح العام علي شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية ، وبيان دور تطبيق رفع كفاءة المعلومات المنشورة للمصارف الإسلامية . إختبرت الدراسة الفرضيات الاتية توجد علاقة بين معيار العرض والإفصاح العام وكفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ، الإلتزام بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام يؤدي إلى توفير مؤشرات مالية جيدة للمصارف الإسلامية ، وتوجد علاقة بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومصداقية وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

توصلت الدراسة الي أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي الي شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي الي سلامة القوائم المالية للمصارف وتطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف تساعد المستخدمين علي مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الإقتصادية.

أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالمعيار وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم للمصارف ومرعاة دقة وشفافية وشمولية الإفصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للمصارف وعلي المصارف الإسلامية تطبيق المعيار لانه يساعد المستخدمين علي متخلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الإقتصادية.

(1) الإمام أحمد يوسف محمد، دور معيار العرض والإفصاح العام في رفع كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي بالمصارف الإسلامية السودانية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2015م).

يتفق مع الدراسة في أن كلا الدراستين تهدفان إلى توضيح أثر معيار العرض والإفصاح وتطبيقه على ترشيد القرارات الاقتصادية للمستخدمين على مختلف فئاتهم وقيام كل منهما أن هناك حاجة ماسة وضرورية لتقييم أثر تطبيق معيار الإفصاح على كفاءة الإفصاح عند إعداد القوائم المالية ، وتختلف عن الدراسة في قيام هذه الدراسة على رفع كفاءة المعلومات المنشورة للمصارف الإسلامية وأن الدراسة قائمة على ضرورة الإفصاح في التقارير المالية ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار وتلبية حاجات المستثمرين في حصولهم على معلومات تساعدهم على ذلك .

دراسة بخيطة محمد محمود ، (2015م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار بالتطبيق على المصارف التجارية.

هدفت الدراسة إلى أهمية معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار ، والتعرف بقرار التمويل والإستثمار وتحديد أهم العوامل المؤثرة عند إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار.

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى أهمية معلومات التدفقات النقدية الناشئة من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية في إتخاذ القرارات المالية ، لقرارات التمويل والإستثمار في المنشآت المالية ، هل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية مهمة لإتخاذ قرارات التمويل والإستثمار.

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معلومات التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وقرارات التمويل والإستثمار ، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معلومات التدفقات النقدية من النشاط الإستثماري وقرارات التمويل والإستثمار، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معلومات التدفقات النقدية من النشاط التمويلي وقرارات التمويل والإستثمار.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن العلاقة بين معلومات التدفقات النقدية وقرارات التمويل والإستثمار علاقة قوية ومعنوية إحصائياً ، إشار معظم أفراد العينة إلى أن المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية مهمة لقرارات التمويل والإستثمار ، يساعد قائمة التدفقات النقدية في تقييم مقدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها ودفع توزيعات الأرباح.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها وجوب إعطاء قائمة التدفقات النقدية بمزيد من الإهتمام و الدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات التمويلية والإستثمارية ، نوعية المستثمرين والمحللين بأهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها الرائد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وتوجيه من بنك السودان المركزي للمصارف التجارية بالإهتمام بمعلومات التدفقات النقدية ودراستها وتحليلها قبل إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار .

يري الباحثون ان هذه الدراسة هدفت إلى التعرف بأهمية الإستثمار في التمويل على المصارف

(1) بخيطة محمد محمود ، أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار بالتطبيق على المصارف التجارية ، (جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015م).

التجارية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية ، وتختلف الدراسة من حيث تناولها الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار ، وقرارات الشراء ، قرارات عدم التداول ، وقرارات البيع.

دراسة : عبد الرحيم تاج الدين أحمد ، (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق علي بنك أمدرمان الوطني.

هدفت الدراسة إلي إبراز المشكلات الناشئة عندما يكون الإفصاح غير واضح في القوائم المالية مما يجعلها مضللة وغير ذات فائدة ، التعرف علي الإفصاح المحاسبي وأهمية جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها ، تعريف مفاهيم المقياس والإفصاح المحاسبي.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلي عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلي عدم إتخاذ القرارات السليمة ، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية هل القرارات المبنية علي جودة المعلومات المحاسبية بصورة سليمة تؤدي إلي إتخاذ قرارات رشيدة ؟ هل الإفصاح المحاسبي بصورة سليمة يؤثر علي موثوقية المعلومات المحاسبية ؟ هل يجب الإفصاح عن جميع المعلومات أم نراعي نوعية المعلومات؟

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وموثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح وأخطاء المعلومات المحاسبية .توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها تعتبر القياس والإفصاح المحاسبي أصلاً من أهم الأصول التي تؤدي إلي جودة القوائم المالية ، مفاهيم وقواعد والسياسات ومعايير المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسات المختلفة مهمة وأساسية في إعداد القوائم المالية ، هناك عدة مخالفات ناتجة من عدم الإلتزام بقواعد السلوك المهني عند تطبيق المعلومات المحاسبية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وأهمية الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في القوائم المالية للمنشأة ، ضرورة الإعتمادعلي المراجعة لتوفير الموضوعية وملائمة المعلومات المحاسبية يجب إلزام المنشأة الإقتصادية بعملية المراجعة ، تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ووضع المعايير السودانية وأهمية تطبيقها من خلال نظم المعلومات المحاسبية. يلاحظ أن الدراسة ركزت علي أثر الإفصاح والقياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية ، بينما تختلف الدراسة من حيث درجة الإفصاح في

(1) عبد الرحيم تاج الدين أحمد محمد ، أثرالقياس والإفصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية ،(جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).

ترشيد قرارات الإستثمار من حيث قرارات البيع ، وقرارات عدم التداول ، وقرارات الشراء .

دراسة : عفاف نور الدين عثمان ، (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة القياس والإفصاح المحاسبي ودورها في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بالتطبيق علي شركة السكر السودانية المحدودة.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي طرق القياس المحاسبي لمجال العاملين والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية ، أيضاً إلي إختبار أثر تطبيق طرق القياس المحاسبي لمجال المجتمع والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية ، إختبار أثر تطبيق طرق الإفصاح المحاسبي لمجال المستهلكين والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية.

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية هل تؤثر طرق القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي علي النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة ، هل تؤثر طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الإجتماعي علي النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة ، هل تؤثر طرق القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي علي النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه البيئة.

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الإجتماعي والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة ، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه البيئة.

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها تستمد الأداء الإجتماعي ، أهميته من أهمية المحاسبة الحالي وذلك بماله من أثر علي إتخاذ القرارات الإقتصادية ، هنالك قصور في فهم المسؤولية عن الأداء الإجتماعي علي الرغم من أن هنالك إتفاق حول أهمية المحاسبة عن هذه الأداء كونها تلبي إحتياجات العديد من الفئات ذات المصلحة ، وإمكانية تقنين المحاسبة عن الأداء الإجتماعي في شركة السكر السودانية تحديد مجالاته ، وأهداف الأنشطة فيها يساعد علي قياسها والتقرير عنها بطريقة أكثر موضوعية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها قيام شركة السكر السودانية بمزيد من الدورات التأهيلية لعاملها في مجال المحاسبة عن الاداء الاجتماعى ، ضرورة زيادة إهتمام قيام شركة السكر السودانية تجاه عاملها ، خاصة فيما يتعلق بتوفير نظام معاشات وتأمينات يرضي طموحاتهم.

(1) عفاف نور الدين عثمان ، القياس والإفصاح المحاسبي ودورها في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بالتطبيق علي شركة السكر السودانية المحدودة ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2016م).

يلاحظ أن الدراسة تناولت القياس والإفصاح ودورهما في النظام للمعلومات المحاسبية ، أيضاً مفهوم الإفصاح وأهميته وطرق القياس والإفصاح المحاسبي ، ويختلف الدراسة تناولها للإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الإستثمارية من حيث قرارات الشراء ، وقرارات عدم التداول ، وقرارات البيع.

دراسة : مدحت فوزي وخالد محمد ، (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الورقة البحثية تحديد إنعكاسات الإلتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين علي إتخاذ القرارات الإستثمارية من قبل المتعاملين في الأوراق المالية ببورصة فلسطين.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية وأهميته ومقوماته ، وحصر القوائم المالية التي يتم من خلالها تحديد الاداء الإجتماعي لمنظمات الأعمال ، وتحديد مدي إدراك المستثمرين في بورصة فلسطين للأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية بالشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

تمثلت مشكلت الدراسة في التزام الشركات المساهمة العامة بممارسة عدد من المسؤوليات الاجتماعية اتجاه كل أصحاب المصلحة من الأمور الهامة حيث تضمنت مشكلة البحث التساؤلات التالية هل يوجد أثر للإلتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (المجتمع ، العملاء ، الموارد البشرية، البيئة ، المساهمين) على إتخاذ القرارات الاستثمارية؟ ، هل توجد فروقات بين متوسطات استجابات الباحثين حول الإلتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب ، حجم الأموال المستثمرة)؟ إختبرت الدراسة الفرضيات التالية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للإلتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على إتخاذ القرارات الاستثمارية ، لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات الباحثين حول الإلتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال ، نوع المستثمر/ المضارب ، حجم الأموال المستثمرة).

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على إتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين ، العديد من الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها تبين في بند المسؤولية الاجتماعية أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة ، جميع الشركات

(1) د. مدحت فوزي وادي و أ. خالد محمد نصار، انعكاسات الإلتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية على إتخاذ القرارات الإستثمارية ، دراسة تطبيقية على المتعاملين مع بورصة فلسطين ، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال ، الموسوم بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني" 12 مارس 2016م.

المدرجة في بورصة فلسطين والتي قامت بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وهي (44) شركة من أصل (49) شركة، تتبع الطريقة المنفصلة حيث تعرض البيانات المالية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية الأساسية.

أوصت الدراسة بجموعة من التوصيات أهمها حث بورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد الفلسطينية وجميع الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المحدودة، على إصدار دليل إجرائي إداري ومحاسبي يوضح كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، عقد ورش عمل وندوات يحضرها المسؤولين وأصحاب القرار في الشركات والجهات الإشرافية والرقابية حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي.

يلاحظ ان الدراسة تناولت الإلتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإقتصادية من قبل شركات المساهمة العامة ويتفق معها في أهميته وأهداف الإفصاح المحاسبي ، ويختلف من حيث تناوله لقرارات الإستثمار من حيث قرارات الشراء وقرارات عدم التداول وقرارات البيع.

دراسة : مصطفى أحمد عبد الرحمن ، (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الإستثمارية بالتطبيق في سوق الخرطوم للأوراق المالية . هدفت الدراسة إلي التعرف بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته ومحدداته وبيان دوره في ترشيد القرارات الإستثمارية بأسواق الأوراق المالية ، بالإضافة إلي التعريف بأسواق الأوراق المالية وأهميتها والعوامل المؤثر علي كفاءتها وأدوات الإستثمار المتعلقة بها.

تمثلت مشكلت الدراسة في التساؤلات التالية هل الإفصاح المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية من خلال المقومات المعلنة وتقييم أداء الشركات ، هل الإفصاح المحاسبي لايفي بكافة متطلبات متخذي القرارات الإستثمارية ، هل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب له تأثير إيجابياً في ترشيد القرارات الإستثمارية.

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية من خلال المعلومات المعلنة وتقييم اداء الشركات ، الإفصاح المحاسبي لايفي بكافة متطلبات متخذي القرارات الإستثمارية ، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب له تأثيراً إيجابياً في ترشيد القرارات الإستثمارية.

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية ، أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تقييم اداء الشركات من خلال المعلومات المعلنة مما يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية ، ان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب له تأثيراً إيجابياً في ترشيد القرارات الإستثمارية .

(1) مصطفى أحمد عبد الرحمن ، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الإستثمارية ، دراسة

حاله سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تشجيع المستثمرين لزيادة معرفتهم بطبيعة الإفصاح المحاسبي وأثره علي القرارات وكيفية إستخدامه لهذه الغاية ، ضرورة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حتي تتم حماية كافة الاطراف المرتبطة بالشركة ، تعزيز قانون سوق الخرطوم بتعليمات إفصاح عن المعلومات المحاسبية أكثر وضوحاً وإلزام الشركات بهذه التعليمات .

إنققت الدراسة من حيث تناولها متطلبات ومحددات وبيان دوره في ترشيد القرارات الإستثمارية ، بينما تتميز هذه الدراسة عنها من حيث تناولها القرارات الإستثمارية بشكل أشمل من حيث قرارات البيع وقرارات عدم التداول وقرارات الشراء.

دراسة مهند أحمد إسحق (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي للشركات ذات القوائم الموحدة في تحسين الاداء المالي بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية .

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل المعايير الدولية والمعايير الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، دراسة مدي إلتزام الشركات السعودية بنشر القوائم المالية وفق متطلبات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة ، التعرف علي أهمية الإفصاح بالنسبة للشركات ذات القوائم المالية الموحدة.

تمثلت مشكلة الدراسة ان الإفصاح المحاسبي في ظل القيام بإعداد حسابات ختامية لاستخراج نتائج الأعمال محكوم ومتفق مع المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها اذ يهتم بعرض وتوصيل المعلومات بالصورة تجعل القوائم المالية غير مضللة ومفهومة لمستخدميها ، مامدي ملائمة القوائم المالية الموحدة للإفصاح المحاسبي ؟ هل الإلتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي يسهم في رفع الكفاءة وفعالية الأداء المالي؟ ماهو أثر عدم الإفصاح المحاسبي للشركات علي نتائج الأداء المالي؟

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية الإلتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي للشركات ذات القوائم المالية الموحدة يسهم في رفع الكفاءة وفعالية الأداء المالي، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإفصاح المحاسبي للشركات ذات القوائم المالية الموحدة والعمل علي معالجة الإنحرافات لتقييم الأداء المالي فيها ، عدم كفاية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها لاتمكن الشركات من الحفاظ علي مصداقية القوائم المالية لدي المستخدمين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرارات المستخدمين في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تقييم أداء الشركات من خلال المعلومات المعلنة مما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية ، أن إلتزام مكاتب المراجعة بمعايير العمل الميداني من تخطيط ومتابعة وكذلك التحقق من أدلة الأثبات

(1) مهند أحمد إسحق ، أثر الإفصاح المحاسبي للشركات ذات القوائم المالية الموحدة في تحسين الأداء المالي ، بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).

والقارئ بكل نزاهة وموضوعية يعكس إيجاباً علي ضبط الأداء المالي للمنشآت الصناعية. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تشجيع المستخدمين لزيادة معرفتهم بطبيعة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة وأثره علي القرارات وكيفية إستخدامه لهذه الغاية ، تخصيص تكلفة الحصول علي المعلومات المحاسبية ، توفير المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة. يري الباحثون ان الدراسة قدمت تصنيف المكونات الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية الموحدة في تحسين الأداء المالي أيضاً التعرف علي مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح المحاسبي في ظل التقارير الدولية ، بينما يختلف الدراسة في تناوله لقرارات الإستثمارية من حيث الأنواع الأكثر خصوصية وقرارات البيع وقرارات عدم التداول وقرارات الشراء.

دراسة نجوان همام عبد الجبار بابكر (2016م)⁽¹⁾:-

تناولت الدراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي في قرار الإستثمار بالتطبيق علي شركة برقن للنقل الثقيل والخدمات النفطية المساهمة .

هدفت الدراسة علي التعرف علي أثر القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي علي قرارات الإستثمار ، أيضاً التعرف علي أثر الإفصاح المحاسبي علي الأداء الإجتماعي علي قرارات الإستثمار، كما تسعى الدراسة لمحاولة لقاء الضوء علي أهمية الدور الإجتماعي للوحدات الإقتصادية.

تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية هل يعد أسس وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي كافية؟ أم يوجد بها قصور؟ هل يؤثر ذلك علي قرارات الإستثمار؟

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية هل هنالك تأثير للإفصاح المحاسبي للإداء الإجتماعي علي قرارات الإستثمار؟ هل هنالك تأثير للقياس المحاسبي للأداء الإجتماعي علي قرارات الإستثمار؟ هل هناك رغبة لدي متخذي قرارات الإستثمار في تبني القياس والإفصاح عن الأداء الإجتماعي عند إتخاذ قرارات الإستثمار؟ توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها تجاهل المحاسبة التقليدية قياس التكاليف الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية لحجة عدم توفر أدوات ووسائل قياس مثل هذه التكاليف ولد الحاجة إلي ضرورة تضمين تلك القوائم بالبيانات الخاصة بتأثير أنشطة الشركة علي العاملين ، والمجتمع والبيئة وبما يكفل إجراء عملية التقييم الشامل الأداء المؤسسة من قبل جميع الأطراف ، عدم وجود قوانين ملزمة للإفصاح عن الأداء ، صعوبة قياس التكاليف والعوائد الإجتماعية.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل علي نشر الوعي الإجتماعي لدي جميع الأطراف المهمة سواء المجتمعات أو المسؤولين أو الشركات والعاملين فيها خاصة المراجعين والمحاسبين والمحليلين الماليين ، إقامة نظم معلومات إجتماعية لتحسين الأداء الإجتماعي حيث ان

(1)نجوان همام عبد الجبار بابكر، أثرالقياس والإفصاح المحاسبي عن الإداء الإجتماعي في قرارات الإستثمارية، دراسة ميدانية علي شركة برقن للنقل الثقيل والخدمات النفطية المساهمة ، (جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).

وجود مثل هذا النوع من النظم يعتبر شرطاً أساسياً لإدراج الإعتبارات الإجتماعية بمختلف الأنشطة ، يجب أن يقوم المحاسب بالدور المطلوب منه في مجال القياس والإفصاح عن التكاليف الإجتماعية للشركات في تقاريرها المالية. يري الباحثون أن الدراسة إهتمت بزيادة الوعي الإستثماري للمتعاملين في سوق الأوراق المالية وزيادة ثقة المستثمرين في التعامل في الأوراق المالية ، وتختلف هذه الدراسة في تناولها لأهمية الإفصاح في ترشيد القرارات الإستثمارية قرارات الشراء ، وقرارات عدم التداول ، وقرارات البيع.

الفصل الأول

معيار الإفصاح المحاسبي

يتناول الباحثون في هذا الفصل مفهوم ، و أهداف ، ومقومات الإفصاح المحاسبي ومتطلباته وذلك من خلال المباحث التالية

المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني : متطلبات ومحددات ومقومات الإفصاح

المبحث الثالث : الأساليب والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المبحث الأول

يتناول الباحثون في هذا المبحث مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

مفهوم الإفصاح المحاسبي: - The Concept of Accounting Disclosure

تطور مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة بعد التطور الكبير الذي شهدته المحاسبة نفسها ، وذلك عندما تحولت منذ بداية الستينيات من القرن الماضي عندما يطلق عليه الباحثون مدخل المالية إلي ما يعرف بمدخل المستخدمين ، وبذلك تحولت المحاسبة من نظام لمسك الدفاتر غايته حماية مصاح الملاك إلي نظام المعلومات هدفه الأساسي توحيد المعلومات المناسبة لصنع القرارات كما كان لتزايد الدور الإقتصادي للأسواق المال العالمية أثره المباشر في المحاسبة ، إذا فرضت علي المحاسبين أن يولوا إهتماماً خاصاً للنظريات ، والمفاهيم التي تحكم اليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة portfolio theory وما يتفرع عنها من فرضيات ، كفرضية السوق المالي الكفوء ، وهذا ما أعطي بعداً إضافياً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه السوق⁽¹⁾.

تعريفات الإفصاح المحاسبي: - Definitions of Accounting Disclosure

إن عملية الإفصاح تشمل عدم التستر عن الشيء ، وضعه تحت الضوء ، كشف أوفضح الشيء بمعنى ذلك الإفصاح هو صيغة الكلام الذي يجعل الشيء واضحاً ، شاع إستعمالها في جميع مجالات الحياة ،بالأخص العلمية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق.

الإفصاح في اللغة: البيان، والظهور، والوضوح ، وما تبين به الشيء من الدلالة وعندها إتضح أي بان ولذا يكون الإفصاح مع ذكاء البيان ،وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللسن واصلة الكشف والظهور⁽²⁾.

الإفصاح في الإصطلاح: بأنه يبين المعارف من مصدر إنتاجها إلي الجهة التي يستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها عن لايعلمها⁽³⁾.

(1) د.إبراهيم جابر السيد ، الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال العربية داخل البلاد الأجنبية ،(عمان: دار غيراء للنشر والتوزيع ،2014م) ص17.

(2) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور ، لسان العرب ، (تونس: دار المعارف للنشر والتوزيع 1299هـ)الجزء الثاني حرف الباء بين ، ص129.

(3) هبة عبد العاطي محمد رزق ، تحديد مستوي الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية ، (دراسة تحليلية ، جامعة حلوان ، مجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال، العدد الأول ج2011،م) ص164.

حسب قاموس الإستثمارات الأمريكية :-

هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة والتي تؤثر علي قرار الإستثمار ، في الولايات المتحدة الأمريكية يتعين علي الشركة من أجل أن تكون مدرجة في سوق الأوراق المالية الكبرى أن تلتزم بتنفيذ جميع متطلبات وتعليمات الإفصاح الصادر عن هيئة البورصة والتعامل بالأوراق المالية الأمريكية⁽¹⁾.

أما في ما يخص الإفصاح الكامل : فيقصد بضرورة عرض كل المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر علي قرار مستخدمي المعلومات المحاسبية ، ذات الصلة لمشتري الأوراق المالية⁽²⁾.
وأما محاسبياً : فيقصد بالإفصاح اي حقائق اي ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية المتعلقة بها ، والتي تبين بشكل واضح وجلي الموفق المالي للوحدة الإقتصادية⁽³⁾.
وأما من الناحية الأوراق المالية : فيقصد بالإفصاح الإعلان عن المعلومات ذات الصلة لمشتري الأوراق المالية ، أن قانون الأوراق المالية وغيرها من الأنظمة تتطلب ممن مصدري الأسهم إعطاء المشتري معلومات إضافية كافية لإتخاذ قرارات رشيدة .

ويحرض الإسلام علي الإفصاح ، وذلك بمنح التدليس والإخفاء في المعلومات التي تخص المال⁽⁴⁾.
ويستنتج الباحثون ان الإفصاح المحاسبي هو بيان المعلومات المالية وغير المالية بكل وضوح وشفافية من قبل إدارة المنشأة من خلال التقارير والقوائم المالية بصورة يسهل فهمها لمساعدة الأطراف التي لها علاقة حالية أو مستقبلية بالمنشأة في إتخاذ القرارات الصحيحة وتحسين نوعية القرارات القائمة .

أهمية الإفصاح المحاسبي :- Objectives of Accounting Disclosure

يمثل الإفصاح المحاسبي المصدر لأساسيات لم تكن الوحيد أو العديد من المستخدمين للحصول

⁽¹⁾ د.ابراهيم جابر السيد، مرجع سابق ، ص21.

⁽²⁾ Martin Beyersdorff ،Praveen Jindal ،Christop Piesbergen،**International GAAP®2016 Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards**(United Kingdom: Wiley publishes in a variety of print and electronic formats and by print-on-demand 2016) page1317.

⁽³⁾ LexisNexis ،**Deloitte iGAAP Financial Instruments–IAS39and related standards**، volume C (UK: London،CPI Group for printing and bonding2014) page،869.

⁽⁴⁾ د. محمد سمير الصبان ، د. رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة قواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي ،(الإسكندرية :الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع2000م) ص11.

علي المعلومات المهمة حول المنشأة ، وبالتالي حتي تكون التقارير والقوائم المالية موضوعية ومفيدة وتحظي بثقة المستخدمين وتلبي إحتياجاتهم ، لابد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جمع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة وقد زادت أهمية الإفصاح في السنوات الأخيرة بغرض التركيز علي أهمية توصيل المعلومات اللازمة لمستخدميها حتي يمكنهم إتخاذ قرارات⁽¹⁾. سليمة بناءً علي معلومات جيدة ، وقد إهتمت الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية في الدول المتقدمة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في التقارير والقوائم المالية وما يتعلق بها من سياسات محاسبية حتي أصبح هذا الموضوع يأتي دائماً في مقدمة ما يصدر عنها من المعايير المحاسبية.

أصبح الإفصاح أكثر أهمية لسببين هما:-

- (1) بيئة المنشآت تنمو بطريقة أكثر تعقيداً ومن ثم فإن التعبير بشكل وافي عن المعلومات المالية ، والمعلومات المتعلقة بالعمليات الهامة داخل حدود القوائم المالية أصبح أكثر تعقيداً وصعوبة.
- (2) هيئات وضع المعايير تشير إلي أن أسواق راس المال أصبحت قادرة علي أن تستوعب وتعكس المستخدمين بسرعة من خلال أسعار البورصة.

ويرى بعض الكتاب تزايد أهمية الإفصاح في الآتي:-

(أ) أن التزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المنشورة ارتبط إرتباطاً وثيقاً بالتطور في مهنة المحاسبة وذلك عندما تحولت إلي ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية owner approach وإن النظام المحاسبي عند مدخل الملكية كان تقوم علي أساساً لنظام لمسك الدفاتر book keeping system والغرض منه حماية مصالح الملاك.

(ب) يظهر التطور أيضاً بعد قيام الثورة الصناعية التي أدت بدورها إلي إنفصال الملكية عن الإدارة مما استدعي ذلك إلي تحول في وظيفة المحاسبة فقد تحولت إلي نظام معلومات يهدف بشكل أساسي إلي تزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة للمساعدة في إتخاذ القرارات الرشيدة⁽²⁾.

كما يرى آخر بأن ظهور شركات الأموال كان البداية الحقيقية للإلزام بالإفصاح المحاسبي إذ يستدعي علي غياب المساهمين و إنفصال الملكية عن الإدارة أهمية مبدأ الإفصاح الشامل وقد نصت قوانين الشركات قبل إجتماع الجمعية العمومية السنوي كما نصت هذه القوانين علي الحد

(1) محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها في الدول العربية ،(القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ،1995م) ص ص 580-581.

(2) خالد هاشم فضل التوم ، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية دراسة حال الخرطوم للأوراق المالية (جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ،2010م) ص66.

الأدني من المقومات التي يجب الإفصاح عنها ، حتي يتسني للمعلومات المحاسبية المفصح عنها خدمة مستخدمي التقارير والقوائم المالية بمختلف إحتياجاتهم في ظل وجود الملكية الغائبة وتحقيق الأهمية النسبية للإفصاح لابد من توفر الفروض الأساسية التي يعتمد عليها مبدأ الإفصاح الشامل إذ تتمثل في⁽¹⁾.

(1) عن إحتياجات المستخدم الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من التقارير والقوائم المالية ذات الغرض العام.

(2) إن هناك إحتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها ، التقارير والقوائم المالية ذات الغرض العام علي معلومات ملائمة علي الدخل والثروة.

(3) إن دور المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للإحتياجات الخارجية بتحديد في إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية.

(4) إن أسلوب التقارير والقوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر أوضح وسائل الإفصاح وذلك من وجه نظر مقارنة التكلفة بالعائد ، بالمقارنة بأساليب الإفصاح الأخرى بالإضافة إلي ذلك يحصر العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أهمية الإفصاح المحاسبي بشكل مباشر يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أخصائية الملائمة وحتى هذا الإطار تلقي وجهتاً أهم مجتمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والجمعية الأمريكية للمحاسبين AAA وقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك النص في آخر التقارير الصادرة عنها ، في حين تعد أهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم وكمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح يعد الملائمة المعيار النوعي الذي تحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح⁽²⁾.

لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة الغرض الرئيسي لإستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى . تعد أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير والقوائم المالية كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ

(1) عبد الحميد أحمد محمود، أثر متغيرات السوق علي كثافة الإفصاح في التقارير المالية ،(جامعة جنوب الوادي،كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلة الثالث عشر، العدد الأول ، يونيو 1999م) ص11.

(2) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، 1990م) ص23.

المحاسبية المتعارف عليها، GAAP وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة نشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات وتعد الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي بموجبها توفير المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من التقارير والقوائم المالية⁽¹⁾.

مما تقدم للباحثون أن مهمة الإفصاح المحاسبي تتبع من مساهمة في إظهار الحقائق المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية الكاملة وملاحقتها التامة التي تساعد المستخدمين في فهم وتفسير ما تحويه هذه التقارير والقوائم المالية من معلومات ، ومن ثم إستخدامها في ترشيد القرارات بهدف تحقيق المنافع الإقتصادية والتنبؤ بها مستقبلياً.

أهداف الإفصاح المحاسبي: - Objectives of Accounting Disclosure

لا بد وإن لكل شئ هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية له هدف وغرض توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تمتلك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة ، يتمثل الهدف الرئيسي من الإفصاح في تقديم معلومات محاسبية مفيدة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية بما يمكنهم من توجيه مدخراتهم بما يحقق لهم العائد الإقتصادي المجزى⁽²⁾.

ويتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:-

- 1) عرض التقارير والقوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل؛
- 2) سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير والقوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛
- 3) توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطرة المحتملة؛
- 4) تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الحالية والمستقبلية ؛
- 5) تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات؛
- 6) مساعدة المستثمرين في تقييم العائد علي إستثماراتهم من خلال هذه الأهداف يوجد للإفصاح المحاسبي إتجاهين في الإفصاح:

(1) مطر، محمد ، السيوطي، موسي ، التأسيس النظري للممارسات المهنية لمحاسبة في مجالات العرض والقياس والإفصاح ، ط2 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م) ، ص34.

(2) عبير سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة ، (المملكة العربية السعودية، الرياض : دار المريخ للنشر والتوزيع ، 2004م) ص129.

أولاً: الإتجاه التقليدي في الإفصاح المحاسبي The traditional disclosure accounting

وهو يهدف ويهتم بالمستثمر الذي لديه دراية محدودة بإستخدام التقارير والقوائم المالية فيقتضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز علي معلومات التي يتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي يعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذه المستثمرين من التعامل غير العادل في سوق الأوراق المالية⁽¹⁾.

ثانياً: الإتجاه المعاصر في الإفصاح المحاسبي Contemporary disclosure accounting

يهدف إلي تقديم المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وفي ظل هذه الهدف فإن نطاق الإفصاح المحاسبي لم يعد قاصراً علي تقديم المعلومات المالية والتي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي ، بل توسع نطاق الإفصاح المحاسبي ليشمل المعلومات الملائمة التي يحتاج إلي درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين والمحليين الماليين في إتخاذ قراراته.

أنواع الإفصاح المحاسبي :- Types of accounting disclosure

ينقسم الإفصاح المحاسبي بشكل عام إلي قسمين :-

1 الإفصاح الوقائي :- Preventive Disclosure

يهدف إلي أن تكون المعلومات المالية علي أعلى درجة من الموضوعية حتي لايساء إستخدامها ولو ترتب علي ذلك إستبعاد كثيراً من المعلومات التي قد تكون ملائمة ويدخل ضمن هذه الإفصاح مايلي:- السياسات المحاسبية والتغيير في التطبيقات المحاسبية وتصحيح الأخطاء في التقارير والقوائم المالية... الخ⁽²⁾.

فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنها يفصحان عن المعلومات المطلوبة بجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين ، في الواقع العلمي وبعيداً عن التحيز لادمن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال التقارير والقوائم المالية الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة ، والإفصاح الوقائي بعيد عن الإتجاه التقليدي للإفصاح ، بحيث تكون المعلومات المالية غير مضللة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية ، وحماية المجتمع المالي ذو القدرة المحدودة علي إستخدام

⁽¹⁾ الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والتوزيع ، 1999م) ص6.

⁽²⁾ طه ، عبد الجابر ، الإفصاح المحاسبي ودورها في تنشيط أسواق المال العربية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، (جامعة الأزهر ، العدد التاسع ، 1999م).

المعلومات ، أن تكون علي درجة عالية من الموضوعية.

(2) الإفصاح التثقيفي:- Preventive Disclosure

أي الإفصاح عن معلومات ملائمة لأغراض إتخاذ القرار مثل التنبؤات المستقبلية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في التقارير والقوائم المالية القطاعية علي أساس خطوط الإنتاج وعلي أساس المناطق الجغرافية ولإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة المخزون السلعي ولإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومخاطر تمويلية وربعية الأسهم⁽¹⁾.

وهناك أنواع أخرى للإفصاح المحاسبي إضافة للإفصاح الوقائي والتثقيفي :-

أ) الإفصاح الكامل :- Full Disclosure

يشير إلي مدى شمولية التقارير والقوائم المالية وأهميته بتغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس علي القارئ ، ويأتي التركيز علي ضرورة الإفصاح الكامل من أهميته التقارير والقوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في عملية إتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح علي الحقائق حتي نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلي بعض الوقائع اللاحقة للتواريخ التقارير والقوائم المالية التي تؤثر بشكل مباشر (جوهرى علي مستخدمى تلك التقارير والقوائم المالية) .

ب) الإفصاح التام:- optimum Disclosure

هو الإفصاح بصورة دورية عن التقارير والقوائم المالية الموجهة إلي عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث الإقتصادية والتي أثرت علي المنشآت خلال الدورة المالية بصورة تجعلها كافية ومفيدة وغير مضللة للمستخدمين.

مشكلات تطبيق مبدأ الإفصاح التام:-

(1) إستخدام تقديرات للأصول والخصوم يجعل رقم صافي الربح وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير.

(2) إستخدام طرق محاسبية بديلة في المنشأة الواحدة أو في المنشآت المماثلة سيضعف دلالة المقارنة⁽²⁾.

(1) طلال محمد، محمد علي ، ريان يوسف، مشتاق طالب، أساسيات المعرفة المحاسبية ،

(الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2009م) ط: العربية ، ص ص 361-362.

(2) السيد، أحمد ، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح للتطوير ، الإفصاح

المحاسبى لتنشيط أسواق المال المصري ، مجلة البحوث التجارية ، حيزان ، 1993م ، ص 16

3) استخدام إجراءات مختلفة لتقييم الأصول في المنشأة الواحدة وبالتالي أن المنشأة ذات الأصول المماثلة تتبع تتبع صافي دخل مختلف ويختلف تقييم أصولها إذا اختلفت تواريخ الحصول علي هذه الأصول المماثلة.

4) غياب بعض الأصول والخصوم بشكل كامل يسبب صعوبة التقدير واختلاف من محاسب إلي آخر وبالتالي يصبح التقدير ذاتياً ، مثل شهرة المحل واكتشاف البترول ومناجم ، وزيادة في المزارع والغابات.

5) تغيرات الأسعار

6) غياب المعلومات النوعية والحقائق غير القابلة للقياس مثل قدرة الإدارة علي توليد الربح وغيرها⁽¹⁾.

ت) الإفصاح الاختياري: - Optional disclosure

يتوفر للمديرين معلومات عند أداء المنشأة الحالي والمستقبلي للمنشآتهم أكثر من غيره وقد أفادت عدة دراسات أن لدي هؤلاء المديرين الحافز الاختياري للإفصاح عن هذه المعلومات ومن هذه الحوافز ، إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة وزيادة إهتمام المحللين والماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وإنخفاض تكلفة رأس المال.

ث) الإفصاح العادل: - Fair Disclosure

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذا يتوجب إخراج التقارير والقوائم المالية بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة علي ملحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح هذه الفئات بشكل متوازن⁽²⁾.

ج) الإفصاح الملائم: - Appropriate disclosure

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات المالية وظرف المنشأة وطبيعة نشاطها ، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية من الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية وتعتبر الإفصاح الملائم هي الأكثر استخداماً وقبولاً في السنوات الأخيرة ، وأن مفهوم الإفصاح الملائم يعني أن التقارير

(1) د. محمد فداء الدين بهجت ، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، (جدة

: جامعة الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ، 1988م) ص35.

(2) د. سيد عطاء السيد ، المفاهيم المحاسبية الحديثة ، (المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان : دار

الرأية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص453.

والقوائم المالية يجب أن تفصح عن كل ماتبين شأنه أن يجعلها غير مضللة لمستخدمي هذه التقارير والقوائم المالية.

ح) الإفصاح الإلزامي: - Compulsory disclosure

وهو الإفصاح الذي تفرضه القوانين والتشريعات واللوائح والتعليمات أو الجهات التابعة لها ، أو من تحويلها بغرض مثل هذه الإلتزامات القانونية والإدارية الملزمة والواجبة التطبيق، كذلك يمكن أن يسمى بالإفصاح القانوني نظراً لكونه إلزاماً لتحقيق نتيجة لغرض قانون معين أو لأئحة محددة أو تعليمات واجبة التطبيق ، ومن هذا المنحني فإنه إفصاح واجب التطبيق وفقاً تلك القوانين واللوائح والتعليمات وعليه فهو إفصاح قانوني إلزامي ، ويعتبر أكثر تأثيراً وقوة من الإفصاح الإختياري أو الطوعي لأنه تحتوي علي مسوغات قانونية ملزمة ، وبموجبها روادع قانونية ملزمة أيضاً⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح للباحثون إن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة والنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب وبالتالي فإن الإفصاح يحقق ما يلي :-

- حماية الإستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة.
- تنمية الإستثمارات.
- جذب المزيد من الإستثمارات للإقتصاد الوطني سواء كانت هذه الإستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين عن الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنب الإقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة⁽²⁾.

(1) رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2003م) ص448.

(2) د. إبراهيم جابر السيد ، مرجع سابق، ص298.

المبحث الثاني

يتناول الباحثون من خلال هذا المبحث: متطلبات ومعوقات ومحددات الإفصاح المحاسبي

متطلبات الإفصاح ومشتملاته: - Disclosure requirements and supplements

1) السياسات المحاسبية : تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة ، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر إستخدام سياسات محاسبية مختلفة فى مجالات متعددة من العوامل التى تؤدى إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها ، ومن ثم فإن إستخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف ، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقه هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة فى القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التى أدت إليها.

الأطراف والصفقات الهامة : يجب أن تشتمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التى أبرمت بين المنشأة وأطراف أخرى ، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة(1).

2) الأحداث اللاحقة: تغطى القوائم المالية فترة محددة من الوقت ، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة فى نهاية الفترة المالية ، وغالبا ماتنتشر بعد إنتهاء الفترة المالية بعدة شهور ، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة واثناءالفترة اللاحقة قد تحدث بعض الاحداث الهامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التى تم إعدادها ، فإذا لم تكن منعكسة فى القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها فى صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية(2).

3) الشكوك حول إستمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس إفتراض إستمرار المشروع ، وأنه فى ظل غياب أى معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم إستمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى مالانهاية ، وفى الحالات التى يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات

(1) LexisNexis,Deloitte iGAAP A guide to IFRS reporting ،(London:،CPI Group for printing and bonding2014) ،page1775.

(2) طارق عبدالعال حماد، الإتجاهات الحديثه فى التقارير المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ص 60.

أن إفتراض إستمرار المشروع غير قائم ، وأن هناك شكوك حول إستمرار المنشأة ، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات فى صورة ملاحظات مرفقه بالقوائم المالية .

(4) الإلتزامات المحتملة: وتمثل إلتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد ، فيها يختص بحدوثها أومبالغها، وتوجد عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع أطراف أخرى ، والتي قد تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع ، وفى الحالات التى يتأكد فيها بعض هذه الإلتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمى من القوائم المالية ، والإفصاح فى هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التى وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها ضمن القوائم المالية .

الإفصاحات الخاصة بالشركات المقيدة فى البورصة :-

تلتزم هذه النوعية من الشركات بمستوى مرتفع من الإفصاح المحاسبى ، وتهتم مهنة المحاسبة والجهات التى تضع المعايير المحاسبية بضمان مستوى دقيق من الإفصاح المحاسبى وعلى الأخص مايلى:-

(1) الإفصاح القطاعى:- يكون الإفصاح القطاعى مطلوباً فى ثلاث حالات مايلى.

أ) وجود خطوط إنتاج أو صناعات جزئية .

ب) وجود مناطق جغرافية .

ت) العملاء الرئيسيون .

(2) ربحية السهم الواحد :-

تقدم الشركات المتداولة فى البورصة معلومة عن ربحية السهم العادي الواحد (بعد إستبعاد أرباح الاسهم الممتازة إن وجدت) وذلك فى قائمة الدخل التى تعد عن الفترة ، لما لهذا الرقم من أهمية فى قياس العديد من المؤشرات المالية .

(3) التقارير الدورية (الفترية) :-

وتعنى إنياب المعلومات من الشركة غلى الأطراف المهتمة بها كل فترة قصيرة عادة ربع سنوية ، ولكن يجب أن يتم الإفصاح لمستوى معين يحدد المعلومات التى تقدم كحد أدنى فى تقاريرها⁽¹⁾.

طرق الإفصاح المحاسبى المحاسبى: Methods of accounting Accounting

إن الجهات العلمية والمهنية قد حددت طرق ومتطلبات خاصة للإفصاح المحاسبى عن المعلومات المالية وغير المالية فى إتخاذ القرارات الرشيدة ومن أهمها:-

(1) المرجع السابق ، ص63.

الجدول الإحصائية والتي توضح نتيجة نشاط الشركة بصورة مختصرة وفيها تحليل الأصول وإهلاكها وتحليل المصروفات الثابتة والمتغيرة وبيان المبيعات وتكلفة المبيعات وغيرها من المعلومات التي يمكن تحليلها على شكل جداول إحصائية ، يرى الباحثون أن تعدد طرق الإفصاح لا يعطى مؤشراً على فعالية نظام المعلومات فالمهم هو تنظيم إنتقال المعلومات والتأكد من ملاءمتها لإحتياجات الفئات المختلفة من هذه المتطلبات يجب أن نحدد السياسات التي تسهل عملية الإفصاح المحاسبي للشركات القابضة هل تم الإفصاح في الإيضاحات المتممة عن الأتي:

- 1) سياسة إعداد القوائم المجمعمة والشركة القابضة .
- 2) سياسة ترجمة العملات الأجنبية .
- 3) سياسة معالجة فروق العملة .
- 4) سياسة التقييم المحاسبي (تكلفه تاريخية - جارية - إستبدالية) .
- 5) سياسة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة .
- 6) سياسة الإيجارات طويلة الأجل والشراء والتعامل بالتقسيط ومايرتبط بذلك من فوائد .
- 7) سياسة الإعتراف بالإيراد .
- 8) سياسة معالجة الضرائب .
- 9) وأخيرا السياسة التي تتبع للعقود طويلة الأجل.

لذا يجب على المؤسسات الإقتصادية المالية إصدار مثل هذه القوائم المتعلقة بالفحص والإلتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر وإلتزام الشركات والمؤسسات التابعة إليه فيه بتطبيقها فى القوائم المالية وأصبح وجوب تأثير مدقق خارجي لإخلاء مسؤولية الإدارة تجاه الأطراف الخارجية الاخرى ، إلى أن أنتقل الإهتمام من الميزانية إلى قائمة الدخل وقد تم التركيز عليها بإعتبار أن قائمة الدخل تمثل مدى أهمية الإدارة فى القيام بواجباتها حيث كان ينظر إلى الميزانية العمومية على أنها مجرد كشف بالأرصده المتبقية بعد إعداد قائمة الدخل وهى وسيلة لزرع الثقة فى نفوس المساهمين لطالما أن المنشأة تحتوى على القدر الكافى من الأصول لتوفر إلتزاماتها لكن طالما أن الملكية انفصلت عن الإدارة⁽¹⁾.

كان لابد من توفير الدخل وطبقا لهذا الإتجاه أصبحت الميزانية العمومية بمثابة حلقة الوصل بين

(1) نادية محمد حمد محمد ، أثر الإفصاح المحاسبي ودوره فى تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل ، 2010م) ، ص29.

قائمة الدخل للفترة المتعاقبة أى تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات ويعنى هذا المبدأ بمقدار الزيادة فى حقوق أصحاب رأس المال فى صافى الأصول وينتج الدخل من الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التى ترتبط بتلك الفترة الزمنية ، ويتضمن ذلك كافة ،التغيرات فى صافى الأصول خلال تلك الفترة⁽¹⁾.

محددات المنفعة فى الإفصاح المحاسبي : Determinant of utility in accounting

إن المحددات الرئيسية لقياس منفعة الإفصاح من المعلومات المحاسبية للمستخدمين لها تتمثل فيما يلى⁽²⁾:-

(1) القابلية للفهم Understandability

(2) الملاءمة (تعتمد على طبيعة والأهمية النسبية للمعلومات) Relevancy

(3) المصدقية Reliability

(4) القابلية للمقارنة Comparability

والأهمية النسبية Materiality يتم التعرف عليها عند الوقوف على الأثر الذى يحدثه حذف أو سوء الفهم للمعلومات المرتبطة بالقرارات الإقتصادية المتخذة إستنادا إلى القوائم المالية على المستخدمين لهذه المعلومات ، وهى لذلك تعتمد على حجم أو قيمة العنصر أو الخطأ فى الحكم فى ظروف خاصة عند الحذف أو إعادة الإفصاح⁽³⁾.

محددات الإفصاح المحاسبي المرافق للقوائم المالية : إن الإفصاح المحاسبي المرافق للقوائم المالية يتحدد على ضوء ما يلى :

(1)متطلبات المعايير المحاسبية (معايير القوائم المالية) المطبقة .(2)

إحتياجات المستخدمين .

(3)التأثير على المستخدمين .

(4) فلسفة الإدارة .

أضف إليها المتطلبات التشريعية والإعتبرات البيئية فى المجتمع لما لها من تأثير مباشر على هيكل

(1) مرجع سابق ،ص 30.

(2) LexisNexis ،Deloitte iGAAP A guide to IFRS reporting ،previous reference ،page27.

(3) د. محمود السيد الناجي ، الإتجاهات المعاصرة فى نظرية المحاسبة،(جمهورية مصرالعربية :المكتبة العصرية بالمنصورة،2007م) ص 284.

الإفصاح المحاسبي الإضافي ، وتأكيدا لذلك فإن من المعلومات المرتبطة بالإفصاح الإضافي مايلي:-

(أ) الإفصاح عن موقف العاملين .

(ب) قائمة القيمة المضافة .

(ج) الإفصاح البيئي⁽¹⁾.

يتمثل الإفصاح المحاسبي فى الأساليب التالية :

الشكل رقم (1،2،1)

يوضح إتجاهات معاصرة فى أساليب الإفصاح المحاسبي



المصدر: د.محمود السيد الناجى ، الإتجاهات المعاصرة فى نظرية المحاسبة

يتضح للباحثون من الشكل أعلاه إن عرض التقارير والقوائم المالية يفتقد لمعيار الإفصاح المحاسبي لن تكون لها ذات تأثير جوهري أو بشكل دقيق في قرارات المستثمرين .

مقومات الإفصاح المحاسبي :- The elements of accounting disclosure

أشار العديد من الباحثين والمختصين فى مجال المحاسبة من الذين تناولو موضوع الإفصاح المحاسبي ، حيث أشارو إلى أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام يرتكز على تحديد جميع أو أغلب المقومات الرئيسية التالية:-

(1) **الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات** : بطبيعة الحال فإن الجهات المستخدمة والمستفيدة من هذه البيانات والمعلومات لن تقتصر على جهة واحدة فهى قد تمثل كل الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمحليين الماليين والموظفين والجهات الحكومية وغيره، إن ملائمة البيانات والمعلومات لإحتياجات شريحة معينة من المستفيدين ليست بالضرورة ملائمة لغيرها من المستخدمين ، إضافة إلى أن الخبرة العملية والمهارة الفنية والقابلية الفكرية والمستوى التعليمي المستخدم تساعد إلى حد مؤثر فى درجة الإستفادة من المعلومات والبيانات

(1) ثناء علي القبانى ، نظم المعلومات - نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : الدار الجامعية الإبراهيمية ، 2003م)، ص 35.

المتوفرة ، ويمكن تقسيم الجهات المستفيدة والمستخدمة للمعلومات والبيانات المفصح عنها إلى جهات داخلية (ضمن الوحدة الإقتصادية) وأجهات خارجية (تتضمن أغلب الجهات أعلاه).
الغرض من وراء إستخدام البيانات والمعلومات : الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الإحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لإتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المنشأة لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المبهم عنها والغرض من إعدادها منذ البداية ، أى لايمكن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التى لايمكن الإستفادة منها مطلقا ، فقد تكون الإستفادة غير محددة ، أى أن هذه البيانات والمعلومات هى عامة لأغراض محددة سلفا ، وبهذا تكون العلاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملاءمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصح عنها .

(2) ماهيه نوعية البيانات والمعلومات : من خلال نظرة ثاقبة إلى بعض التقارير السنوية لبعض كبريات الشركات أو البنوك العالمية يمكن التعرف على ماهيه البيانات والمعلومات التى تحتويها مثل هذه التقارير والتى تتصف فى أغلب الأحيان ، بالشمولية ولو أن بعضها قد يتصف بالعمومية أيضاً إلا أنها وبشكل عام يعتمد عليها نظراً لعمق وتنوع البيانات والمعلومات والجدول والرسوم البيانية التوضيحية وكذلك لوجود الملاحظات التوضيحية للنشاطات والفعاليات التى تقوم بها تلك الشركات أو البنوك.

(3) كيفية إيصال البيانات والمعلومات إلى المستخدمين : إن عملية إيصال هذه البيانات والمعلومات المحاسبية إما أن تكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فإذا كان المستفيد يطلب بيانات ومعلومات محددة لايمكنه الحصول عليها من النشرات الدورية والتقارير السنوية المنشورة عن طريق الوحدة الإقتصادية فهذه الحالة تكون الطريقة المباشرة حيث لايمكن لأى جهة أخرى التعرف على ماهية هذه البيانات المنشورة للوحدة ضمن موقعها الإلكتروني أو الإستفادة والإستعانة بالتقارير والنشرات الدورية والسنوية فهذه الحالة تعتبر تلك الطريقة غير مباشرة للحصول على المعلومات ، علماً بأن فى حالات معينة قد يتطلب الأمر الإستعانة بجهات أخرى للحصول على مثل هذه البيانات والمعلومات ، وتكون تلك الجهات حيادية مستقلة⁽¹⁾.

(4) التوقيت الزمنى للإفصاح عن البيانات والمعلومات : من البديهي أن توفر المعلومة فى الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها ، وبخلافه فإن تأخرها قد لايعطى أى

(1) أ. د خالد أمين عبدالله ، وحموة بشير أبوعاصي ، أساسيات المحاسبية وطرقها ، ط 2 ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م) ص 11.

منفعة كبيرة منها أو على الأقل تقدير متناقص لتلك المنفعة⁽¹⁾.

وعليه فإن التوقيت الزمني للإفصاح عنها يعتبر من الضرورات المهمة التي يجب الإنتباه إليها وهي تعتبر من المسلمات الإستثمارية ، كذلك يجب الإنتباه إلى أن توافر هذه المعلومات والبيانات لدى شريحة معينة من المستفيدين (المفاضلة) وبأى شكل من الأشكال دون غيرهم من المستخدمين يعتبر من المخالفات التي يعاقب عليها القانون في (استراليا) .

5) الوسائل والملاحظات التوضيحية وكذلك النماذج المساعدة لفهم البيانات والمعلومات :- يتوجب على معدى البيانات والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية عدم عرض المعلومات فى أماكن لايمكن الإهتمام إليها بسهولة وبالتالي يصعب فهمها من قبل المستخدم ، إن ترتيب البيانات والمعلومات المفصوح عنها وبشكل منطقي ومنظم ، إبتداء من الأهم ثم المهم ، والتركيز على البيانات المالية المؤثرة على المركز المالى للوحدة الإقتصادية ، وكذلك إبراز تفاصيل المبالغ الكبيرة وتحليلها بشكل يعطى المستفيد منها الصورة الناصفة عن وضعية الوحدة الإقتصادية وعلى الأخص عن الجانب المالى . وكذلك فإن إعتدالملاحظات والإيضاحات التى تتبين بشكل أكثر إسهابا عن ماهية بعض الجوانب التى تتضمن هذه البيانات والمعلومات سوف يعطى المستفيد الفرصة للوصول إلى القرار الرشيد بشأن هذه الوحدة خاصة إذا ما كان ينوى القيام بعملية إستثمارية⁽²⁾.

6) إمكانية المقارنة مع البيانات وأرقام سابقة : إن إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات المفصوح عنها مع مثيلاتها من الوحدات الإقتصادية وكذلك مع معلومات السنوات السابقة يعتبر من المقومات التى يجب أن تتوفر فى البيانات والمعلومات التى تعرضها الوحدات الإقتصادية للمستفيدين بشكل عام ، حيث يمكن من خلال ذلك التعرف على مراكز النمو أو الضعف التى تتميز بها هذه المعلومة ، وبالتالي تكون عوناً لا يستهان به فى أجزاء المقارنة وبالتالي التفضيل بين هذه الوحدة الإقتصادية قياساً بمثيلاتها فى نفس الحقل الإنتاجى أو الإستثمارى وبخلافه فإن عدم توافر مثل هذه المعلومات قد لا يمكن الإعتماد عليها إلا إذا إستطعنا إستخدام مصادر أخرى مساعده للإستعانة بها فى الحصول على الحلقة المفقودة من المعلومات وبهذا الشكل قد تتطلب العملية وقتاً وجهداً وكلفة عالية

(1) د. ناصر خلف الله ، محاسبة المنشآت المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، (القاهرة :

المكتب العربى للمصارف ، 2011م) ، ص 187.

(2) د. إبراهيم جابر السيد ، مرجع سابق ، ص 50.

مما قد يضطر معها إلى إلغاء الفكرة من أساسها ، أو التفكير في مجال آخر من المجالات الإستثمارية⁽¹⁾.

(7) دقة وشفافية البيانات والمعلومات المقدمة: من المقومات للإفصاح المالي بشكل خاص والمحاسبي بشكل عام، هو تمتع البيانات والمعلومات المفصح عنها بشفافية تامة يمكن الإستفادة منها واستخدامها للأغراض المختلفة المستوفاة من تلك البيانات كل حسب إحتياجاته ، وخاصة الإستثمارية منها فلا بد ان تكون المعلومات المفصح عنها تتمتع بالشفافية حتى يمكن إعتماها فإذا كانت المعلومة غير دقيقة وغير شفافة لايمكن إعتماها ، وفي حالة إعتماها فإن النتائج لن تكون دقيقة وشفافة تبعاً لذلك⁽²⁾.

(8) الكلف المترتبة على عملية الإفصاح: يجب الموازنة بين المردود الإقتصادي والكلف الناجمة عن الإفصاح ويجب أن تكون مدروسة بحيث لا تكون هذه الكلف عالية وبالتالي تجعل عملية الإستفادة من البيانات والمعلومات المفصح عنها غير مجدية إقتصادياً قد تبدو هذه الصفة من الجانب النظري بأنها عقبة أمام التطبيق لكن ما إذا أخذنا بنظر الإعتبار أن أغلب البيانات والمعلومات المالية وبالخصوص مايتعلق منها بالقوائم المالية والتدفق النقدي والتعبير في المراكز المالية وغيرها من البيانات والمعلومات الضرورية فإن مهمة عرضها وتقديمها إلى المستفيدين منها ملزمة بموجب التعليمات والقوانين والمعايير المحاسبية الملزمة للتطبيق.

معوقات الإفصاح المحاسبي: - Impairment of accounting disclosures

إن السلبيات التي سنذكرها لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في سوق المال ويعود ذلك لعدة أسباب منها ، على سبيل المثال أن جهود هيئة سوق المال في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين خاصة على الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي مايلي⁽³⁾:-

(1) تركيز إهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لاتتمثل إلا جزء من النشاط الإقتصادي

(1) د. ناصر خلف الله ، مرجع السابق ، ص 189.

(2) د. إبراهيم جابر السيد ، المرجع السابق ، ص 55.

(3) د. فياض حمزة رملي ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة ، 2011م) ، ص 7.

- (2) تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي
- (3) إستغلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية والتداول بناءا عليها .
- (4) تحديد مستوى الإفصاح يأتي إنعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية .
- (5) إختلاط المعلومة مع الإشاعات والتداول الفردي بدلاً من المؤسساتي .
- (6) إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ماعدا مايفصح عنه فى القوائم المالية التى لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية⁽³⁾.

(3) شادو عبد اللطيف ، القياس والإفصاح المحاسبي فى القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IASLIFRS جامعة قاصدى مرباح، ورقلة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير فى دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، 2014م، ص19

المبحث الثالث

يتناول الباحثون في هذا المبحث الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها.

أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :-

إن البدائل المختلفة من الأساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثارا مختلفة على متخذي القرار ممن يستخدمون تلك المعلومات ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها.

كما يتطلب أيضا ترتيب المعلومات فيها وتنظيمها منطقياً يتركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، لذا من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الإهتمام إليه وذلك كأن تعتمد الشركة المساهمة العامة دفن ومعلومة تتمثل في إيضاح يبين أنها كانت قد حققت الجانب الأكبر من أرباحها السنوية من عملية أجنبية وحيدة ، عموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثر المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية ، من حيث يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات وأما في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم وأما في جداول أخرى مكملة تلحق به ، كما يتطلب الأمر وفي بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

وتخضع تلك المعلومة الواردة في القوائم المالية لمعايير الإعتراف بالإضافة إلي خضوعها إلي المبادي المحاسبية المتعارف عليها في كيفية إظهار أثرها في القوائم المالية ، والحد الأدنى من المعلومات الكمية والوضعية التي يجب أن تتضمنها تلك القوائم ، وبعض المعلومات التي تتطلب الإفصاح في التقارير المالية قرارا تنطبق عليها معايير الإعتراف بأثار الوحدات الإقتصادية في القوائم المالية، لذلك يمكن إدراجها في أجزاء أخرى من التقرير المالي بواحد أو أكثر من الأساليب التالية⁽¹⁾:-

1) المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية :-

وتهدف إلي نشر المعلومات التي تغير في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لايمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية ، وعادة ما تستخدم تلك لذكر أي معلومات كمية أو وضعية تمثل بعض التفاصيل أو القيود الواردة في القوائم ، أو معلومات إضافية أقل أهمية ، وفي جميع الأموال فإن إستخداماً لملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلاً عن الإعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية ، ويجب أن تهدف الملاحظات الهامشية في القوائم المالية إلي عرض المعلومات التي لايمكن عرضها بصورة

⁽¹⁾ د. محمد مطر ، نظرية المحاسبة ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

كافية في صلب القائمة دون الإنتقاص من وضوح القائمة ، ويجب لا تستخدم الملاحظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في القوائم المالية كما لا يجب أن تتعارض أو تتكرر معلومات القوائم.

(2) القوائم الإضافية والكشوف الملحقة :

يحتاج الأمر أحيانا إلي إعطاء تفضيلات (كمية عادة) عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز القوائم المالية وقد يمكن إستخدام الملاحظات الهامشية كذلك إزاء كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدوداً، أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادةً ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقاً لأسس أخرى.

(3) تقدير مدقق للحسابات :- Auditor's assessment

يعد تقدير المدقق من مصادر المعلومات المهمة الأخرى التي غالباً ما يفض المستخدم الطرف عنها ، والمراجع هو شخص معين يقوم بفحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة ، فإذا وصل مدقق الحسابات القانوني لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإنه يبدي رأياً غير متحفظ .

(4) المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة :-

ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة ، والذي عادةً ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المنشأة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والإستثمارية المتوقع أن تتبعها للشركة مستقبلاً ، ويمكن القول بأن القوائم المالية الرسمية المزودة بالملاحظات الهامشية والجداول والقوائم الملحقة ، ورأي مدقق الحسابات القانوني ، تكمل التقرير المالي للمحاسب.

(5) طبيعة وأهمية الشفافية والإفصاح في التقارير المالية :-

إن متطلب توفير معلومات تتسم بالشفافية ترتبط بالمشاركين بالسوق وصفقاتهم يعتبر جوهرياً من أجل سوق من أجل سوق منظم كفاء ، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط المسبقة المهمة لفرض تفصيل كفاءة السوق سوف توازن بين العوائد والتكاليف الحدية للإفصاح عن المعلومات الإضافية وقد لا تكون النتيجة النهائية هي ما يحتاجه المشاركون بالسوق بالفعل⁽¹⁾.

الدعوات المتطلبات بإفصاحات موسعة :- calls for expanded disclosure ومع التوسع في القياسات المحاسبية يأتي التوسع في الإفصاح المحاسبي إبتداءً من تغطية هي لكل الثروة إلي تغطية الهياكل الإجتماعية والإقتصادية ، وإبتداءً من كونها محدودة أو مفيدة ضمن نطاق قياس

(1) ساسي محمد العقاد ، نظرية المحاسبة ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011م)

وإيصال البيانات الإقتصادية إلي قياس الموارد فالتوسع في الإفصاح المحاسبي يفرض علينا التوسع في سمات الإفصاح التالية:-

(1) التوسع في نطاق (مجموعة) المستخدمين من حملة الأسهم والدائنين والإدارة والجمهور بشكل عام إلي المجموعات العامة .

(2) التوسع في نطاق (مجموعة) المستخدمين من مسألة التطور الإقتصادي والمساعدة في وضع التقديرات ودعم قرارات الإستثمار إلي توفير أو أحداث تنسيق داخل الشركة (أي بين أقسام الشركة) وتلبية الإحتياجات الخاص من المعلومات من قبل المستخدمين وتطوير أو تحسين مستوى ثقة الجمهور في نشاطات المنشأة⁽¹⁾.

(3) التوسع في تنوع المعلومات من مجرد كونها قيم مبنية على الصفات النقدية لنشاطات ذات طبيعة داخلية إلي بيانات داخلية وخارجية تكشف عن كل من النشاطات الداخلية والوضع البيئي للنشاطات الداخلية ذات الطبيعة الإجتماعية الإقتصادية .

(4) التوسع في الوسائل الفنية للقياس من مجرد نظام محاسبي وحفظ السجلات إلي مجال علم الإدارة الشامل.

(5) التوسع في نوعية الإفصاح من كونه ممتاز في ضوء الإحتياجات الماضي ، إلي كونه يعكس ملائمة مطورة لقرارات خاصة.

(6) التوسع في نوعية أدوات الإفصاح من الكشوف المالية التقليدية إلي إعلام متعدد الأبعاد مبنى على سايكولوجية الإتصالات الإنسانية وتتأثر هذه التوسعات بسلسلة من مواقف المنظرين المؤشرين في المحاسبة والأتي النظريات الممثلة للتأثير والتحضير :-

أ) إن نظرية (الحق & المعرفة) ترتأي بأن لكل من الجمهور العام والمالكين (الحق) في معلومات يجب أن تشكل إهتمام لدى المحاسبين عند إنجازهم لوظيفة الإفصاح .

ب) إن نظرية (بحث المعلومات) تشير إلي قيود محددات عند معالجة الإنسان للمعلومات وهذه القيود ناجمة من الإفصاحات المحاسبية الموسعة إلي إعتبرات (أسباب موجبة) لتقليص مقدار المعلومات المفصح عنها وضغط المعلومات المفصح عنها بعد ذاتها⁽²⁾ .

(1) المرجع السابق ، ص193.

(2) د. سليمان مصطفى الدلاهمة ، مستوي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، جامعة حلوان 2013م ، ص20.

ج) إن أنظمة الإستدعاء تترك للمحاسبة ، وظيفته إنتاج وتخزين البيانات وتقديم للمستخدم أما نظام معلومات ذاتي الأستدعاء.

د) تستخدم نظرية (الملائمة) لتحديد متطلبات الإفصاح الملائم ولدعم الإفصاح عن معلومات إضافية تتمتع بمنزلة ذات ملائمة عالية ، الموجودات البشرية وقيمة السوق وقياسات غير مالية. هـ) إن نظرية (الدقة) تفرض تحليل محكم ومفاهيم غير غامضة ، إن المضمون الواضح والمباشر للمقترحات هو إتجاه إفصاح موسع مبني على مفهوم الإتصال⁽¹⁾.

أسباب الحاجة إلي الإفصاح في التقارير المالية :- Reasons for disclosure

قد يتسأل البعض ، لماذا كل هذه الإهتمام والتركيز علي أهمية موضوع الإفصاح ؟ هل هذا الموضوع من الأهمية بمكان ليعطي كل هذه الحالة والإهتمام بحيث تكتب عنة بحوث متخصصة وطروحات دراسية وهو الشغل الشاغل للمهتمين بمهنة المحاسبة والأكاديمين والباحثين والمعاهد المتخصصة؟ هل حتى هناك أسباب موضوعية تدعونا إلي الإهتمام بالإفصاح ، الأمر الذي جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يفرز أكثر من مصادر خاصة بة؟ إن الإفصاح بذاته ليس غاية تهدف إلي الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها ، بل هي وسيلة للنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الوحدة الإقتصادية وإيصالها إلي الجهات المستفيدة المختلفة في الوقت المحدد ، لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها فقد يكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الإستثماري أو التشغيلية للوحدات الإقتصادية ، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلي الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجة عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلي تحقيق الربحية لمخطط البرامج وفق المصطلحات الجديدة لعملية الإفصاح ، أما المستثمر وصاحب الأسهم فإن مايسر قريحته هو الأنباء الجيدة عن المردود الإقتصادي أي الربح الموزع للسهم الواحد الذي يحصل عليه من إستثماراته في الوحدة الإقتصادية المعينة ، وبطبيعة الحال فإن المستثمر يهتم بأن هذا المشروع يسير وفق توقعاته الإستثمارية التي بنى على أساسها قرار الإستثمار فيه منذ البدء وهكذا بقية المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطات الوحدة الإقتصادية.

يتفق العديد من الكتاب المهتمين بالمحاسبة من أن الهدف الرئيسي للإفصاح هو حماية المستثمر بشكل خاص والمستثمرين منه بشكل عام ، ويرأى الكاتب هدف آخر مهم لا يقل أهمية عن الهدف

(1) المرجع السابق ، ص21.

الرئيسي هو تطبيق قواعد وأصول الإفصاح المحاسبي والمالي المنصوص عليها في القواعد والتعليمات والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية السارية المفعول التي أصبح موضوع تطبيقها إلزاماً قانونياً ، لذا نعتبر هذا الإلزام القانوني هو هدف رئيسي آخر من أهداف الإفصاح⁽¹⁾.

يتعين بشكل كبير بأن عملية المحاسبة والمساءلة لمنظمات الأعمال تمتد لأبعد من مستثمريها ودائنينها ويرجع ذلك إلي سببين:-

(1) إن المجتمع قد عهد إلي الشركة بإدارة مواردها النادرة وذلك يجعل مسئول أمام المجتمع وتحتاج الشركة إلي توفير معلومات إلي أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت قد استخدمت بشكل كفاء وفعال

(2) تؤثر أنشطة الشركة على نوعية وأنماط ومعيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين ، ويحتاج هؤلاء الأفراد إلي المعلومات والبيانات حتي يتمكنوا من تكوي الرأي بخصوص أداء الشركة في مجالات إهتمام إن مجال الإفصاحات المحاسبية مازال يتطور، وعلى الأقل توجد هناك قضيتان لم يتم حلها بعد وهما:-

القضية الأولى :- ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين ،ومثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديدهم، كما أن عددهم وإحتياجاتهم للإفصاح في تزايد مستمر وبشكل ملحوظ.

القضية الثانية:- غالباً ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاحات ، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين بالإستفادة من تلك الإفصاحات يضع بلا شك مشاكل مهمة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد)،هذا ويوجد هناك سببان رئيسيان مرتبطان بالناحية الإقتصادية والإجتماعية للإفصاح في التقارير المالية وهما:-

(1) تخفيض عدم التأكد من موردي رأس المال (المستثمرين و الدائنين) بحيث يمكنهم إستخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة⁽²⁾.

(2) توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت في نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم، وبوجهة عام يتم عمل الإفصاحات لتوفير معلومات لتمكين متخذي القرار

(1) رياض ، العبدالله ، نظرية المحاسبة ، (الأردن:عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م) ص396.

(2) د. جابر السيد ، مرجع سابق ، ص 56.

من إتخاذ قرارات رشيدة وللوفاء بالمتطلبات⁽¹⁾ المفروضة خارجياً بالإضافة إلي تحقيق بعض الأهداف ذات المصلحة الذاتية.

الخصائص النوعية للإفصاح المحاسبي :- characteristics of accounting disclosure

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في التقارير المالية ذات فائدة نفيعة لمستخدميها ، فإذا كانت المعلومات الشاملة المفيدة غائبة فإن المديرين قد لا يكونون على دراية وعلم بالموقف المالي الحقيقي لمنشأتهم ، كما أن الأطراف الرئيسيين الآخرين قد يتم تضليلهم وذلك قد يمنع نظم السوق من العمل بفعالية وإن تطبيق الخصائص الوصفية الرئيسية وإتباع المعايير المحاسبية الملائمة سيترتب عليه بطبيعة الحال توفير تقارير مالية تعطي العرض الصادق والعادل ، وتتمثل تلك الخصائص النوعية مايلي⁽²⁾:-

1) الملائمة:- Relevancy

تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

أن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين ، فعلى سبيل المثال : المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على إستغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة أو تلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكله المنشأة ونتائج العمليات المخططة مثلاً. وغالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي وسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأقرض المالية ، ومقدرة المنشأة على مراجعة إلتزاماتها عندما تستحق⁽³⁾. وحتى يكون للمعلومات قيمة ، فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة ، وتتعرز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي نفرض به المعلومات عن

(1) المرجع السابق ، ص 57.

(2) د. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير

المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر ، 2014م) ، ص 34.

(3) ساسي محمد العقار، تطوير المحاسبة ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011م) ص

العمليات المالية والأحداث الماضية ، فعلى سبيل المثال ، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إزاء تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات ، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحرير ملائمتها ، وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إزاء كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقرر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف ، وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا قطعاً أو مؤشر بدلاً من إعتارة تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكي تكون مفيدة⁽¹⁾.

(2) الشفافية: - Transparency

تعتبر هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة أن تتصف بها من خلالها يمكن اعتماد المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول إلي الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية ، وبدون الشفافية التي دائماً يفترض أن تكون صفة ملازمة لعملية الإفصاح ، لا يمكن الاعتماد على أي من البيانات والمعلومات المالية والملاحق الإضافية الأخرى ، لهذا نلاحظ بأن أغلب الكتاب والباحثين والمهنيين يركزون على جانب شفافية البيانات والمعلومات المالية ويعتبرونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح المحاسبي برمتها⁽²⁾.

(3) المصداقية: - Credibility

لتكون المعلومات مفيدة ، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها ، وتنتم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الإقرار بها يمكن أن يكون مضللاً ، فعلى سبيل المثال ، إزاء كانت مشروعة ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني ، فإن إنزاف المشكلة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب ، في حين أنه قد يكون المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة ،

(1) مرجع سابق، ص35.

(2) أ، د. عبد الوهاب نصر علي، أ، د. شحاته السيد شحاته ، مشكلات وحالات محاسبية ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي، 2015م) ص 14.

ولكي يكون هناك مصداقية للمعلومات لا بد أن يكون هناك تعبير صادق عن المعلومات والإهتمام بالجواهر قبل الشكل والحياد والحيطة والحذر والإكتمال⁽¹⁾.

4) الحيادية :- **Neutrality**

قد تندرج هذه الصفة ضمن بعض الصفات الوارد ذكرها أعلاه إلا أننا نفضل أن تكون بمعزل عن غيرها من الصفات لمالها من مكانه مهمة في عملية إتخاذ القرار بالإعتماد على البيانات والمعلومات تتمتع بالحيادية وعدم الإنحياز إلي طرف دون الأطراف الأخرى ، ولا بد من الإشارة هنا إلي أن هذه الخاصية قد تميل إلي صفة الشفافية التي طالما ركز عليها أغلب الباحثين والكتاب وخاصة عند الإشارة إلي موضوع الإفصاح ومتطلباته ، لذلك لا يمكن أن تتحاز المعلومات المعروضة للمستخدمين إلي فئة معينة من المستفيدين حتى لاتفقد صفة الحيادية⁽²⁾.

5) القابلية للمقارنة :- **Comparability**

وتقوم هذه الخاصية على أساس تمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للشركة على مرور الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في مركزه المالي في الأداء ، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية والأداء والتغيرات في المركز المالي ، ومن أهم ماتتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، وأي تغييرات في هذه السياسات بالإضافة إلي آثار هذه التغيرات ، ويجب أن يتمكن المستخدمون من تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة للأخرى وبين الشركات الأخرى . وأن الإمتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة ، يجب أن يتم عرض المعلومات بطريقة مستقلة وثابتة خلال الزمن ، كما يجب أن تكون متسقة بين المنشآت ليتمكن المستخدمين من إجراء المقارنات الهامة والملائمة⁽³⁾.

6) القابلية للفهم :- **Understandability**

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل

(1) أ، د. إسماعيل محمود عبد الرحمن ، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية ، (الإسكندرية : دارنشر مكتبة الوفاء القانونية ، 2014م) ص 85.

(2) أ، د. عبد الوهاب نصر علي، أ. د. شحاته السيد شحاته ، مرجع سابق، ص 16.

(3) ساسي محمد العقاد ، مرجع سابق، ص 205.

المستخدمين ، ولهذا الغرض ، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ، وعلى كل حال فإنه يجب أن عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين⁽¹⁾.

7) الحيطة والحذر :- Caution

من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث ، ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للألتزامات أو وضع مخصصات مبالغ فيها ، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للألتزامات والمصروفات حيث عندما لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصادقية⁽²⁾.

8) الإكمال :- Completion

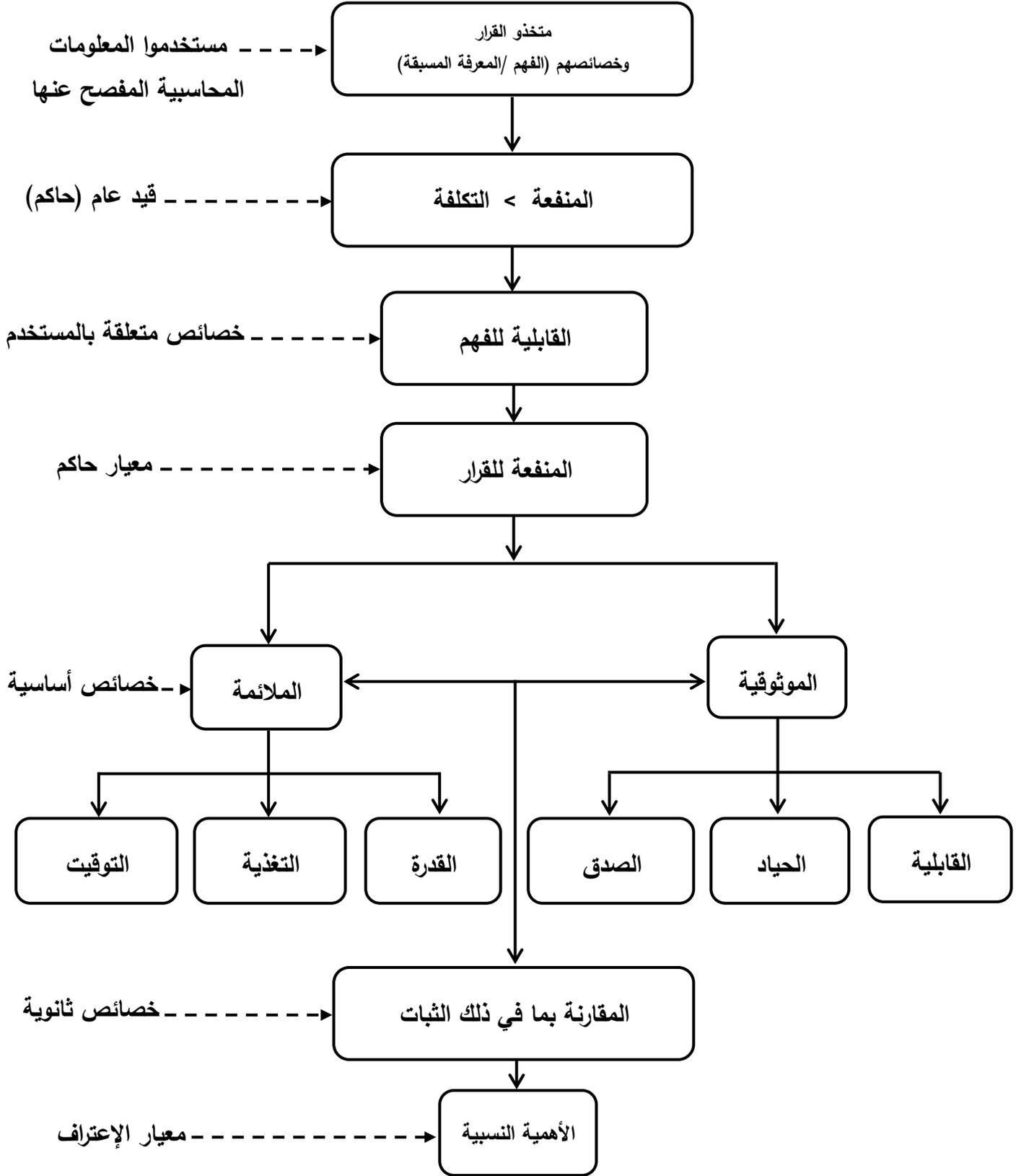
من أجل أن تتصف المعلومات المحاسبية بالمصادقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهلية النسبية والتكلفة ، أن أي حذف في المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة أو تصبح غير صادقة وغير ملائمة⁽³⁾.

(1) المرجع السابق، ص 206.

(2) أ، د. عبد الوهاب نصر علي ،أ، د. شحاته السيد شحاته ، مرجع سابق، ص14.

(3) أ، د. إسماعيل محمود عبد الرحمن، مرجع سابق، ص86

يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر : الإمام أحمد يوسف محمد ، دور معيار الإفصاح العام في رفع كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي بالمصارف الإسلامية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، 2015م ، ص126.

الفصل الثاني

قرارات الإستثمار

يتناول الباحثون في هذا الفصل مفهوم وأهمية ومقومات وخصائص القرار والعوامل المؤثرة على

الإستثمار ومخاطرها وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف والعوامل المؤثرة على الإستثمار

المبحث الثاني : أدوات وتصنيفات ومجالات وأنواع المستثمرين

المبحث الثالث : محددات ومقومات وخصائص القرار ومخاطر الإستثمار

المبحث الأول

يتناول الباحثون في هذا المبحث مفهوم وأهداف ومبادئ الإستثمار

مفهوم الإستثمار: - Investment concept

يغطي مفهوم الإستثمار عدد كبير من الأنشطة ، غالباً ما يشير هذا المفهوم إلى إستثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الإستثمار كما يشير أيضاً إلى الإستثمار في الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد المخاطر وتقلب أسعار صرف الأوراق المالية مثل إختيارات البيع والشراء والعقود الآجلة والمستقبلية وعقود المبادلة هذا بالإضافة إلى الإستثمار التقليدي في بعض الأموال الحقيقية الملموسة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أننا نفترض أن المستثمر يهتم فقط بالعائد المتوقع من الإستثمار إلا أن المستثمر يسعى أيضاً للإستثمار من أجل حماية ثروته من مخاطر الضرائب والتضخم وغيرها من المخاطر، وبالتالي فإنه من المفترض أن يعمل كمستثمر على إدارة وإستغلال ثروته بأفضل طريقه ممكن من خلال إستثمار الأموال في أصول مختلفة وهو ما يسمى بالمحفظة الإستثمارية ، وبناءً عليه فإن الإستثمار يهتم بإدارة ثروة المستثمر التي تشمل كل الدخل الحالي بالإضافة إلى القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل ، إذ أن الإستثمار له صلة بالإستهلاك والدخل والإدخار والإقتراض والصلة بهذه المفاهيم الإقتصادية فهناك حالة من عدم التوازن النقدي الذي يمثل الجوهر الإساسي لمفهوم مصطلح الإستثمار.

ومن هنا يمكن ذكر تعاريف الإستثمار:-

يعرف الإستثمار على إنه إستثمار في أصول سوف يتم الإحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء الإستثمار في هذه الأصول عائداً في المستقبل ، معنى ذلك أن الهدف من الإستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر . وهناك من تعريف للإستثمار بأنه تضحية مالية مؤكدة في الحاضر بجزء من دخله إلى وقت آخر لاحق ، بدافع أنه سيحصل على منفعة أكبر من المنفعة التي يمكن الحصول عليها حالياً من الجزء الدخل الذي إنتفاع لأن الجزء من الدخل سوف يزداد نتيجة تشغيله وإستخدامه وفق أسس وقواعد معينة⁽²⁾.

يقصد بالإستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة والفترة من الزمن يقصد بها الحصول على تدفقات نقدية مالية مستقبلية يعوض عن القيمة الحالية للأصول المستثمره وكذلك عن

(1) محمد صالح الحناوي ونهال فريديو جلال العبد ،تقييم الأسهم والسندات ،(الإسكندرية:المكتب

الجامعي الحديث،2007م) ص 15.

(2) ارشد فؤاد المنتهي ، أسامة عزمي سلام ، الإستثمار في الادوات المالية (عمان : دار المسيره

للنشر والتوزيع ، 2004) ص16

النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل حاصل التضخم ، وذلك من توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثلة بإحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات.

أهمية الإستثمار :- The importance of investment

ترجع أهمية الإستثمار إلى حاجة كل فرد إلى إمتلاك الخبرة الكافية التي تمكنه من تحقيق عوائد بالمقارنة مع مستوى المخاطر الذي يكون على إستعداد لتحمله ، وتتيح دراسة الإستثمار إلى إكتساب المهارات في مجال يساعد على الإلتحاق بالعديد من الوظائف المتاحة في المؤسسات المالية المختلفة ، ونجد أن هذه المؤسسات المالية مثل البنوك الإستثمارية المختلفة والبنوك التجارية وشركات التأمين تحتاج الى متخصصين في مجال الإستثمار الذين يقومون بتحليل الأوراق الماليه للتعرف على عدالة سعر الورقة المالية ، كما تحتاج خبراتهم بيوت السمره بغرض إعداد القوائم المالية التي تقدم إلى العملاء لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية⁽¹⁾.

ومن العرض السابق لما يشتمل على أهمية الإستثمار في الحياة الاقتصادية للمجتمع . وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الإستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي :-

1) مساهمة الإستثمار في أحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .

2) مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يمثل نوعاً من الإضافه إلى الموارد المتاحة وتعظيم هذه الموارد .

3) مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف .

4) مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر ... الخ ، والأمثلة تدل إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة.

5) مساهمة الإستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محلياً ، وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات .

6) مساهمة الإستثمار في الأمن الإقتصادي للمجتمع ، وهذا الأمر يرتبط بتأمين إحتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الإستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية .

7) مساهمة الإستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها بإستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .

8) مساهمة الإستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه الى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة⁽²⁾.

(1) محمد مطر ، ادارة الاستثمار (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999) ص 9 .

(2) د.محمد صالح الحناوي ود. نهال فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص16.

9) مساهمة الإستثمار في توظيف أموال المدخرين ، فهناك مدخرين للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها وهنا يكمن دور الإستثمار في توظيف المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين⁽¹⁾.

أهداف الإستثمار :- Investment objectives

تعد تطور أهداف الإستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الإستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الإرباح الذي يعد الهدف التقليدي للمستثمر ، وقد يهدف الإستثمار إلى إنعاش الإقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف المفاهيم أما عائد مادي ، أو عائد إجتماعي ، أو عائد إقتصادي ... الخ⁽²⁾.

أيضاً تلخص أهداف الإستثمار في الآتي :-

1) الهدف العام للإستثمار هو تحقيق العائد "الربح أو الدخل " مهما يكن نوع الإستثمار من الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح .

2) تكوين الثروة وتنميتها : ويكون هذا الهدف عندما يضحى الفرد في الإستهلاك الجاري علي أصل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة .

3) تأمين الحاجات المتوقعة وتكوين السيولة لمواجهة تلك الحاجات . وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

4) المحافظة على قيمة الموجودات " الثروة " مع مرور الزمن يحكم المواصل إرتفاع الأسعار وتقلبها ويمكن التمييز بين الإستثمارات حسب الأهداف التي نشرها المستثمر وطبيعته فقد يكون المستثمر محافظاً ، رشيداً ، مضارباً أو مغارماً .

5) توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إنّ هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تُحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر⁽³⁾.

فالإستثمار هو الإستعداد لتحمل درجة مخاطر تتناسب مع العائد المطلوب وتختلف درجات المخاطر يقبل بها المستثمر للحصول على العائد حسب طبيعة المستثمر فالمستثمر المحافظ يهدف للحصول على عائد بدون تحمل مخاطر عالية ، والمستثمر الرشيد هو الذي يهدف من إستثمارته الى الموازنة بين العائد والمخاطر ، أما المضارب فهو الذي يقبل بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول

(1) المرجع السابق ، ص17.

(2) طاهر حيدر حردان أساسيات الإستثمار، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997) ص

. 16

(3) د. مروان شموط و د. كنجو عبود كنجو ، أسس الإستثمار (القاهرة : الشركة العربية المتحدة

للتسوق والتوريدات ، 2016) ص 10.

على الربح ، أما المغامر الذي يراهن بالمال للحصول على الربح مع الإستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر بدون دراسة أي يبني قراره على ضربة الحظ.

المبادئ التي يقوم عليها قرار الإستثمار :-

(1) مبدأ الإختيار :- The choice principle

إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من قدرات ليقوم بإختيار المناسب منها بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له . كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الإستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة⁽¹⁾.

(2) مبدأ الملائمة:- The Relevance Principle

يطبق المستثمر هذا المبدأ عندما يختار من بين مجالات الإستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وكذلك حالته الإجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار ولا يكشفها التحليل الجوهري أو الأسباب وهي⁽²⁾:-

- مبدأ العائد على الإستثمار

- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الإستثمار

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الإستثمار

(3) مبدأ المقارنة :- Comparative principle

أي المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لإختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساس لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة⁽³⁾.

(4) مبدأ التنوع :- The diversification principle

يلجأ المستثمرين الى تنوع إستثماراتهم للحد من المخاطر الإستثمارية .

(1) <file:///C:/Users/Abdelmalik/Desktop/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20-%20%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B.htmlpage1>

(2) دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ،(عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع،2009م) ص 17.

(3) د.محمد مطر ،مرجع سابق ، ص32.

5) مبدأ الخبرة والتأهيل :- experience and qualification Principle

يقضي هذا المبدأ بأن إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين.

ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في إستثمارها لكنهم لا يمتلكون الدراية والخبرة الكافيتين لإختيار الأداة الإستثمارية المناسبة ويطلق على هذه الفئة من المستثمرين السذج ، وبالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين ممن يتمتعون بالخبرة والدراية والإمكانية التي تؤهلهم لإخاذ القرار الإستثماري ، وتوجد فئة أخرى من الأفراد ممن يحترفون تقديم الإستشارة والنصح للمستثمرين من الفئة الأولى ، ويطلق على هذه الفئة عادةً مصطلح محللو الإستثمار أو مدراء المحافظ الإستثمارية ممن أتوا خبرة ودراية كبيرتين في المجالات الإستثمارية⁽¹⁾.

العوامل المؤثرة على الإستثمار :- Factors affecting investment

حتى يتحقق الإستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الإستثمار الخارجية والداخلية ومن هنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها.

وعلى الإدارة وهي تتعامل مع العمليات المتعلقة بالإستثمارات طويلة الأجل أن تأخذ بعين الإعتبار عدداً من العوامل التي تمتلك التأثير في نتائج قراراتها ذات الصلة بهذا الجانب المهم كون أن القرارات المرتبطة بالموازنة الرأسمالية تكون ذات آثار طويلة الأجل، كما أنها قد تكون ذات عواقب وخيمة في حالة عدم السيطرة عليها الأمر الذي يحدد إتجاهاتها الإستراتيجية⁽²⁾. وهذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:-

1) الإستقرار السياسي: Political stability

يلعب الإستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الإستثمارات والمستثمرين داخل البلاد ، ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة لأخرى ، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة وإستقرارها وغير ذلك ، كما أن إستقرار النظام السياسي يؤدي إلى إستقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الإستثمار مما يشجع على إستقرار للإستثمارات وتوسعها وتنوعها⁽³⁾.

2) الإستقرار الإقتصادي :- economic stability

يمكن دراسة الإستقرار الإقتصادي من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية المحققة في الناتج الإجمالي

(1) المرجع السابق ، ص 32.

(2) د. دزید كامل آل شبيب ، مرجع سابق ، ص 26.

(3) عدنان تايه النعيمي و د. أرشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة (عمان : دار اليازوري

والتوازن الداخلي وإستقرار السياسات المالية للدولة ومدى إعتداد سياسات إقتصادية تدخلية أو إعتداد سياسة الإفتتاح الإقتصادي واستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص ، يقاس الإستقرار الإقتصادي بدرجة المخاطر الداخلية والتي تعتمد على عوامل إقتصادية محلية⁽¹⁾.

(3) معدل أسعار الفائدة :- Rate of interest rates

يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الإقتصادي بصورة عامه وعلى الإستثمارات أو عوائدها ، كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الإستثمارات الداخلة والخارجة من الدولة فإرتفاع معدلات الفائدة العالمية تؤدي إلى إنتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الإستثمارات المحلية وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة وعلى قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية.

(4) الدخل القومي :- National income

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الإستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي الدخل المتاح ومعدلات النمو وتوزيع الدخل القومي وإنعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي ، حيث كلما كبر حجم التداول في الدخل أدى الى إرتفاع الميل الحدي للإدخار ويؤدي ذلك الى خلق إستثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني إرتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة الى زيادة الإدخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الإستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الإستثمار والدخل القومي.

(5) تأثير التضخم :- The effect of inflation

أن أحد الأبعاد الهامه في القرارات طويلة الأجل هو أخذ التضخم بعين الإعتبار، ويحدث التضخم عندما تنخفض قيمة النقود (إنخفاض القوة الشرائية) ، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع الأسعار في الإقتصاد ، وفي ضوء حجم التدفقات النقدية للمشروع فان التضخم سيؤثر في سعر الخصم أو معدل العائد المطلوب من قبل المشروع ، وسيؤثر كذلك في الإيرادات والتكاليف المقدره خلال حياة المشروع⁽²⁾.

(1) دريد كامل آل شبيب مرجع سابق ، ص 27.

(2) Scott Henderson & Graham Pierson, Issues in financial accounting ninth edition (Australia: national library of Australia cataloguing in publishing data ,2000) page345.

6) تأثير المخاطر وعدم التأكد - Effect of risk and uncertainty

يقصد بها درجة التغير أو التذبذب في التدفقات النقدية للمشاريع . فالمشاريع التي تمتلك فرصة قليلة للقبول ولها مدى واسع من التدفقات النقدية المتوقعة ستكون مخاطرها أعلى من المشاريع التي تمتلك فرصة كبيرة للقبول ولها مدى ضيق من التدفقات النقدية المتوقعة وتقوم المنشآت عادة بإدخال مخاطر المشروع عن طريق إستخدام سعر الخصم المعدل بالمخاطر، وهنا يتم تعديل معدل العائد المطلوب اذا كانت مخاطر المشروع تختلف بشكل جوهري عن متوسط المخاطر المتعلقة بأصول المنشأة الحالية⁽¹⁾.

(1) د. عدنان تايه النعيمي و د. أرشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق ، ص 308.

المبحث الثاني

يتناول الباحثون خلال هذا المبحث أدوات وتصنيفات ومجالات وأنواع المستثمرين

التعريف بأدوات الإستثمار: Definition of investment instruments

يمكن النظر إلى أدوات الإستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم المستثمرون من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الأستثمار، وقد تكون أصولاً حقيقية أو مالية وذلك بنية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمر فيها، وبهذا المفهوم فإن الورقة المالية هي أداة إستثمار وكذلك الحال، الوديعة المصرفية يختلف الدور المالي لسوق رأس المال عن الدور المالي لسوق النقد من زاوية أساسية، بينما يعتبر سوق رأس المال مصدر التمويل طويل الأجل، وعليه بينما يكون لعنصرى السيولة والأمان الأولوية من قبل المستثمرين في سوق النقد، ويكون لعنصر الدخل الأولوية من قبل المستثمرين في رأس المال، ويمتاز سوق رأس المال بأنه أقل إتساعاً من سوق النقد لكنه في الوقت نفسه أكثر تنظيمياً، ويمتاز المتعاملون في سوق رأس المال بأنهم من الوكلاء المتخصصين في الصفقات المالية الكبيرة مما يجعل البعض يطلق على هذا السوق أسهم سوق الصفقات الكبيرة، ويستطيع هؤلاء المتعاملون التحكم بحركة التداول في سوق رأس المال إلى حد كبير.

ومن أهم أدوات الإستثمار المتداولة مايلي:-

1) شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: Negotiable bank certificates of deposit

يقصد بها شهادات غير شخصية تصدرها المصارف التجارية ويمكن لحاملها التصرف فيها، بالبيع أو التنازل ويمكنه الإنتظار حتى تاريخ الإستحقاق المدون أو المسجل على الشهادة، وغالبا تكون القيمة الإسمية ومعدل الفائدة لتلك الشهادات أكبر من مثيلهما من الشهادات الشخصية غير قابلة للتداول في السوق مع الملاحظة إن معدل الفائدة لكلا النوعين يتناسب طردياً مع تاريخ الإستحقاق ولأن هذه الشهادات تعد بمثابة ودائع لإجل، فإنه لا يجوز إسترداد قيمتها من المصرف المصدر لها قبل تاريخ الإستحقاق يقوم بعرضها للبيع في السوق (الثانوي) الذي يشتمل على ما يسمى بيوت السمسرة المصارف التجارية وجميع المؤسسات التي تتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل⁽¹⁾.

2) الكمبيالات المصرفية: Bankers Acceptances

تمثل الكمبيالات المصرفية (Bankers Acceptances) . تعهداً كتابياً بإعادة مبلغ أقترضه شخصاً ما من أحد المصارف، ويمكن للمصرف الاحتفاظ بالتعهد (الذي يمثل عقد إقراض يتولد عنه فوائد) حتى تاريخ الإستحقاق كما يمكنه بيعه لشخص آخر يبيعه لطرف ثالث، وفي تاريخ الإستحقاق يحق لحامل التعهد إسترداد قيمته من محررة، المقترض الأصلي وإذا ما فشل في ذلك

(1) د. مروان شموط، د. كنجو عبود كنجو المرجع السابق، ص 137.

يمكنه حينئذ الرجوع إلى المصرف الذي قبل التعهد من البداية ،ولهذه الكمبيالات سوق ثانٍ يتمثل في المصارف التجارية ، وبعض بيوت السمسة.

3) الأوراق المالية :- commercial papers

تتمثل الأوراق التجارية (commercial papers) هي كمبيالاً يتراوح تاريخ إستحقاقها من خمسة أيام إلى تسعة شهور، وتقتصر ميزة التداول على الكمبيالات التي تصدرها منشآت الأعمال كبيرة الحجم ذات المكانة الراسخة والمعرفة في المجتمع ، وعادةً ما تحصل تلك المنشآت على إئتمان مفتوح(open line of credit) لدى بعض المصارف التجارية تقوم بمقتضاه تلك الأوراق لحاملها في تاريخ الإستحقاق ، وهو مابعد تقوية مركز تلك الأوراق ، وفي ظل الطبيعة المتميزة لتلك الأوراق تبرز أربع سمات أساسية لها :

أولاً: إنه متغيرالضروري ان تكون مفهومة بأي أصل من أصول المنشأة .

ثانياً: إن إلترام المصارف بالسداد يجعل مخاطر الإستثمار في تلك الأوراق محدودة

ثالثاً: تسهم طبيعه المتميزة لتلك الأوراق في خلق سوق ثانٍ نشط لها يتمثل في بعض بيوت السمسة التجارية .

رابعاً: ونظراً لأن مركز تلك الأوراق مستمد من مركز المنشآت التي تصدر مثل هذه الأوراق(1).

4) قرض فائض الإحتياطي الإلزامي :-Loan of surplus mandatory reserve

يمكن للمصارف التي يوجد لديها فائض في الإحتياطي الإلزامي أن تقرضه لمصارف أخرى تعاني من عجز فيه ، ولاتعد تلك القروض أوراقاً مالية بالمعنى المفهوم ، ذلك أنها تتمثل في تعهد غير مكتوب مضمون من البنك المركزي أو مؤسسة النقد التي تدير ذلك الإحتياطي يلتزم فيه المصرف المقترض بسداد قيمة القرض مصحوباً بفائده تحدد طبقاً لقانون العرض والطلب وعلي من إن إقتراض تلك اللأموال عادةً ما بين حدود ليلة واحده،بههدف سد العجز في الإحتياطي الإلزامي إلا أن الواقع قد أثبت إن تاريخ إستحقاق تلك القروض يمتد لفترة أطول ، وذلك عندما يضطر المصرف لإقتراض تلك الأموال لإستخدامها في الإستثمار هذا ما يؤدي البنك المركزي دور الوسيط بين المصارف المقترضة(2).

(1) د. وليد صافى ، د.أنس البكري ، الأسواق المالية والدولية ، (عمان : دار البداية للنشر والتوزيع)، ص 151.

(2) د.منير إبراهيم هندی ، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال ، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2003) ، ص 40.

5) قرض الدولار الأوربي: - Euro dollar

يستخدم مصطلح الدولار الأوربي (euro dollar) للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها مصارف في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص المصارف الأوربية. ويتكون سوق الدولار الأوربي من عدد من المصارف الكبيرة في لندن ، وبعض البلدان الأوربية الأخرى التي يقتصر تعاملها على الدولار بمعنى إنها تقبل ودائع وتمنح القروض بالدولار الأمريكي فقط ، وتتسم هذه القروض بضخامه القيمة وقصر فترة الإستحقاق ، ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار ، إذ أصبح هناك سوق للعملة الأوربي (Euro currency market) موازياً لسوق الدولار الأوربي يمكن أن تلجأ إليه المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الإقتراض⁽¹⁾.

6) أذونات الخزانة: - Treasury permissions

وهي صكوك تصدرها وزارة المالية في شكل أذون قصيرة الأجل تصرف لحاملها عند حلول أجل إستحقاقها ، وبذلك فهي تشكل جزء من مديونية الدولة أذونات الخزانة من أهم أدوات السوق النقدي وأكثرها سيولة حيث يتم شراؤها أو بيعها سريعاً دون أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على سعرها كما تعتبر أذونات الخزانة خالية من مخاطر عدم الإيفاء لأنها مضمونة بواسطة الحكومة ، وعادة ماتطرح الأذونات للبيع اسبوعياً عن طريق البنك المركزي للدولة في شكل طرح أو مزاد علني وتتراوح فترة إستحقاق أذونات الخزانة من ثلاثة أشهر إلى سنة ، ونسبة لإختلاف فترات وتواريخ إستحقاق أذونات الخزانة عادة ما يكون المعروض منها كبيراً ، وهناك عدة طرق لشراء أذونات الخزانة ، فقد يتم شراؤها عن طريق عملاء سوق النقد مقابل عمولة أو عن طريق البنوك التجارية مقابل رسوم خدمة أو بصورة مباشرة دون تحمل أعباء العمولة أو الرسوم ، وتباع أذونات الخزانة بطريقة الخصم ، أي أن المشتري يقوم بدفع مبلغ يقل عن القيمة الإسمية في تاريخ الإستحقاق ويمثل الفرق الفائدة المحققة بواسطة المستثمر⁽²⁾.

7) إتفاقية إعادة الشراء: - The repurchase agreement

هي عبارة عن إتفاقيات لبيع أوراق مالية على أن يقوم الطرف البائع بإعادة شراؤها في يوم العمل التالي، لذلك يطلق عليها إتفاقية الليلة الواحدة (overnight repos) لإتفاقيات إعادة الشراء سوق نشطة في الدول المتقدمة خاصة أمريكا وهي سوق للأوراق المالية الحكومية ، وتستخدم إتفاقيات إعادة الشراء بصورة واسعة من قبل البنوك وتجارة الأوراق المالية الحكومية كأداة من أدوات الدين

(1) المرجع السابق ، ص 41.

(2) وليد الصافي أنس ، مرجع سابق ، 151.

قصير الأجل ، وتعتبر إتفاقيات إعادة الشراء مفيدة لطرفى الصفقة خاصةً للفترات القصيرة جداً ، إذ يمكن للممول والذي عادةً ما يكون مصرفاً ، مؤسسة إيداعية ، شركة غير مالية أو محلية للإستفادة من فوائضه النقدية المؤقتة كما تمكن إتفاقيات إعادة الشراء المقترضين من تمويل إحتياجاتهم المالية الطارئة بتكلفة بسيطة نسبياً، يعتبر سوق إتفاقيات إعادة الشراء من الأسواق الإجمالية حيث تتسم صفقاته بضخامة مبالغها، وبالرغم من إن فترة الإستحقاق عادةً ما تكون ليلة واحدة أو بضعة أيام إلا إن هناك ، إتفاقيات قد تمتد لفترة أطول ويطلق عليها إتفاقيات إعادة الشراء محددة المدة ، وتعتبر البنوك التجارية السوق الثانوية لبيع وشراء إتفاقيات إعادة الشراء⁽¹⁾.

تصنيفات الإستثمار :- Investment Classification

إن ثمة أنواعاً كثيرة ومختلفة للإستثمارات تختلف باختلاف النظرة إليها وسوف نقوم بمحاولة تسليط الضوء على أبرز التصنيفات الإستثمارية .

1) تصنيف الإستثمارات وفقاً لأجلها: Classification of investments accordingly:

(أ) إستثمارات قصيرة الأجل:- Short-term investments

تكون مدة التوظيف فى هذا النوع من الإستثمارات قصيرة لاتزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لاتزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزنة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة ، تهدف هذه الإستثمارات إلى توفر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد ، وهى تتميز أيضاً بسهولة تحويلها إلى نقدية

(ب) إستثمارات متوسطة الأجل:- Medium-term investments

تكون مدة التوظيف فى هذا النوع من الإستثمارات أطول من النوع السابق حيث قد تصل إلى خمس سنوات أو إستئجار أصل وتشغيله ضمن المدة المذكورة

(ت) إستثمارات طويلة الأجل:- Long-term investments

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقاً لهذا النوع من الإستثمارات قد تصل إلى 15 سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الإستثمارات تأسيس المشروعات وإيداع الأموال لدى البنوك ، والإكتتاب فى أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم ، ويكون الغرض الأساسى من هذه الإستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الإحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبياً⁽²⁾.

2) تصنيف وفقاً للعائد الناتج من الإستثمارات :- According to the return on investment

(1) د. نوال حسين عباس، المؤسسات المالية ، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص 102.

(2) د. منير إبراهيم هندی ، مرجع سابق ، ص 43.

أ) إستثمارات ذات عائد ثابت: - Fixed-income investments

كأن يقوم المستثمر هنا بالإكتتاب فى اوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات ، و الاسهم الممتازة ، وإيداع الأموال لدى البنوك.

ب) إستثمارات ذات عائد متقلب :- Investments with fluctuating returns

وهنا يكون العائد متغيراً من فترة لإخرى أو من مشروع لإخر كأن يقوم المستثمر بالإكتتاب فى أسهم عادية أو يقوم بالمتاجرة ببعض السلع والخدمات⁽¹⁾.

3) تصنيف وفقاً لقطاعات الإستثمار: - according to investment sector

أ) الإستثمار فى قطاع الأعمال العام: يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجى سواء كان ذلك فى شكل سلع أوخدمات ويستثنى من ذلك التى تدخل فى قطاع الوسطاء الماليين كالبنوك وشركات التأمين.

ب) الإستثمارات فى قطاع الأعمال المنظم: يشتمل على الشركات المساهمة والتوصية سواءً كانت تابعة للدول أم للقطاع الخاص

ت) الإستثمار فى قطاع الجمعيات التعاونية .

ث) الإستثمار فى قطاع الأعمال غير المنظم ، يشتمل هذا القطاع على شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة

ج) الإستثمار فى قطاع الخدمات العامة : أى قطاع الدولة وما تقدمه من خدمات ، ويشتمل هذا القطاع على الخزانة والإدارة الحكومية والبلديات .

ح) الإستثمار فى قطاع الأفراد : أى الافراد و المنشآت الفردية والهيئات المحلية.

خ) الإستثمار فى قطاع العالم الخارجى: يشتمل هذا القطاع على المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات الخارجية .

د) الإستثمار فى قطاع الوسطاء الماليين: يشتمل على المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الإجتماعية وشركات التأمين .

ذ) الإستثمار فى قطاع البنوك أى الإيداع لدى البنوك أوالإكتتاب فى السندات والأسهم التى تصدرها⁽²⁾.

(1) د. جميل خالد أساسيات الاقتصاد الدولي ، (المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014م)، ص 308.

(2) د. مروان شموط ، د كنجو عبود كنجو، المرجع السابق، ص 20.

4) تصنيف الإستثمارات وفقاً لموقعها الجغرافى:-

أ) إستثمارات محلية:- وهى الأصول والإستثمارات الأخرى التى ينشئها أو يتولاها المستثمرون سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ، أو تلك التى تقوم بها الدولة فى بلد المستثمر ، دون دون النظر إلى مصدر تمويل تلك الإستثمارات سواء كانت محلية أوأجنبية ، ويمكن أن تكون هذه الإستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، كما تشمل شتى المجالات الإستثمارية ولعل ما يميز الإستثمارات المحلية التى تقوم بها الدولة (القطاع العام) فى كثير من الأحيان هو إنها لاتأخذ روح المقارنة بين تكلفة الإستثمار والعائد المادى ، بشكل مطلق لأن بعض هذه الإستثمارات يصعب تقييمها من خلال الأساليب المادية فى التقييم ، حيث إنها تأخذ عوامل أخرى تشمل مجالات أوسع من التكاليف و العوائد أوالمكاسب المادية المباشرة وغير المباشرة ، خاصة فى مشروعات البنية الاساسية والمشروعات الأخرى التى لها آثاركبيرة على البيئة ، التى تتسم عمليات تقييمها بشمولية تتسع إلى بحث المنافع المتداخلة ، وكذلك التكاليف المنظورة وغير المنظورة لعدد كبير من الأطراف الذين يتأثرون سلباً وإيجاباً بمثل هذه المشروعات الإستثمارية ، ومن هنا فإنه ينبغى التمييز بين الإستثمارات المحلية التى تتحدد أغراضها بالعائد المادى للمستثمر ، والتى لاتتداخل مصالح الجهات المتعددة حولها ، وتلك الإستثمارات التى تقوم بها أجهزة الدولة المحلية أو المركزية و التى لا يتم تقييمها من خلال زاوية محددة حيث إن مصالح أوعوائد الإستثمار لاتكون للجهة المستثمرة وحدها وإنما تمتد إلى أطراف قد لاتكون محدودة (تشمل الجمهور) ، و المصالح العامة الأخرى ، ومؤسسات القطاع الخاص والعاملين وغيرهم⁽¹⁾.

ب) إستثمارات خارجية :- عرضت كأحد الوسائل المهمة فى تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد ، وتطورت هذه الإستثمارات بشتى صورها وإشكالها بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت بعض الدول - وخاصة الصناعية - عن طريق مؤسساتها العامة ، والخاصة على البحث عن أسواق فى الخارج تستثمر فيها رؤوس أموالها ، أو أسواق تؤمن من خلالها المواد الطبيعية والخام لتشغيل مصانعها ، وأخذت الإستثمارات الخارجية منذ تلك الفترة تتطور بشكل سريع، وتأخذ أشكالاً إستثمارية مختلفة⁽²⁾.

فتطورت من الشكل التجارى المتمثل فى الإستيراد والتصدير إلى تاسيس الأقسام ، والفروع الخارجية للمؤسسات الوطنية إلى إقتنا الأسهم والسندات فى الشركات الأجنبية ، والمشاركة فيها إلى تأسيس

(1) د. جميل خالد ، مرجع سابق ، ص 309.

(2) د. مروان شموط ، د كنجو عبود كنجو، مرجع سابق ، ص 23.

الشركات متعددة الجنسيات ، وغيرها من الإستثمارات التي تقوم رؤوس الأموال المهاجرة من البلد المستثمر إلى البلدان المضيفة للإستثمار، وبهذا التطور تغيرت مفاهيم الإستثمارات الخارجية ، وزادت أهميتها بشكل كبير حيث زادت موارد الإستثمارات الخارجية بشكل سريع تهتم جزءاً كبيراً من الثروات الوطنية التي تتم التصفية بها أملاً في تحقيق مردود مجزٍ من الإستثمارات في الخارج ، بالإضافة إلى تحقيق الأغراض السياسية الأخرى في بعض الحالات.

5) الإستثمارات حسب مجالات الإستثمار: -Investments by Investment Field

تتنوع الفرص الإستثمارية المختلفة في مجالات الإستثمار المختلفة كالإستثمارات العقارية والسياحية، والإستثمارات الصناعية ، والإستثمارات الزراعية ، ومجالات التعدين ، والنقل بأنواعه ، والخدمات الإستثمارية الأخرى حيث إن لكل مجال من المجالات المذكورة طبيعته وبيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر سلبياً أو إيجابياً ، لتحقيق أغراض الإستثمارية ، ولعل أهم الظروف التي يأخذها المستثمر في الإعتبار لقياس الطبيعة الخاصة لكل من هذه المجالات مايلي :-

1. حجم الموارد أو الأموال اللازمة للإستثمار .
 2. حساسية كل مجال من مجالات الإستثمار للظروف السياسية والإجتماعية .
 3. تأثير الإستثمارات بالعوامل التي يصعب السيطرة عليها .
 4. مدة الإستثمار فترة إسترداد رأس المال .
 5. قابلية تحويل الإستثمارات إلى أصلها النقدي .
 6. تأثير مجالات الإستثمار بالتطور التكنولوجي السريع .
 7. حساسية المال الإستثماري للدورات الإقتصادية.
- إلى غير ذلك من الظروف ، والإعتبارات التي تترك مجالاً للمفاضلة بين مجال إستثماري وآخر عند قياس الفرص البديلة ، وتصنيف الإستثمارات للمفاضلة بينهما ، وعلى الرغم من انه يمكن تطبيق جميع الأساليب والطرق الفنية في تقييم الإستثمارات في جميع مجالاتها فإن الطبيعة الخاصة لكل منها تفرض منهجية معينة في دراسة وتحليل المدخلات التي تستخدم في طرق تقييم الإستثمارات ، كما هو الحال في المدخلات اللازمة لتحديد التدفقات النقدية وحساب معدلات المخاطرة لتحديد معدلات الخصم والتضخم والضرائب⁽¹⁾.

(1) حامد العريب الحضيرى ، تقييم الإستثمارات ، (الناشر : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م) ، ص 21.

(6) الإستثمار المادى وهو الشكل التقليدى لعملية الإستثمار ، كالأستثمار فى الآلات والبناء والعقار إلخ وهناك حالتين تستحقان التمييز :-

(أ) الإستثمار المستقرا: وهو ما يحدث مثلاً فى حالة زيادة الطلب على منتج أو سلعة معينة ، مما يدفع بالمؤسسة المنتجة إلى التوسع لمقابلة الزيادة المستمرة فى الطلب (كالتوسع الذى حصل فى طاقة إنتاج مصانع الأسمنت ومصفاة البترول)، وتشمل هذه الحالة كذلك مشاريع التحديث فى المؤسسة بهدف زيادة قدرتها على المنافسة عن طريق خفض الإنتاج وتحسين النوعية ، ويمتاز هذا النوع من الإستثمار بكونه مضمون النتائج، باعتبار إن معادلة الطلب تكون فى الغالب معروفة .

(7) الإستثمار المستقل أو المباشر : وهو الإستثمار الذى يحدث نتيجة لقرار إدارى علوى له علاقة بالسياسة العامة للمؤسسة ، كقرارات التوسع أو التبديل فى نوع المنتج، أو طرح منتج جديد ، أو خلق شركة، ... إلخ

الإستثمار التجارى أو الدعاى:- Commercial or promotional investment

تعتبر حملات الدعاية والإعلان لإهداف تجارية إستثمارات قائمة بذاتها وغالباً ماتكون غير مادية فالمرود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المرود المتوقع من الإستثمارات الوارد ذكرها فى البند الأول ، فهذا المرود قد يكون لحظياً وقد يكون أجلاً ومن هنا تاتى الصعوبة فى مدى تأثيره الفعلى على زيادة حجم المبيعات مثلاً أو على تحسين سمعة الشركة أو المؤسسة⁽¹⁾.

الإستثمار البشرى:- Human investment

يعتبر توظيف شخص ذو كفاءة معينة فى مشروع ما نوعاً من الإستثمار بإعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحة مؤسسته يؤدى بالتالى إلى زيادة أرباحها وإنتاجيتها، وهذه تعتبر أكبر بكثير من كلفة ذلك الشخص على المؤسسة ، إلا أن هذا النوع من الإستثمار لا يخلو من عنصر المخاطرة ، حيث أن من الصعب إعطاء ضمانات حول مدى كفاءة الشخص المعنى ودوره فى وضع مستوى إنتاجية المشروع.

الإستثمار المالى :- Financial investment

إن إستخدام الفائض من أرباح أى مؤسسة فى شراء الأسهم والسندات يعتبر إستثماراً يقوى من مركز تلك المؤسسة قد يكون له أثر فى تحسين إنتاجيتها⁽²⁾.

مجالات الإستثمار:- investment fields

(1) المرجع السابق ، ص 23.

(2) د. محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 31.

يقصد بمجالات فى هذا الصدد مجتمع الإستثمار أو المكان الذى يتم فيه هذا الإستثمار ،وهنا نميز بين مجالين للإستثمار وهناك معيارين لتبويب المجالات :-

(أ) المعيار الجغرافى

(ب) المعيار النوعى أى نوع الأصل محل الإستثمار حقيقى أم مالى .

المعيار الجغرافى:- Geographical criterion

المجال الأول:- المجال الداخلى للإستثمار والذى يتم بموجبه توظيف الأموال فى كافة القطاعات وفق الأنواع السابقة للإستثمار ضمن حدود الدولة الواحدة،فهو يشتمل على جميع الفرص المتاحة للإستثمار بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة،وعلى ذلك فإذا قام المستثمر بتوظيف مدخراته فى مشاريع داخل حدود دولته فإن إستثماره يقع بذلك فى المجال الداخلى .

المجال الثانى :- هو المجال الخارجى للإستثمار ويقصد به الإستثمار الذى يتم خارج حدود الدولة أو الفرص المتاحة فى الأسواق الأجنبية بغض النظر عن أدوات الإستثمار المستخدمة⁽¹⁾.

أما إذا قام المستثمر بالإستثمار خارج حدود دولته فإنه بذلك يقوم بتوظيف أمواله فى الإستثمارات الخارجية ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الإستثمار يزيد من عولمة النشاط الإنتاجى والنشاط المالى واندماج أسواق المال ، وتغير مراكز القوة العالمية ، وتغير هيكل الإقتصاد فى الشركات المتعددة الجنسيات التى تستحوذ ع لى 4% من حجم التجارة الدولية وتسيطر على 80% من مبيعات العالم ، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن نمو معدل الإستثمار الاجنبى يتم أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية ، وهنا نود التأكيد على أن مجال الإستثمار الخارجى يشكل إحدى قنوات هروب رؤوس الأموال الخارجية إلى الداخل بإصدار التشريعات التى تشجع على الإستثمار الداخلى وجذب رؤوس الأموال الخارجية للإستثمار فى داخل الدولة لتحسين العلاقة بين المجال الداخلى ، والمجال الخارجى للإستثمار⁽²⁾.

مزايا الإستثمارات الخارجية وعيوبها :-

➤ مزاياها :-

(أ) توفر للمستثمر مرونة كبيرة فى إختيار أدوات الإستثمار .

(ب) تهى له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل .

(1) د. مازن طلال عبيدات ، القدرات المتعلقة بالإستثمار وأساليب التحليل متعدد الابعاد ،(الاردن:

محفظة نقابة المهندسين الاردنية ،1985م) ،ص 13.

(2) حامد العريب الحضيرى ، مرجع سابق ، ص 26.

(ت) تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة كأسواق الأوراق المالية والذهب والسلع.

(ث) تتوفر في هذه الأسواق قنوات إتصال فعالة ونشطة .

(ج) توفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين .

➤ عيوبها :-

(أ) إرتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بتغيير الظروف السياسية .

(ب) قد يكون لها تأثير على الإلتفاء الوطنى للمستثمر لانه سيسعى وراء مصالحه فى الخارج بدلاً

من إستثمار امواله فى الوطن .

(ت) إحتمال إزدواجية الضرائب .

(ث) مخاطر تغييرالقوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

المعيار النوعى :- Quality criterion

ويأخذ هذا الإستثمار نوع الأصل محل الإستثمار معياراً. للتصنيف وبناءً عليه يمكن تصنيف

الإستثمارات الى إستثمارات :-

(أ) حقيقية أو إقتصادية Real of Economic

(ب) إستثمارات مالية Financial

1) الإستثمارات الحقيقية أو الإقتصادية :-

يعتبر الإستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متى وفد للمستثمر الحق فى حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع

والذهب... الخ .

يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة إقتصادية فى حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة

إقتصادية إضافية تظهر فى شكل سلعة أو فى شكل خدمة فالعقار أصل حقيقي، وعموماً فإن جميع

مجالآت الإستثمار المتعارف عليها عدا الأوراق المالية هى إستثمارات حقيقية لذا يطلق عليها

البعض مصطلح الأستثمار فى غير الأوراق المالية كما يطلق عليها آخرون مصطلح إستثمارات

الأعمال أو المشروعات Business-investment⁽¹⁾.

2) الاستثمار المالي :-

يمكن تعريف الإستثمار المالي بأنه (شراء تكوين رأسمالي موجود) وهذا يعنى شراء حصة فى رأس

مال (سهم) أو حصة فى قرض (سند أو شهادات إيداع أو أذون خزينة) تعطي مالكةا حق

مطالبة بالإرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة ، وما يحدث فى

(1) د. مازن طلال عبيدات ، مرجع سابق ، ص 16.

السوق المالية الثانوية من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل (السهم أو السند.... الخ) . مقابل حصوله على أصل أخرى (هو الثمن الذي قد يكون أصلاً حقيقياً مثل النقود) يتخلى عن المشتري فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة إقتصادية أو قيمة إقتصادية مضافة للنتائج القومي . فكل ما يحصل هو أن تنتقل ملكية الأصل المالي من مالكة الأصلي الى مالكة الجديد مع ما يرافق ذلك من رسوم وعمولات دون أن يضيف ذلك شيئاً إلى مجموع ثروة البلد وقد يؤدي الاستثمار بها من قبل الأجانب الى إنتقال ملكية جزء من مشاريع وشركات البلد إلى أيدهم، وهذا يعني إن المفعول الإقتصادي الحقيقي للأسهم والسندات ينتهي بإنهائها علانية بيع الأصدار في السوق الأولية أما ما يحدث لهذه الأوراق بعد ذلك من تداول (بيع وشراء) فيدخل في باب الإستثمار المالي⁽¹⁾ .

➤ عيوب الإستثمار في الأصول المالية :-

1) إنخفاض درجة الأمان عما هي في الإستثمارات الحقيقية مع إن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة مثل السندات المضمونة بموجودات الشركة التي أصدرتها أو السهم الممتازة المضمونة الأرباح.

2) يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو الطويلة الأجل إلى مخاطر إنخفاض القوة الشرائية للإستثمار بسبب عامل التضخم ، ولقد إستحدث القانون رقم 32 لسنة 1977م المشار إليه والمعدل لبعض أحكام قانون 43 لسنة 1974م الإستثمار ثلاث مجالات أخرى من مجالات الإستثمار وتشمل بالإضافة إلى قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والصحة والإسكان ونشاط التعمير في المناطق الخارجية عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، ونشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال فيها عن خمسين في المائة، ونشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العلمية إذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته ، قد أعطت الفقرة الأولى من المادة الأولى لمجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وأنشطة إقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف الى زيادة التصدير أو خفض الإستيراد أو تكثيف إستخدام الأيدي العاملة، وذلك لإعطاء المرونة لإنشاء مشروعات جديدة وفقاً لمتطلبات المجتمع المتغيرة.

(1) د.زياد رمضان ، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي ، (الاردن ، دار وائل للنشر ، 1998م) ص

أنواع المستثمرون :-

يعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالمنشأة تعرضاً للمخاطرة ، كما إنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح المنشأة و في نفس الوقت أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حالة فشل المنشأة ، ولذلك يحتاج المستثمرون والمرقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الإستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة ، كما يحتاج إلى المتابعة المستمرة وتقدير الإحتمالات المستقبلية لتقدير كيف تسير الأمور ولتحديد ماإذا كان يزيد من إستثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى مشروع آخر⁽¹⁾.

ينقسم المستثمرون بشكل عام إلى ثلاثة أنماط هي :-

(1) المستثمر المتحفظ conservative investor

وهو مستثمر يعطى عنصر الأمان الأولوية على ماعادة ، وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الإستثمارية فيكون حساساً جداً تجاه عنصر المخاطرة ، وغالباً ماتجد هذا النمط في كبار السن وذوى الدخل المحدود .

(2) المستثمر المضارب speculator

وهذا النمط على عكس سابقة يعطى الأولوية لعنصر الربحية على ماعادة . ولذا تكون حاسيته تجاهه عنصر المخاطرة متدنية فيكون على إستعداد لدخول مجالات إستثمارية خطيرة طمعاً في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الإستثمار،ويمكن وجود هذه الفئة بين المضاربين وبين صغار السن ممن يتصرفون بمحافظ إستثمارية كبيرة.

(3) المستثمر المتوازن Balanced investor

وهوالمستثمر الرشيد الذى يوجه إهتمامه لنصرى العائد والمخاطرة بقدر متوازن ، وهكذا تكون حاسيته تجاه المخاطرة في حدود معقوله تمكنه من إتخاذ قرارات إستثمارية مدروسة بعناية تراعى تنوع الإستثمارات بكيفية تعظيم العائد ،وتدنى درجة المخاطرة.ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين⁽²⁾.

(1) د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، (جامعة عين شمس ، كلية التجارة : الدار الجامعية ، 2002) ص 53.

(2) د. عبد الفتاح مراد، موسوعة الإستثمارات شرح تشريعات الإستثمار فى مصر والدول العربية ، (جمهورية مصر العربية ، دار النشر الإسكندرية) ، ص 130.

حيث أنه يزيد من قدرة المشروع على الإستثمار ، حيث أن الأرباح المتحققة تستخدم في تمويل الإستثمارات الجديدة ، أن نظرية الأرباح تقول أن الطلب على الإستثمار خلال فترة محددة هو دالة في حجم الأرباح المتحققة خلال هذه الفترة.

رابعا : توقعات المستثمرين

إذا كانت توقعات المستثمرين متفائلة بخصوص الطلب المستقبلي وكذلك بخصوص الأسعار على إنتاج المشروع يزيد الإستثمار ويحصل على توسع ، وكذلك إذا كانت توقعات المستثمرين للرواج في المستقبل فإن الإستثمار يتوسع ، وهذا العامل توقعات المستثمرين قد يكون مرتبطا إرتباطا وثيقا بالعامل السابق ، الأرباح المتحققة إذ أن زيادة الأرباح المتحققة تكون مرعاة للتوقعات المتفائلة وبالتالي توسع الإستثمار والعكس يحصل في حالة التوقعات المتشائمة⁽¹⁾.

خامسا : الطلب على الإنتاج .

فزيادة الطلب على الإنتاج سواء نتيجة ظهور مشتريين جدد أو نتيجة لزيادة الدخل ، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى الضغط على الطاقة الإنتاجية إلى أن تصل إلى أفضل وضع لها (أقصى إستغلال لحجم الطاقة الإنتاجية) وبعد ذلك لا بد من زيادة حجم الطاقة الإنتاجية لمواجهة المتزايد ، وهذا يعنى التوسع في الإستثمار ، وفكرة الطلب على الإنتاج ترتبط بفكرة (معجل الإستثمار) ، ولكن بإختصار حسب أصحاب نظرية المعجل فإن هناك معامل لرأس المال ، أى هناك نسبة ثابتة ما بين رأس المال والإنتاج . فإذا زاد الإنتاج نتيجة زيادة الطلب فلا بد من زيادة رأس المال بنفس الإتجاه . وزيادة رأس المال والتغير في رأس المال هو عبارة عن الإستثمار.

طبيعة وخصائص عملية إتخاذ قرار الإستثمار :-

بوجه عام يقتصر إصطلاح قرار الإستثمار على المواقف التي تتفصل فيها زمنيا النفقات الإستثمارية عن العوائد المتوقعة في المستقبل بمقدار سنة واحدة على الأقل .

تعبير آخر فإن هناك فاصل زمني بين تاريخ حدود القرار الإستثماري وبين تاريخ إكتمال الحصول على نواتج وعوائد ذلك القرار بمتد إلى أكثر من عام واحد ، ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمتغيرات لتجعل من قرارات الإستثمار أهم وأخطر القرارات على مستوى أى منشأة ، بل وأبعد من ذلك حيث تؤثر تلك القرارات على جميع أنشطة المنشأة الأخرى سواء كانت إنتاجية أو غيرها⁽²⁾.

تأسيس على ماتقدم تنفرد قرارات الإستثمار بعدد من الخصائص والسمات هي :-

أولاً :- أن قرارات الإستثمار تتميز بأن لها تأثيرات طويلة الأجل .

حيث ترجع تلك التأثيرات طويلة الأجل إلى وجود فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة الإستثمارية وإكتمال الحصول على العوائد المتوقع خلال الفترات المستقبلية حيث عادة لا يتم الحصول على تلك

(1) Perves refrence page 2.

(2) عبد الطيف ، ناصر نور الدين ، الإتجاهات الحديثة في المحاسبة المالية وتكنولوجيا المعلومات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ص 152.

العوائد دفعة واحدة وإنما ينتشر حدوثها خلال عدة فترات زمنية تتعدى أكثر من سنة ، وتلك الخاصية للقرار الإستثماري يترتب عليها العديد من المشاكل هي:-

(1) **مشكلة القيمة الزمنية للنقود :-** الوقت شيئاً جوهرياً يجب أخذه في الإعتبار عند تقييم المشروعات الإستثمارية ، حيث يتضمن الوقت تضحيات الحاضر من أجل المستقبل ، وعادة مايتوقع أن تكفي العوائد التي ستتحقق عند المستقبل لتعويض تضحيات الحاضر⁽¹⁾.

(2) **مشكلة المخاطر وعدم التأكد :-** أن مقدار وتوقيت حدوث النفقات والعوائد المرتبطة بقرارات الإستثمار يحاط تقريرها بدرجة عالية من المخاطر وعدم التأكد ، ولاشك أنه كلما زاد التوغل في المستقبل عند تقدير إقتصاديات (نفقات وعوائد) المشروعات الإستثمارية والتنبؤ بها كلما زادت المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بتلك الإقتصاديات .

(3) **مشكلة تأثير تقلبات مستويات الأسعار :-** إن إرتفاع الأسعار يؤثر على بنود الإيرادات والتكاليف بنسب قد تكون ثابتة أو متباينة ، مما يستدعي دراسة سلوك الأسعار ومعدلات التضخم ، وتحليل مدى ملائمة معاملات التمويل على البنود التي يتعين تقديرها.

ثانياً :- إن قرارات الإستثمار تتضمن إنفاق كبير يترتب عليه إرتباط ضخم وإغراقه في إستخدام معين يصعب تحويله إلى إستخدام بديل آخر، فقرارات الإستثمار يترتب عليها إنفاق إستثماري كبير تتمثل في تعقدات وإرتباطات تتميز بضخامة والتأثير الممتد لسنوات عديدة مما يترتب على ذلك عديد من المشاكل أهمها :-

أ) يترتب على التضحية بالنفقات الإستثمارية إغراقها في إستخدام معين يجعلها من قبيل النفقات الفارقة التي يصعب تعديلها أو تحويلها إلى إستخدام بديل آخر دون أن يصاحب ذلك حدوث خسائر كبيرة محتملة.

ب) تحكم قرارات الإستثمار هيكل تكاليف المنشأة لفترة طويلة التي تتأثر بها إقتصاديات المنشأة وتظهر خطورة ذلك عند قيام المنشأة بالإقتراض من الغير ومايترتب على ذلك من أعباء باهظة في حالة عدم تحقيق ذلك المشروع العوائد المناسبة.

ت) ترتبط قرارات الإستثمار بشكل وثيق ومباشر بقرارات التمويل ، مما يتعين معه تخطيط التمويل الأمثل عند إتخاذ قرارات الإستثمار، بالشكل الذي يتحقق معه حسن إختيار المصادر المناسبة لتمويل المشروعات ، وذلك في ضوء الإحتياجات المختلفة من بنود الإنفاق الإستثماري سواء من

(1) المرجع السابق ، ص 153.

حيث مقدارها وتوقيتها ، وبما يحقق التوازن المنشود فيما ببعضها البعض⁽¹⁾.

ثالثاً : أن عملية إتخاذ قرارات الإستثمار تتطلب إستخدام تقنيات بيئية متقدمة ومركبه لإتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشروعات محل الدراسة ، حيث عادة مايوجد نوعان من مشاكل إتخاذ قرارات الإستثمار هما :

(1) قرارات قبول أو رفض المشروعات الإستثمارية ، وهي تتمثل في القرارات التقليدية في مجال الإستثمار المعروفة بعملية المفاضلة بين بدائا الإستثمار ، حيث يتمثل القرار هنا في إختيار أمثل بديل إستثماري .

(2) قرارات تحديد أولويات وأفضليات الإستثمار : حيث تشير إلى ترتيب المشروعات الإستثمارية المقترحة في شكل خطة أو برنامج إستثماري يحدد بشكل رئيسي أولويات تنفيذ المشروعات طبقاً لمعيار أو أكثر من المعايير الموضوعيه لترتيبها.

المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :

أولاً : أنواع القرارات الإستثمارية :

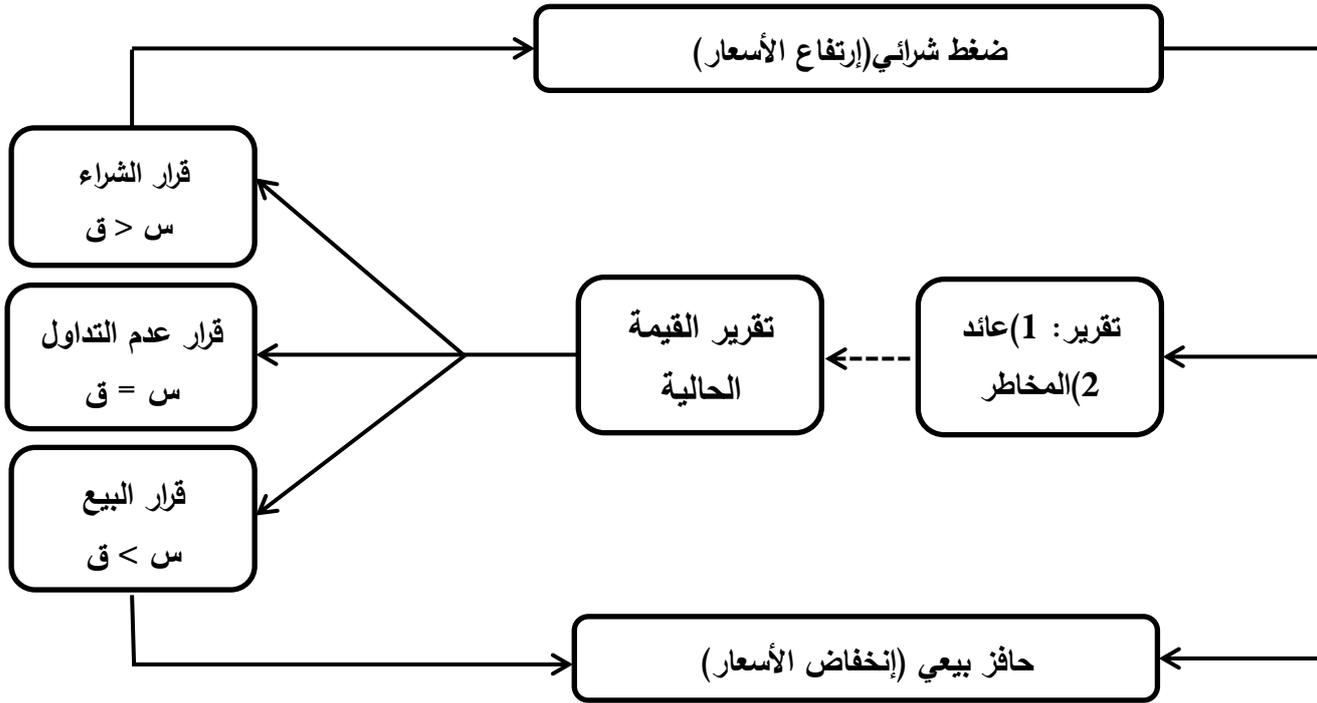
يواجه المستثمر ثلاثة موافق تتطلب منة إتخاذ قرار ، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذة في هذه الموافق على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الإداة الإستثمارية وقيمتها من وجهة نظرة القرار الإستثماري⁽²⁾.

(1) أ . د أمين السيد أحمد لطفى ، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005) ص 3.

(2) ناظم محمد نوري الشملي وآخرون ، اساسيات الاستثمار العيني والمالي ، (عمان : دار وائل للنشر 1999م) ، ص 3 .

شكل رقم (1\3\2)

يوضح نموذج القرار الإستثماري



المصدر: محمد مطر، إدارة الإستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية (الأردن: عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م) ص 27.

من خلال هذا الشكل يتضح للباحثون وغيرهم أن القرارات الإستثمارية تنقسم إلى ثلاثة قرارات مع وجود بعض الحوافز والضغوط التي يتعرض لها المستثمر من الإرتفاع والإنخفاض في الأسعار مع تقدير درجة العائد المتوقع والمخاطر وقيمة التدفقات النقدية الحالية لتلك الإستثمارات المختلفة ، وفقاً للنموذج الموضح أعلاه يمكن للمستثمر أن يتخذ واحداً من ثلاثة قرارات حسب ظروف السوق.

1) قرار الشراء :-

يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الإستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي . أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الأستثمارية مما يولد لديه حافزاً لشراء تلك الأداة سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع يتوقعة في سعرها السوقي مستقبلاً. يترتب على ماسبق تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الإتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة⁽¹⁾.

(1) محمد مطر، إدارة الإستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ،(الأردن: عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م) ص 27.

(2) قرار عدم التداول :-

يترتب على الحالة السابقة والناجمة عن الضغوط الشرائية ، أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الإرتفاع إلي نقطة يتساوي فيها السعر السوقي مع القيمة . وهنا يصبح السوق في حالة تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء ، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضا، التوقف عن البيع . فيكون قرار الإستثمار في هذه الحالة هو عدم التداول حيث لأن المستثمر عن هذه النقطة يكون وضع تنتقي لدية الأمل لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية ، كما تنتض لدية أيضا ولو مؤقتا المخاطر من إنخفاض السعر في المستقبل القريب الإ إزاء تغيرت الظروف السائدة⁽¹⁾.

(3) قرار البيع :-

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة ، تعمل ديناميكية السوق فتختلف رغبات إضافية فية الشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجة الخاص بالقرار ، أي مستثمر يرى بأن في تلك اللحظة مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن القيمة ، وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع . فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع .ذلك يخلق ظرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل إلي نقطة يصبح فية المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها فيتجة السعر السوقي للأداة الإستثمارية للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

ثانيا :- المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :-

يقوم القرار الإستثماري الناجح على ثلاثة مقومات أساسيه هي :-

(1) تبني إستراتيجية ملائمة للإستثمار

(2) الإسترشاد بالأسس والمبادي العلمية لإتخاذ القرار

(3) مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر

الإستراتيجية الملائمة للإستثمار:تختلف إستراتيجية الإستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب إختلاف أولوياتهم الإستثمارية ، وتمثل اولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيلة الإستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وقف ميلا تجاة العناصر الأساسية الثلاثة التالية⁽²⁾:

(1) المرجع السابق ، ص 27.

(2) حسن رجب أبو الحسن ، تقييم نظم المعلومات الإلكترونية في ترشيد القرارات ، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني الجزء الثاني يوليو - ديسمبر 2011م ، ص4.

(1) الربحية

(2) السيولة

(3) الأمان

ويعتبر عادة عند ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الإستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة ، بينما يعبر عن ميعة تجاة العنصرين الآخرين (السيولة ، والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على ذلك المنحنى الذي ستقع عليه جميع النقاط الممثلة لبدائل الممكنة أو بدائل المقايضة بين العائدة الذي يتوقعة من جهة والمخاطر التي يقبلها من جهة أخرى .

العوامل المحددة لنوع الإستثمار :-

ومن أهم العوامل المؤثرة في الإستثمار بالنسبة للفرد المستثمر مايلي :

- (1) السن
- (2) ظروف الأسرة وعدد أفرادها
- (3) الديون والرهنات والإلتزامات المالية الأخرى
- (4) ترتيب المستقبل من حيث مدى توفر :- شعارات التأمين ، خطط المعاشات ، درجة تمركز الثروة ، الإرث ،
- (5) مصادر الدخل ، الراتب ، الدخل من مصادر أخرى
- (6) المركز الضريبي ومعدلات الضريبة
- (7) الإستثمارات الحالية وأنواعها (أراضي زراعية ، عقارات ، مدخرات)
- (8) الإتجاه نحو تحمل المخاطر ، درجة الأمان ، درجة المكاسب المرغوبة
- (9) التفضيلات الشخصية بالنسبة لمجال الإستثمار ونوع النشاط .

المخاطر الإستثمارية :-

ماهي المخاطر الإستثمارية؟

هناك إتفاق على أن المحدد الرئيسي للعائد المطلوب من أصل ما يتحمل في درجة المخاطرة لهذا الأصل ، يمكن تعريف المخاطرة عموما بأنها إحتمال حدوث نتائج غير مرضية . إلا أن المخاطر لها معاني كثيرة تختلف بإختلاف مجال التطبيق تشير المخاطر إلي إحتتمالات أن العوائد وكذلك القيم لاصلا ما أو ورقة مالية يمكن أن يكون لها نتائج بديلة(1).

(1) المرجع السابق ، ص ص 6 - 7.

ومن الممكن تعريف المخاطر الإستثمارية بأنها عدم إنتظام العوائد فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلي رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية عدم إنتظام العوائد أساسا إلي حالة عدم التأكد التام المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، إن لكل مستثمر درجة معينة من المخاطر ، وأن المستثمر الرشيد يهدف لتحقيق أي عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطرة لديه⁽¹⁾.

مفهوم الخطر الإستثماري :-

يعرف الخطر الإستثماري بأنه الفرصة التي يختلف بها العائد الحقيقي للأصل عن العائد المتوقع ، فالمستثمر يكون متأكد تماما من مبلغ النقود التي إستثمرها ولكن لن يكون متأكدا من مبلغ النقود الذي سوف يحصل عليه من ذلك الإستثمار وهذا يعني إحتمال الحصول على عوائد فعلية أقل من العوائد المتوقعة ، وهذا يقودنا إلى تعريف آخر وهو أن المخاطرة (إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد الم على الإستثمار) ربح اوالمتوقع ويمكن تدرج ادوات الإستثمار المالى تصاعديا حسب درجة مخاطرتها من الادوات عديمة الخطر إلى الادوات الاكثر خطورة كما يلي:-

أ) ادونات الخزينة الحكومية treasury Bills

ب) الاوراق التجارية commercial papers

ت) السندات الحكومية government Bonds

ث) سندات الحكومات المالية municipal Bonds

ج) السندات التي تصدرها الشركات Bonds

ح) الأسهم الممتازة preferred stock

خ) الاسهم العادية common stock

د) الكفالات warrants

ذ) الخيارات options

ر) المستقبلات المالية financial futures

وسنجد أن العوائد المتوقعة من هذه الأدوات الإستثمارية متفاوتة بالتدرج على قاعده ، كلما زادت درجة المخاطرة زادت العوائد المتوقعة للأداة⁽²⁾.

أنواع المخاطر ومكوناتها :

(1) المرجع السابق ، ص7.

(2) أ . د أمين السيد أحمد لطفى ، مرجع سابق، ص 61.

1) المخاطر المنتظمة systematic Risks.

وتشمل المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية والتي لها تأثير على نظام السوق ككل ، فأى حالات كساد أو ازدهار إقتصادي أو اضطرابات أو أزمات سياسية لا بد وأن تؤثر في تذبذب أسعار أصول المحفظة الإستثمارية . وأدل على ذلك من إنخفاض أسعار الأسهم والسندات والأراضى والعقارات فى المنطقة خلال وإبان أزمة حرب الخليج عام 1991م ، وبالرغم من أن كافة أدوات الإستثمار تتأثر بالظروف البيئية والإقتصادية ، إلا أنه قد يكون تأثيرها على أدوات معينة أكثر أو أقل من تأثيرها على أدوات أخرى⁽¹⁾. أما مكونات المخاطر المنتظمة فتشمل مايلي :

(أ) مخاطر أسعار الفائدة interest Rate Risk

إن إرتفاع أو إنخفاض سعر الفائدة لة تأثير معاكس على أسعار الأوراق المالية والإستثمارات الأخرى ، فإرتفاع سعر الفائدة يؤدي دائما إلى إنخفاض لأسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادى فى هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التى يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة فى أحد البنوك مثلاً ممايدر عائداً أعلى فإذا إفترضنا مثلاً أن الفائدة على السندات كانت 8% بينما إرتفعت أسعار الفائدة البنكية على الودائع واصبحت 10% فإن قرار المستثمر الرشيد سوف يكون إستثمار امواله بوضعها كوديعة فى البنك⁽²⁾.

(ب) مخاطر إنخفاض القوة الشرائية purchasing power Risk

ونعنى بها إحتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم فالقوة الشرائية للنقود التى تم شراء إستثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين مثلا فيما لو إرتفعت معدلات التضخم⁽³⁾.

(ج) مخاطر السوق market Risk

حيث تتأثر أيضا بالعوامل النفسية فى السوق مثل الولاء لأسهم معينة أو الجرى خلف حالات الذعر فى السوق وإستماع إلى حالات الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة أو حتى التأخر فى الحصول على المعلومات الصحيحة وإتخاذ قرار شراء الأوراق المالية بعد مرور الوقت المناسب وإرتفاع الاسعار ، والعامل الاساسى فى تحديد اسعار أسهم الشركات هو القدرة الحالية والمتوقعة لكل شركة على تحقيق

(1) د. مروان شموط ود.كنجو عيود كنجو،أسس الإستثمار،(الأردن:عمان الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد،2008م)صص217-218.

(2) Scott Henderson & Graham Pierson ،previsé reference ،page515.

(3) Hoyle & Schaefer & Doupnik ،Advanced Accounting tenth edition(America: New york , publisher ، time vertoves2011)page 383.

الأرباح وبالتالي إقرار توزيعاتها من تلك الأرباح على المساهمين ، ويتحد سعر السهم فى السوق عادة بقوة العرض والطلب إذ يتوقف على أعلى سعر يرغب المستثمرون فى دفعه كقيمة للسهم وعلى أرخص سعر يكون البائعون على إستعداد لقبوله ثمناً للسهم.

(2) المخاطر غير المنتظمة **unsystematic Risks**

وهى تلك المخاطر التى تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين ، ولا تؤثر على نظام السوق الكلى ومن الأمثلة على هذه المخاطر إنخفاض أرباح شركة معينة أو ظهور منافس جديد أو إضراب عمال إحدى الشركات ، وبمن التقليل من المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الإستثمارات من حيث ادوات الإستثمار ، كالأسهم والسندات والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الإستثمار فيها كالإستثمار فى الأسهم فى قطاع البنوك أو التأمين او الخدمات الصناعية او من حيث الأدوات محلية أو أجنبية وتشمل المخاطر الغير منتظمة المكونات التالية :-

(أ) المخاطر الصناعية **industrial Risk**

ويقصد بها تلك المخاطر التى تتعلق بصناعة معينة والناجمة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة ، مثل عدم توفر المواد الخام لصناعة معينة او ظهور إختراعات جديدة تؤدى إلى توقف اوالحد من الطلب على المنتجات القديمة كما حصل بالنسبة للطلب على الأجيال القديمة من أجهزة الكمبيوتر والذى تأثر من ظهور الأجيال الحديثة والمتطورة .

(ب) مخاطر سوء الإدارة **management Risk**

إن لإخطاء الإدارة له آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الإستثمار، فإتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير مكتملة او غير دقيقة قد يؤثر على ارباح الشركة ، وهناك الكثير من البنوك والشركات المالية التى تعرضت للإفلاس بسبب الفشل فى الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من تحقيقها لإرباح جيدة ويجب أن تسعى الإدارة دائماً إلى تحقيق الفعالية الإدارية فعلم الإدارة هو علم الفاعلية⁽¹⁾.

(ت) المخاطر المختلطة: **systematic and unsystematic Risk**

ويقصد بالمخاطر المختلطة المخاطر التى تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة حيث تشمل المكونات التالية :

(1) د.حسين على خريوش، د. عبد المعطى رضا ارشيد ، د. محفوظ أحمد جودة ، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 43.

مخاطر الرفع التشغيلي operation leverage

الرفع التشغيلي هو مدى استخدام التكاليف الثابتة لإستهلاكات ومرتببات الإدارة وغيرها في عمليات الشركة فإذا قامت الشركة بمكننة وسائل الإنتاج لديها فإن ذلك يؤدي إلى خفض التكاليف المتغيرة كاجور العمال إلى زيادة التكاليف الثابتة كإستهلاك الآلات ومصروفات الصيانة وبناء على هذا الوضع فإن أي تغيير صغير في حجم المبيعات سوف يؤدي إلى تغيير كبير في صافي الأرباح⁽¹⁾.

مخاطر الرفع المالي financial Leverage

ويقصد بالرفع المالي مدى نسبة التكاليف الثابتة ك فوائد الديون إلى التكاليف الكلية ، فإذا كانت درجة الرفع المالي شركة ما مرتفعة فإن أي إنخفاض بسيط في إيرادات الشركة يؤدي إلى إنخفاض أكبر في صافي أرباحها ، وهناك الكثير من الشركات التي تعتمد إلى درجة كبيرة على الإقتراض لتمويل عملياتها وأنشطتها ، ومن المفترض أن يكون العائد على إستثمار هذه الأموال أعلى من الفوائد التي تقوم الشركة بدفعها على الأموال المقترضة.

التقارير المالية :- financial reports

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المستخدمون ، ومتخذو القرارات والمستفيدين وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم التي كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات ، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكمله للقوائم المالية وسنوضح هنا مكونات هذه القوائم بشئ من التفصيل ، هذا مع التركيز على القوائم المالية والتي كما أشار مجلس معايير تشكل عصب التقارير المالية .

أولاً: القوائم المالية :- Financial Statements

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين . القسم الأول : قوائم مالية أساسية ، والثاني : قوائم مالية مكمله للقوائم الأساسية . أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم اصحاب الصلة والمستفيدين وهي قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق الملكية⁽²⁾.

(1) المرجع السابق ، ص 48.

(2) مؤيد راضي و د. د. غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006) ص 28

أما القائم المالية المكمله فهي قوائم تعد بشكل إختياري من قبل المنشأة بناء على ظروف معينة وهي مثل قوائم القيمة المضافة والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... الخ ويجب الإشارة هنا الى إختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات ، فهناك من يعتمد على النموذج التقليدي لعرض المعلومات "الحساب " وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات " القائمة " ويعتبر النموذج الثاني أي نموذج القائمة الاكثر إنسجاما مع اهداف معيار الإفصاح المحاسبي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على اساس الأنشطة عوضا لما يوفره من إرتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويات المتبعة⁽¹⁾.

قائمة الدخل :- Income Statement

تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعطي صورة أوضح عن إمكانية الشركة في سداد الإلتزامات وتقييم كفاءة الإدارة وإستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة.

هدف قائمة الدخل:- Income Statement Objective

1- تقييم جدوى الإستثمار وعوائدها

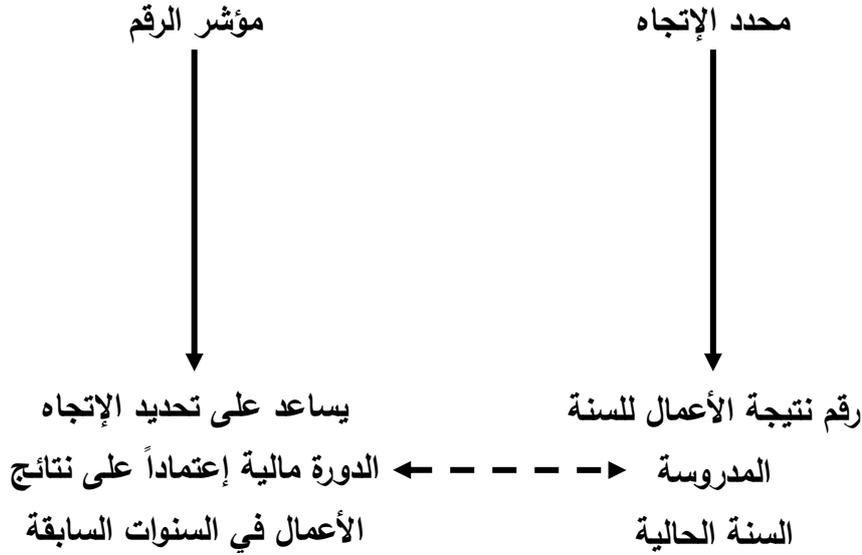
2- تقييم كفاءة إدارة المشروع فعاليتها تقييم مدى خبرة المشروع على الإقتراض من المصارف والمستثمرين " القدرة على جذب وإستقطاب الإستثمار " وقائمة الدخل تعتبر مؤشرا لرقم الربح ومحددا في آن واحد⁽²⁾.

(1) د. حسين علي خريوش ، مرجع سابق ، ص52.

(2) د. يوسف محمود جربوع ، د. سالم عبدالله خلس ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمحاسبة الحاسبة الدولية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001) ص105.

شكل رقم (2/3/2)

قائمة الدخل



المصدر : د. يوسف محمود جربوع ، د. سالم عبدالله خلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمحاسبة الحاسبة الدولية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2001) ص105.

ويمكن إعداد قائمة الدخل على أساس مفهومين للدخل : الدخل التشغيلي والدخل الشامل ، أما الدخل التشغيلي فهو المفهوم الذي بموجبه يتم عرض البنود والعناصر المتكررة خلال الفترة المالية وتستبعد بموجبه البنود غير المتكررة وغير العادية وغير المتعلقة بالنشاط الجاري بشكل وثيق كإيقاف خطوط الإنتاج أو التوزيع ، وتصحيح الأخطاء المحاسبية وهي البنود التي تقوم عليها مفهوم الدخل الشامل بعرضها والإفصاح عنها ضمن ما يعرف بالبنود غير العادية⁽¹⁾.

الميزانية العمومية : - Balance Sheet

من المهم هند إعداد البيانات المالية أن تغطي فترة زمنية - سنة - إذا دعت الحاجة ولأسباب معينة ان تكون الفترة أقل أو أكثر ، ويجب الإفصاح عن سبب استخدام تلك الفترة ، ويجب أيضاً أن تتم الإشارة الى أن عملية المقارنة للبيانات المالية لتلك الفترة مع فترات أخرى عند عملية وليست سليمة ، لإختلاف الفترات ويجب أن يتم توفير البيانات المالية للمستخدمين ضمن فترة معقولة بعد تاريخ

(1) د. مؤيد راضي خنفر ود. غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص 29 .

الميزانية العمومية . وفي كل الحالات يجب الإفصاح عن طبيعية الإلتزام وتاريخ إستحقاقه ، ويجب الإفصاح عن علاوة وخصم إعداد السندات إن وجدت ، وتجدد الإشارة هنا أيضا الى أن المقاصة بين الموجودات والمطلوبات غير مقبولة إلا إذا توفر نص قانوني يجيز إجراء هذه المقاصة ، أما بخصوص تخصيص الذمم المدينة عن طريق مخصص الديون المشكوك فيها ، أو تخصيص حساب الآلات والمعدات مثلا عن طريق مجمع الإهلاك فإنه لا يعتبر مقاصة بل يعتبر تخفيض لهذه الموجودات من خلال حسابات تم تكوينها لتقييم هذه الموجودات .

قائمة التدفقات النقدية :- Cash Flows Statement

التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي يحتوي عليها الإفصاح المحاسبي الإجباري لأننا نركز في دراستنا لهذه القائمة المالية على أهم القضايا المحاسبية التي تركز عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الان.

المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية :-

منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين ، وتحديداً سنة 1996 عندما تم تنقيح إتفاق تام بين معايير المحاسبه الدوليہ لإعداد التقارير الماليہ (IFRS NO(1) . اصبح هنالك إتفاق قائم بين معايير المحاسبه الوطنيہ ومعايير المحاسبه الدوليہ من جهة أخرى على النظر لقائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم الماليہ السنويہ⁽¹⁾.

قائمة حقوق الملكية : change in equity statement

تمثل قائمة التغير في حقوق الملكية إحدى القوائم المالية التي يشتمل عليها الإفصاح الإجباري واصبحت المنشآت مطالبة الآن واعداد ونشر كلا من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية . ونعرض فيما يلي أهمية هذه القائمة ومحتواها وكيفية اعدادها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهمية التغير في حقوق الملكية لا شك أن التغير في حقوق الملكية في المنشأة بين تاريخين الميزانيتين متتاليتين يعطي مؤشراً عن الإرتفاع أو الإنخفاض في صافي اصولها أو قيمتها ، خلال الفترة طبقاً لاساس التقييم المتبع والمفصح عنها في القوائم بإستثناء التغير في حقوق الملاك الناتج عن التعاملات معهم مثل تعادل رأس المال أو التوزيعات أو ذو الأسهم فأن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح عند الموزعه والخساره من الأنشطة المنشأة خلال الفتره ، طبق الي ما سبق ان المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير حقوق الملكية سيكون له تأثير مباشر في قرارات أصحاب المصلحة في المنشأة ، وخاصة الملاك والمقرضون . فإذا اصفنا إلى ذلك أن مراقب الحسابات تراجع لأن يكون القائم فإن رأيه الفني المحايد سوف يضيف لهذا المحتوى مصداقيه . وبالتالي زيادة اعتماد اصحاب المصلحة في المنشأة على

(1) د.وليد عبد القادر و د. حسام الدين خدّاش ، معايير المحاسبية الدولية (القاهرة) : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، (2013) ص 75.

المعلومات التي توصلها تهم تلك القوائم ، والسبب ببساطه أن هذا الإفصاح له محتوى معلوماتي ، خاصة لدى المساهمين الحاليين والمستثمرين المحتملون في أسهم الشركة.(1)

الأحداث اللاحقة: Subsequent events

نظراً للصعوبات المصاحبة لإقفال الدفاتر ، ومتطلبات المراجعة طول الفترة الزمنية اللازمة لطباعة وتوزيع التقارير السنوية ، تقوم الشركة أو المنشأة عادة بنشر قوائمها المالية عقب عدة أسابيع من إقفال السنة المالية ، ويمكن أثناء الفترة الفاصلة بين نهاية السنة المالية ونشر القوائم ، أن تحدث بعض الأحداث التي لاتعكسها السجلات المحاسبية ويشار إلى هذه الأحداث "بالأحداث اللاحقة " ويمكن أن تأخذ شكلين (2) :

(1) أحداث تمثل أدلة إضافية على ظروف كانت قائمة في تاريخ الميزانية العمومية.

(2) أحداث تمثل أدلة على ظروف لم تكن قائمة في تاريخ الميزانية العمومية.

(1) د. عبدالوهاب نصر علي ود. أحمد كامل سالم ، المحاسبة عن الأوراق المالية وتحليل السياسات المحاسبية (الإسكندرية : دار الثقافة للنشر ، 2010) ص 75.

(2) : د. خالد علي كاجيجي ، أ. إبراهيم ولد محمد فال ، نظرية المحاسبة ، (المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر والتوزيع 2006م) ، ص 638.

جميع ا لمعلومات ا لمفيدة لقرارات الإستثمار والإلتزام و لقرارات ا لمتشابهة

عملية إعداد القوائم المالية

النواحي التي تتأثر بصورة مباشرة بمعايير مجلس معايير ا لمحاسبة المالية

القوائم المالية الأساسية

نطاق قوائم ا لمفاهيم ا لمتعلقة
بالإعتراف و لقياس

- معلومات أخرى
أمثلة :
- 1 مناقشة المنافسة والأموال الأخرى
 - 2 تقرير المحللين الماليين
 - 4 الإحصائيات الإقتصادية
 - 5 المقالات الإخبارية عن الشركة

- ملاحظات القوائم المالية
أمثلة :
- 1 السياسات المحاسبية
 - 2 الجداول والأشكال
 - 3 تفسير بنود القوائم المالية
 - 4 معلومات العامة عن الشركة

- معلومات تكميلية
أمثلة :
- 1 معلومات قطاعية
 - 2 الإفصاح عن التغيرات في الأسعار (قائمة معايير المحاسبة المالية رقم IAS30)
 - 3 تقرير المراجع
 - 4 القوائم المالية المرحلية

- وسائل أخرى للتقرير المالي
أمثلة :
- 1 مراجعة وتحليل الإدارة
 - 2 الرسائل الموجهة لحملة الأسهم

- القوائم المالية
أمثلة :
- 1 قائمة المركز المالي (2 قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة الدخل الشامل
 - 3 قائم التدفق النقدي (4 قائمة إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا الفصل نبذة عن سوق الخرطوم للإوراق المالية وتحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات وذلك من خلال المباحث التالية

المبحث الأول : نبذة عن سوق الخرطوم للإوراق المالية

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات

المبحث الأول

يتناول الباحثون في هذا المبحث نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

تزداد أهمية الأسواق المالية لإقتصاديات الدول خاصة الدول النامية ، وذلك لحاجتها الماسة للتمويل، وكذلك لما توفره هذه الأسواق من مؤشرات لقياس أداء الإقتصاد وبالتالي قياس مدى تقدم الدول ، والسودان ليس بمعزل عن ذلك كدولة تتشد التقدم والإزدهار وقد تطلع لإنشاء مثل هذه الأسواق ، وفعلا بدأت فكرة إنشاء سوق الأوراق المالية منذ عام 1962م بإجراء العديد من الدراسات والإتصالات بواسطة وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ومشاورات مع البنوك التجارية التابعة للبنك الدولي وإتحاد الصناعات وشركات التأمين ومؤسسة التنمية الزراعية ولكن لم تكمل تلك المساعي بالنجاح في ذلك الوقت وفي عام 1982م تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شئ في هذا المجال حتى عام 1990م ، في الأعوام(1990-1993) بدأت خطوات جادة لإنشاء سوق للأوراق المالية وذلك للتغيير الإقتصادي الذي حدث إبان سياسة التحرير الإقتصادي للبرنامج الثلاثي للإنفاز الإقتصادي وذلك بإشراك القطاع الخاص بأكبر فرص ممكنة ليسهم في تمويل المشروعات الإقتصادية عن طريق سوق رأس المال وذلك لمحدودية التمويل المصرفي ولأنه لا يكون متاح في كل الأوقات ولأن موارد المصارف قصيرة الأجل أما أعمال التنمية فتحتاج لفترات طويلة لا يمكن تمويلها إلا من موارد طويلة الأجل هي موارد سوق رأس المال وذلك عن طريق إنشاء شركات مساهمة عامة ، ففي نوفمبر عام 1992م أقر مجلس الوزراء تعديلات على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م.⁽¹⁾

البداية الفعلية للسوق: في عام 1994م أجاز المجلس الوطني الإنتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجب سوق الخرطوم للأوراق المالية كيانا قانونيا مستقلا ، وقد بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994 م والسوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من عام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة ، أما في عام 1996م فقد إرتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة ، وشهد العالم عام 1997م زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من ما يعادل 31مليون دولار أمريكي إلى 139مليون دولار أمريكي وتأسيس بنك الإستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية⁽²⁾.

في عام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقا

(1) سواكن الدريدي عبد الرحمن، دور الإفصاح في ترشيد قرارات الإستثمار، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011) ص 59 .

(2) سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (التقرير السنوي الثاني والعشرين ، 2016 م)، ص 16.

لإستيفائها الشروط المنظمة لإدراج الشركات فى أى من السوقين النظامي والموازي وقد كان بداية إصدار صكوك الصناديق الإستثمارية ، وفى عام 2001م شهد بداية إصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) ، وتم إعلان مؤشر الخرطوم لإدراج السوق فى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لإدراج سهم سودائل تقاطعيا فى سوق أبو ظبي للأوراق المالية فى عام 2003م. كما تم توقيع إتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية عام 2004 م. شهدت عام 2005م إرتفاع قياسي فى حجم التداول إلى 1,21 مليار جنيه وإرتفاع فى المؤشر بنسبة نمو بلغت %97,3 وإرتفاع فى القيمة السوقية إلى 7,47 مليار جنيه وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي إحتل السوق المرتبة الأولى من حيث نمو القيمة السوقية مقارنةً ببقية الأسواق العربية بنسبة بلغت %50,8 وقد إنضم السوق للإتحاد البورصات الإفريقية فى عام 2007م مما فتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة كما بدأ العمل الفعلي فى مركز الإيداع. شهد فى عام 2008م إرتفاعاً فى حجم التداول كما إكتمل إيداع أسهم جميع الشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية الأمر الذي مهد الطريق لإكمال إجراءات التحول للتداول الإلكتروني ، وإدراج مصرف السلام فى سوق دبي المالي، أما فى عام 2009م سجل سوق الخرطوم أعلى معدل تداول منذ إنشاء سوقها الثانوية حيث إرتفع حجم التداول إلى 2,2 مليار جنيه مقارنةً بـ 1,8 مليار جنيه فى العام الماضي أى بنسبة إرتفاع بلغت %19,5 كما بدأ نظام التحول للتداول الإلكتروني المتوقع العمل به خلال العام 2011م.

شهد عام 2011م إرتفاع حجم التداول حيث حقق حجم التداول أكبر معدلاته منذ بداية عمل السوق الثانوية فى عام 1995م متفوقاً على العام 2009م الذي بلغ 2,2 مليار جنيه مقارنةً بمبلغ 2,4 مليار جنيه ، كما إرتفع عدد الأسهم المتداولة من 164,712,836 سهماً إلى 166,548,512 سهماً، وكذلك عدد العقود من 8,065 عقداً إلى 8,265 عقداً فى ما شهد عدد الصكوك المتداولة إنخفاضاً من 7,646,614 صكاً إلى 5,848,016 صكاً ، وفى نفس العام تم إعتقاد السوق عضو دائم بإتحاد البورصات العربية ، كما بدأ التشغيل التجريبي لبرنامج التداول الإلكتروني فى العام حيث تم تركيب وإختبار أنظمة التداول الإلكتروني وتدريب كل العاملين والوسطاء على هذه الأنظمة (1).

بداية التداول الإلكتروني:

إفتتح السيد / على محمود وزير المالية والإقتصاد الوطنى منظومة التداول الإلكتروني تحت رعاية السيد المشير / عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية وذلك فى عام 2012 م حيث تم تركيب وتشغيل الأنظمة المختلفة وتدريب كافة العاملين والوسطاء عليها حيث شهدت إرتفاعاً فى معدلات التداول إرتفاعاً كبيراً عن العام السابق نسبه لتطبيق نظام التداول الإلكتروني حيث بلغ حجم التداول 3,1 مليار جنيه مقارنةً بـ 2,6 مليار جنيه فى العام السابق ، وقفز عدد العقود المنفذه من 7,870 عقداً فى العام السابق إلى 12,719 عقداً فى عام 2012. شهد عام 2013 المرحلة الثانية

(1) المرجع السابق، ص 17.

للتداول الإلكتروني ، كما واصل حجم التداول في الإرتفاع عن العام السابق حيث بلغت حجم التداول 3,9 مليار جنيهه مقارنة 3,1 مليار جنيهه في عام 2012م ، كما إرتفع عدد الصفقات المنفذه إرتفاعاً كبيراً عن العام السابق حيث بلغت 16,435 صفقة مقارنةً بعدد 12,719 صفقة عن العام السابق في العام 2014م تمت إجازة قانون جهاز تنظيم سوق المال السوداني وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2014م بواسطة مجلس الوزراء وفي ذات العام أجاز مجلس إدارة السوق لائحة مكافحة غسل الأموال لشركات الأوراق المالية ولائحة حوكمة شركات المساهمة العامة للعام 2014م . كم تم تدشين موقع السوق الإلكتروني بعد إعادة تصميمه ، شهد العام 2014م ايضاً توقيع إتفاقية مع بنك البركة السودانى ليصبح بموجبها بنك البركة بنكاً للتسوية النقدية لعمليات التداول ، كما تم توقيع إتفاقية تعاون بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة وشركة النيل للتكنولوجيا ونشر المعلومات وتفعيل التعاون المشترك مع البورصة المصرية . وفي ذات الإطار شهدت علاقات السوق الخارجية إنضمام السوق لعضوية منظمة إتحاد مراكز الإيداع بإفريقيا والشرق الأوسط⁽¹⁾.

في العام 2015م تم تعديل جلسات التداول لمواكبة نظام عمل بنك التسوية ، كما قام سوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار منشور بإعادة هيكلة شركات الوساطة المالية العاملة بالسوق وذلك في يوليو 2015م ، وفي شهر نوفمبر تم شطب إسم السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في إستيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تواصلت التطورات بسوق الخرطوم للأوراق المالية حيث إجاز المجلس الوطني في يونيو 2016م قانوني سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2016م وقانون سلطة تنظيم أسواق المال 2016م هذا إلى جانب إجازة عدد من اللوائح مثل : التخلص من الفائض والتسوية والنقاص ، تنظيم أعمال مجلس الإدارة ، ولائحة المشتريات وعقود الشراء والدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ولاتحتي المراجعة الداخلية والجزاءات والمخالفات ، بالإضافة إلى الضوابط المنظمة لصندوق ضمان التسويات واللائحة العامة ولائحة التداول وضوابط بنك التسوية إلى جانب لائحة الشروط خدمة العاملين ، التي تمت إجازتها من قبل مجلس إدارة السوق في ذات العام.

أيضاً شهد العام 2016م بداية الخوات التنفيذية الأولى في برنامج نظام التداول عن بعد fix Engine المتوقع العمل به فعلياً في أوائل العام 2017م كما توج السوق في ديسمبر من العام 2016م بالإنتقال إلى المقر الخاص به⁽²⁾.

أغراض سوق الخرطوم للأوراق المالية:

www.kse.com.sd ، info@kse.sd ، research@kse.sd (at 6)pm day
(م 2017\9\3)

(2) التقرير السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية ، مرجع سابق ، ص 18.

- سوق الخرطوم للأوراق المالية له أغراض متعددة تتمثل في الآتى:
- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً .
- (1) تشجيع الإدخار وتنمية الوعي الإستثماري بين المواطنين وتهيئة الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والإقتصاد الوطنى .
- (2) تطوير وتنمية سوق الإصدار وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للإكتتاب العام من قبل الجمهور .
- (3) تطوير وتشجيع الأوراق والإستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الملائم الإستثماري المناسب لها .
- (4) جمع المعلومات والبيانات الإحصائية وتوفيرها لكل المستثمرين والمهنيين بذلك .
- (5) دراسة التشريعات ذات العلاقة بالسوق وإقتراح تعديلها بما يتناسب والتطورات التى يتطلبها السوق
- (6) توفير كافة العوامل التى تساعد على تسهيل وسرعة الأموال المستثمرة في الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين .
- (7) العمل على تبادل الخبرات وذلك بالإتصال بالأسواق المالية العالمية والإقليمية والعربية والإنضمام لعضويتها .
- (8) ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والإنضباط بين الوكلاء العاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية .
- (9) إنشاء جهاز موحد لتنظيم تحويل ملكية الأوراق المالية وإبداعها ومتابعة شئون المساهمين وإدارة المركز أو الإشراف والرقابة عليه .
- (10) تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً .

وظائف سوق الخرطوم للأوراق المالية :

- (1) تقييم أداء الشركات المدرجة ومعرفة موقعها المالي وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها .
- (2) توفير معلومات عن الفرص الإستثمارية .
- (3) سوق مستمر لبيع وشراء الأوراق المالية .
- (4) توفير البيانات والمعلومات عن شركات المساهمة العامه .
- (5) السوق مرآة للنشاط الإقتصادي الدولي⁽¹⁾ .

(1) سواكن الدرديرى عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص 60 .

6) الإفصاح المالي عن الشركات المدرجة .

7) تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الإستثمارية.

عضوية السوق: يستمد سوق الخرطوم للأوراق المالية إطاره المؤسس من وجود عضوية إلزامية يستند إليها تتمثل في .

1) بنك السودان والبنوك المرخصة ومؤسسات التمويل المتخصصة .

2) شركات المساهمة العامة .

3) أي هيئة حكومية ذات شخصية إعتبارية تطرح صكوكاً للأكتتاب .

4) الوكلاء (الوسطاء) المرخص لهم التعامل في الأوراق المالية .

5) أي هيئة أو مؤسسة عامة أو سلطة محلية مدرج قيد أوراقها المالية في السودان .

مجلس إدارة السوق:

أن مجلس الإدارة يتولى ممارسة مسؤوليات وسلطات الجمعية العمومية ويشكل بموجب قرار من مجلس الوزراء ويكون على النحو التالي :

1) رئيس غير متفرغ من ذوي المؤهلات العالية والخبرة في الإقتصاد والمسائل المالية .

2) محافظ بنك السودان .

3) المسجل التجارى العام.

4) المدير العام .

5) وكيل أول وزارة المالية .

6) ممثل البنوك المرخصة.

7) ممثل لشركات التأمين .

8) ممثل لإتحاد أصحاب الصناعات .

9) ممثل لإتحاد الغرف التجارية .

10) ممثل لشركات الوكالة العاملة في السوق.

11) أربعة أعضاء من القطاع الخاص من ذوي الخبرة من العاملين في القطاعات الإقتصادية المختلفة⁽¹⁾.

وقد حدد قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 1994 إختصاصات و سلطات هذا المجلس على النحو التالي : يكو المجلس مسئولاً مسئولية كاملة عن إدارة وتصريف شؤون السوق وتحقيق

(1) التقرير السنوي لسوق الخرطوم للأوراق المالية ، مرجع سابق ، ص 6.

إغراضها ووضع السياسة العامة لها في إطار السياسات المالية والإقتصادية العامة والخطط لتسيير

أعمالها وتنفيذها ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يكون للمجلس عددمن السلطات منها :

- للجهات إجراء الدراسات عن السوق في ظل الظروف السياسية والمالية والإقتصادية السائدة وتقديم

التوصيات الحكومية ذات العلاقة بكل الأمور التي تساعد على تنمية السوق وحماية أموال المدخرين.

- وضع شروط تداول الأوراق المالية في السوق الثانوية

- تنظيم شئون السوق الإدارية والمالية وفقاً لما تحدده اللوائح والأموار .

- وضع الشروط الخاصة بإيرادات السوق ونفقاتها والمصادقة على الميزانية السنوية .

- وضع شروط خدمة العاملين بالسوق .

- تحديد تعريفه أجور الوكلاء من حين لآخر .

- تحديد عمولات السوق عن كافة عمليات تداول وتحويل وإنتقال الأوراق المالية .

- ترخيص وضع لائحة داخلية لتنظيم إجراءات إجتماعات .

- الوكلاء وتحديد عددهم وطبيعة أعمالهم وعدد ممثليهم.

أي سلطات أخرى تقتضيها طبيعة عمل السوق .

أقسام السوق :

ينقسم سوق الخرطوم للأوراق المالية :

(1) السوق الأولية :

يتم فيها إصدار الأوراق المالية وطرحها للإكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف

السائدة (1).

(2) السوق الثانوي :

يتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة

تداول الاوراق المالية خاصة لذلك الغرض وتنقسم السوق الثانوية إلى :

أ) السوق النظامية ويتم من خلالها تنظيم العمل في قاعة الأوراق المالية بإسم شركات تحكمها شروط

إدماج خاصة بها.

ب) السوق الموازي :يتم من خلاله تنظيم التعامل في قاعة تداول الأوراق المالية بإسم شركات

(1) د.الواثق عطا المنان ، قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان ، (الخرطوم : حاتم أحمد

محمد علي البدوي ، 2005م) ص 282.

تأسست بعد قيام السوق وأسهم شركات قائمة تحكمها شروط إدماج ميسرة.

يتم في سوق الخرطوم للأوراق المالية تداول الأوراق المالية التالية :

- (1) أسهم شركات المساهمة العامة .
- (2) صكوك صناديق الإستثمار .
- (3) شهادات المشاركة الحكومية التي تصدرها وزارة المالية نيابة عن الحكومة .
- (4) صكوك الإستثمار الحكومية⁽¹⁾.

زمان ومكان بيع الأوراق المالية :

نجد أن البورصة هي المكان المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية ونجد أن في سوق الخرطوم للأوراق المالية يكون البيع والشراء وفقاً للأسعار التي تحددها آلية السوق متمثلة في العرض والطلب. ينقسم سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى قسمين :

السوق الأولية : هي السوق الخاصة بإصدار الأوراق المالية وطرحها للإكتتاب العام وأعتبر العاشر من أكتوبر عام 1994م بداية مباشرة السوق لأعمالها من خلال قيامها بالإشراف على إصدار الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس أو شركات المساهمة العامة القائمة التي ترغب في زيادة رأس مالها .

السوق الثانوية : هي السوق التي تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أوبالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول الأوراق المالية أو في مكاتب السوق، وقاعة التبادل هي عبارة عن صالة كبيرة تم تجهيزها وفقاً للمعايير المتعارف عليها عالمياً لإتمام عملية التبادل وتحتوي على ثلاثة أقسام .

القسم الأول : قسم خاص بموظفي القاعة للإشراف على سير التداول ومتابعته وفقاً للقوانين والأسس المنظمة لذلك ويحتوي على جهاز كمبيوتر لرصد وتسجيل العمليات التي تتم.

القسم الثاني : قسم خاص بالوكلاء المرخص لهم بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية ، ويحتوي على مجموعة من اللوحات بعدد شركات المساهمة المدرجة حيث يتم تخصيص لوحة لكل شركة لتسجيل البيانات الخاصة بالشركة التي تشتمل على إسم أو أمر الشراء والبيع وسعر السهم وقيمه النقدية.

القسم ثالث : هو عبارة عن صالة مفتوحة للجمهور ليشاهد ويتابع العميل الوكلاء وهم يقومون بتنفيذ عمليات شراء وبيع الأسهم الخاصة بهم ، ويتم التنفيذ بقيام كل وكيل بكتابة كافة أوامر الشراء والبيع التي بطرفه وسعر الشراء والبيع لكل سهم ومن بعد تتم المزايدة على الأسعار سواء بالزيادة أو

(1) د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص 181.

النقصان حسب ظروف العرض والطلب وعند إتمام عملية البيع والشراء تتم مقاصة بين الوكلاء فى ذات اليوم وبالتالى يستلم البائع قيمة أسهمه بتسليم المشتري عقد بقيمة أسهمه الجديدة ، ونجد أن زمن التداول الساعة العاشرة والحادية عشر يومياً ما عدا أيام الخميس والجمعة والعطلات الرسمية ويتم ذلك فى القاعة المخصصة لذلك بمبنى السوق وترصد أسعار الأسهم بالجنيه السوداني⁽²⁾.

(2) د.الواثق عطا المنان ، مرجع سابق ، ص283.

المبحث الثاني

يتناول الباحثون في هذه المبحث تحليل بيانات الدراسة

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعوها لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (70) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (66) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (94%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- 1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-39 سنة، من 40-49 سنة، من 50 سنة فأكثر).
- 2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
- 3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة، مصارف، اقتصاد، نظم معلومات، أخرى).
- 4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (الزمالة الأمريكية، الزمالة البريطانية، الزمالة العربية، الزمالة الإسلامية، الزمالة السودانية، أخرى، لا يوجد مؤهل مهني).
- 5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، محاسب مالي، محاسب تكاليف، مراجع داخلي، مراجع خارجي، أخرى).
- 6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنوات فأقل، من 6-9 سنوات، من 10-14 سنة، من 15-19 سنة، من 20 سنة فأكثر).

1- العمر :

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

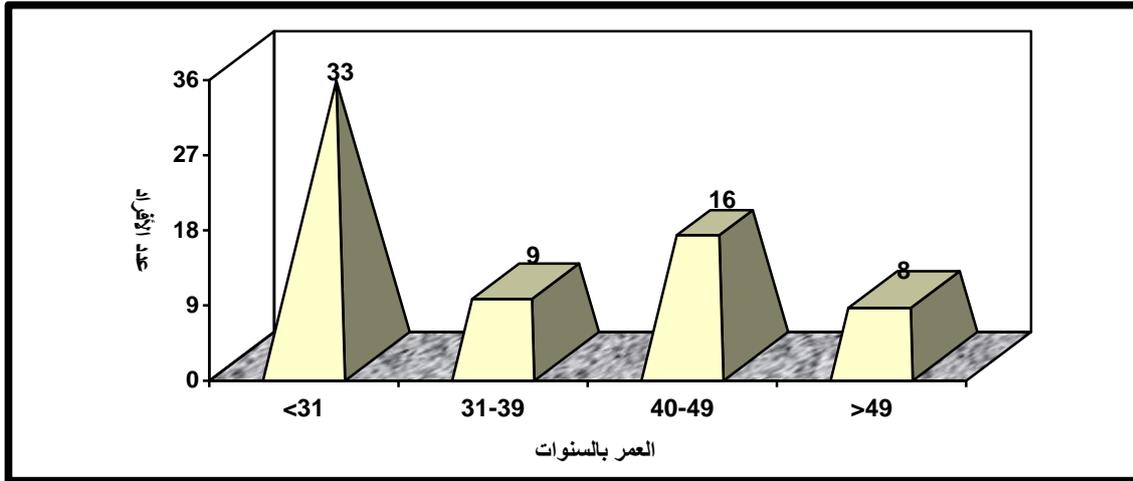
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسبة المئوية	العدد	النوع
%50.0	33	من 30 سنة فأقل
%13.6	9	من 39-31 سنة
%24.2	16	من 49-40 سنة
%12.1	8	من 50 فأكثر
%100.0	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (33) فرداً ويمثلون ما نسبته (50.0%) من العينة الكلية، كذلك بنفس العدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (49-40) سنة، إذ بلغ عددهم (16) فرداً أيضاً ويمثلون ما نسبته (24.2%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (39-31) سنة، إذ بلغ عددهم (9) أفراد ويمثلون ما نسبته (13.6%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية من (50) سنة فأكثر، والبالغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (12.1%) من العينة الكلية، تمثلت الفئة العمرية (30) سنة فأقل أغلبية درجة الموافقة بنسبة (50%) وهذا يتوافق مع سنوات خبرتهم بنسبة (40%) بينما باقي الفئات العمرية كانت بنسبة (50%) وقد تحققت مصداقية وثبات الإستجابة علي إستمارة الإستبانة.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

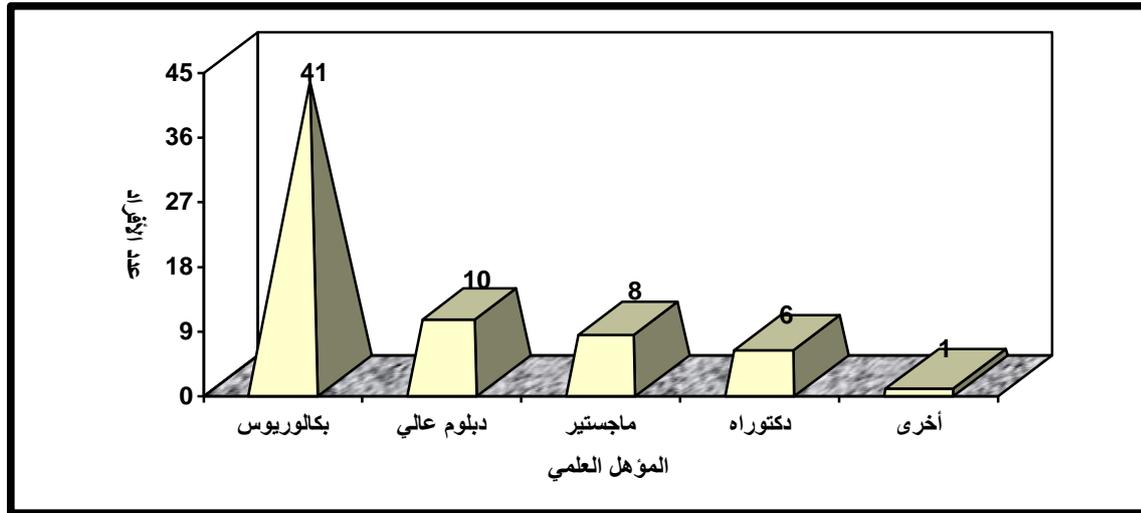
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
62.1%	41	بكالوريوس
15.2%	10	دبلوم عالي
12.1%	8	ماجستير
9.1%	6	دكتوراه
1.5%	1	أخرى
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (41) فرداً وبنسبة (62.1%)، كما تضمنت العينة على (10) أفراد وبنسبة (15.2%) من ذوي المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (12.1%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (9.1%) من ذوي المؤهل العلمي الدكتوراه، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) من ذوي مؤهلات العلمية الأخرى، مما يعني أن غالبية أفراد العينة حاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة (62.1%) مما يؤثر على خبرتهم العلمية مما يؤدي إلى حصول آراء موضوعية.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

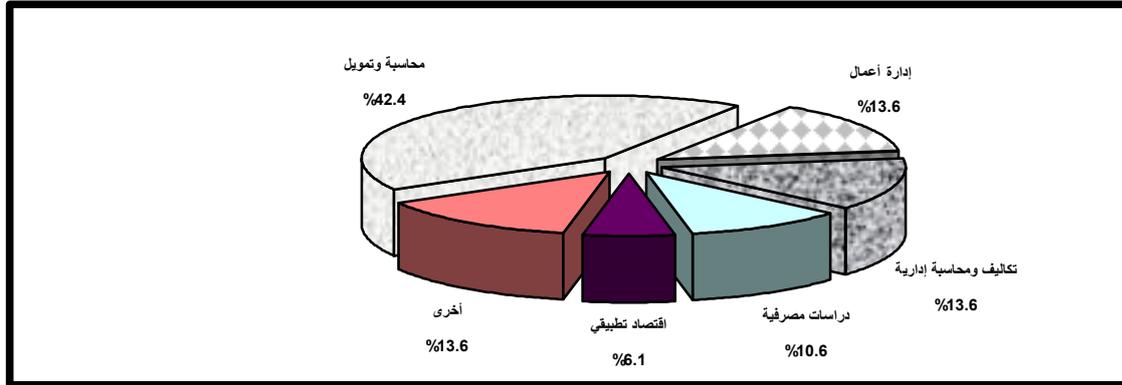
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
42.4%	28	محاسبة وتمويل
13.6%	9	تكاليف ومحاسبة إدارية
13.6%	9	إدارة أعمال
6.1%	4	اقتصاد تطبيقي
10.6%	7	دراسات مصرفية
13.6%	9	أخرى
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة والتمويل، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة والتمويل (28) فرداً وبنسبة (42.4%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (9) أفراد وبنسبة (13.6%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت عينة الدراسة على (9) أفراد وبنسبة (13.6%) من المتخصصين بإدارة الأعمال، كما تضمنت عينة الدراسة على (9) أفراد وبنسبة (13.6%) من المتخصصين بالتخصصات الأخرى، وتضمنت عينة الدراسة على (4) أفراد وبنسبة (6.1%) من المتخصصين بالاقتصاد التطبيقي، تضمنت غالبية عينة الدراسة وفق التخصص العلمي محاسبة وتمويل بنسبة (42.4%) كما تضمنت التخصصات الأخرى بنسبة (13.6%) مما يعني أن غالبية عينة الدراسة وفق التخصص العلمي محاسبة وتمويل مما يعكس إيجاباً على آرائهم حول موضوع الدراسة.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

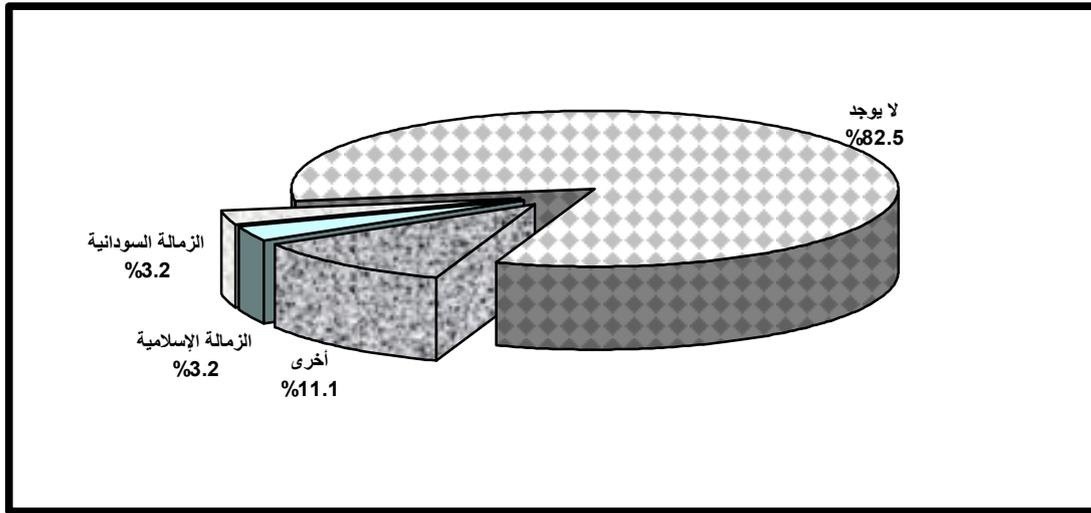
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
3.0%	2	الزمامة الإسلامية
7.6%	5	الزمامة السودانية
10.6%	7	أخرى
78.8%	52	لا يوجد
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (52) فرداً وبنسبة (78.8%)، وتضمنت العينة على (7) أفراد وبنسبة (10.6%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، كما تضمنت العينة على (5) أفراد بنسبة (7.6%) لديهم المؤهل المهني الزمامة السودانية، وتضمنت العينة على (2) أفراد بنسبة (7.6%) لديهم المؤهل المهني الزمامة الإسلامية، تضمنت غالبية عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية حيث بلغ نسبتهم (78.8%) حيث يؤثر على المؤهل المهني كذلك على خبرتهم المهنية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

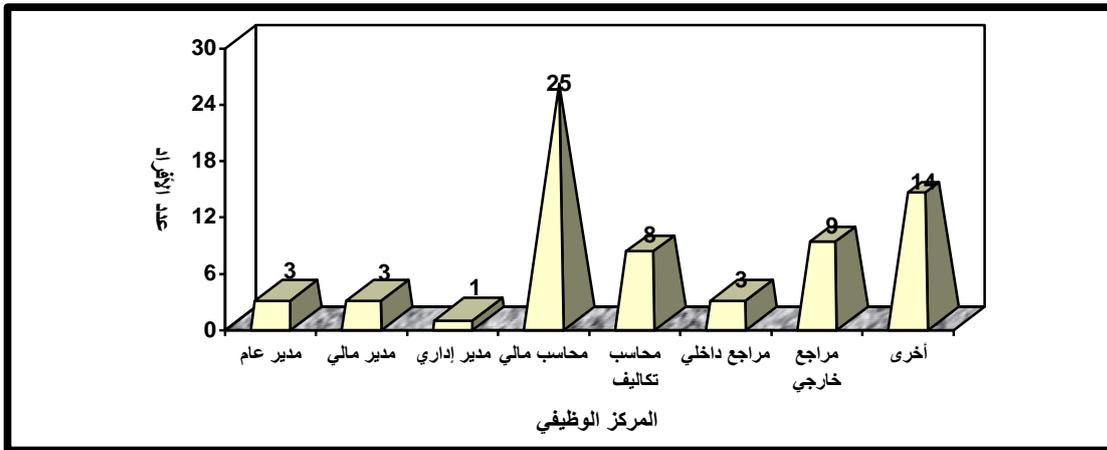
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
4.5%	3	مدير عام
4.5%	3	مدير مالي
1.5%	1	مدير إداري
37.9%	25	محاسب مالي
12.1%	8	محاسب تكاليف
4.5%	3	مراجع داخلي
13.6%	9	مراجع خارجي
21.2%	14	أخرى
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب مالي، إذ بلغ عددهم في العينة (25) فرداً ونسبة (37.9%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظائف أخرى، حيث بلغ عددهم في العينة (14) فرداً ونسبة (21.2%)، و (9) مراجعين خارجيين بنسبة (13.6%)، و (8) محاسبين تكاليف بنسبة (12.1%)، و (3) مدراء عامين بنسبة (4.5%)، و (3) مدراء ماليين بنسبة (4.5%)، و (3) مراجعين داخليين بنسبة (4.5%)، ومدير إداري واحداً بنسبة (1.5%)، أن معظم أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب مالي إذ بلغ نسبتهم (37.9%) مما يؤثر عليهم في إمكانية إتخاذ القرارات المتعلقة بالوظائف الأخرى التي بلغ نسبتها (61.9%).

6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

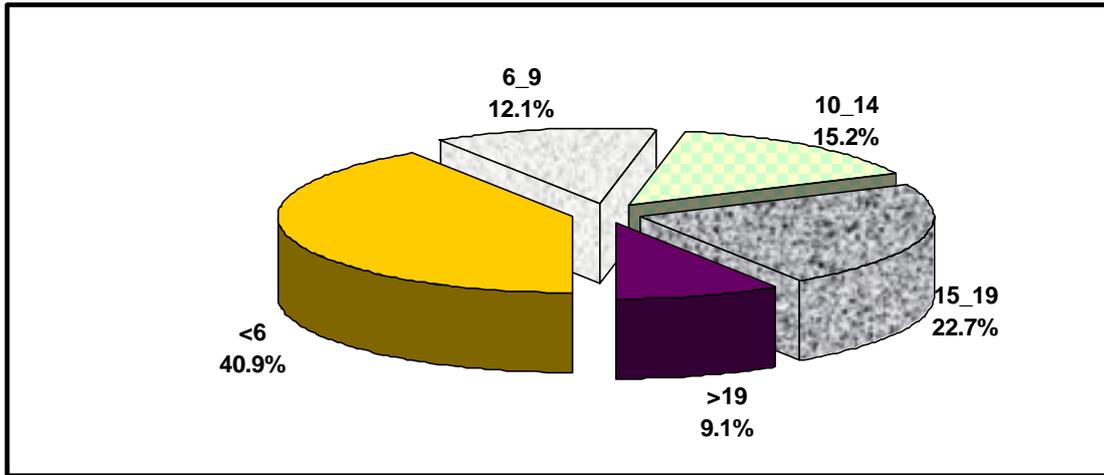
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
40.9%	27	من 5 سنوات فأقل
12.1%	8	من 6-9 سنوات
15.2%	10	من 10-14 سنة
22.7%	15	من 15-19 سنة
9.1%	6	من 20 سنة فأكثر
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (27) فرداً وبنسبة (40.9%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (15-19) سنة، حيث بلغ عددهم (15) فرداً وبنسبة (22.7%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (10-14) سنة، حيث بلغ عددهم (10) أفراد وبنسبة (15.2%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-9) سنوات، حيث بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (12.1%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (20) سنة فأكثر، حيث بلغ عددهم (6) أفراد وبنسبة (9.1%)، تمثلت الفئة العمرية (30) سنة فأقل بأغلبية درجة الموافقة بنسبة (50%) وهذا يتوافق مع سنوات خبرتهم بنسبة (40%) بينما باقي الفئات العمرية كانت بنسبة (50%) وقد تحققت مصداقية وثبات الإستجابة علي إستمارة الإستبانة.

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدت الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
- 3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
- 4- يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
- 5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قامت الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (6) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
0.89	0.79	الأولى
0.84	0.70	الثانية
0.79	0.62	الثالثة
0.93	0.86	الاستبيان كاملاً

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- الأشكال البيانية.
- 2- التوزيع التكراري للإجابات.
- 3- النسب المئوية.
- 4- معامل ارتباط بيرسون.
- 5- معادلة سبيرمان - براون لحساب معامل الثبات.
- 6- الوسيط.
- 7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences*، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (66) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدى المستثمرين " العبارة الأولى: يحتاج المستثمر إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء. يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

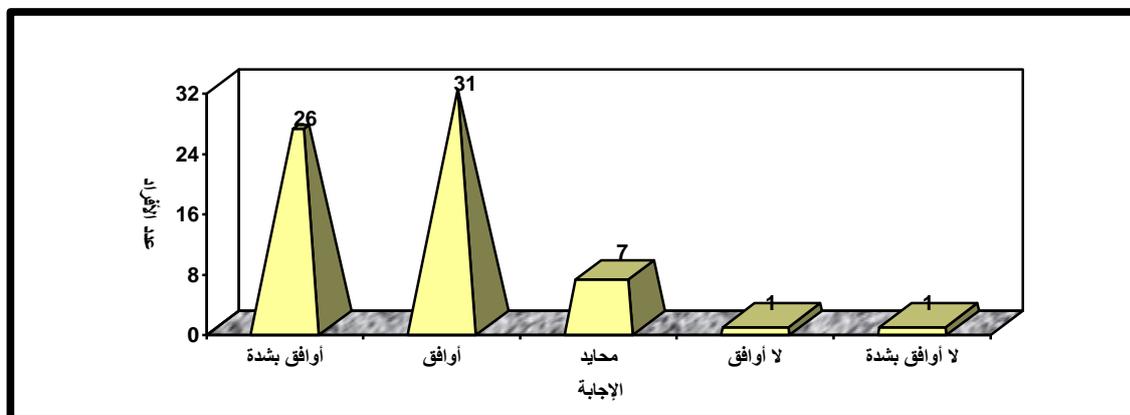
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
39.4%	26	أوافق بشدة
47.0%	31	أوافق
10.6%	7	محايد
1.5%	1	لا أوافق
1.5%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.0%) وافقوا على أن المستثمر يحتاج إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء، وكما وافق بشدة (26) فرداً وبنسبة (39.4%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (10.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. للتحقق من صحة وصدق العبارة الأولى ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوي درجة الموافقة عليها بنسبة (86.4%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة الأولى.

العبرة الثانية: توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة

قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة

الدراسة على العبرة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)

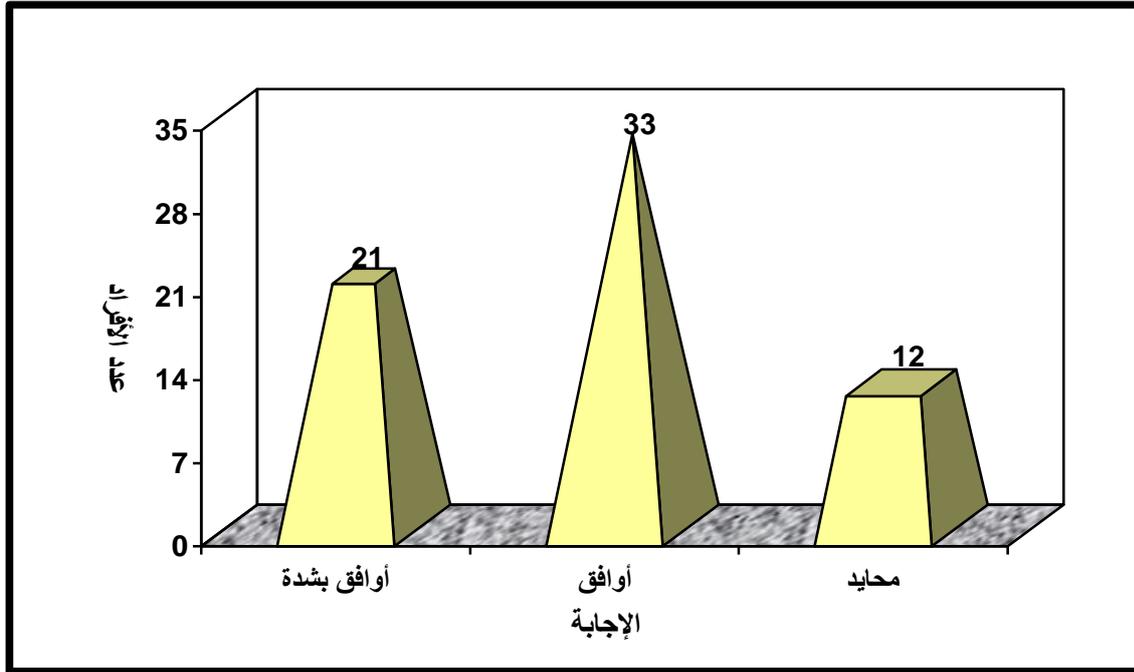
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
31.8%	21	أوافق بشدة
50.0%	33	أوافق
18.2%	12	محايد
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أنه توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (31.8%) على ذلك، وكان هناك (12) فرداً وبنسبة (18.2%) محايدين بخصوص ذلك. يتضح من إجابات الباحثين أن غالبية أفراد العينة تم الموافقة على العبرة الثانية بنسبة (100%) مما يعني صحة وصدق العبرة.

العبرة الثالثة: الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

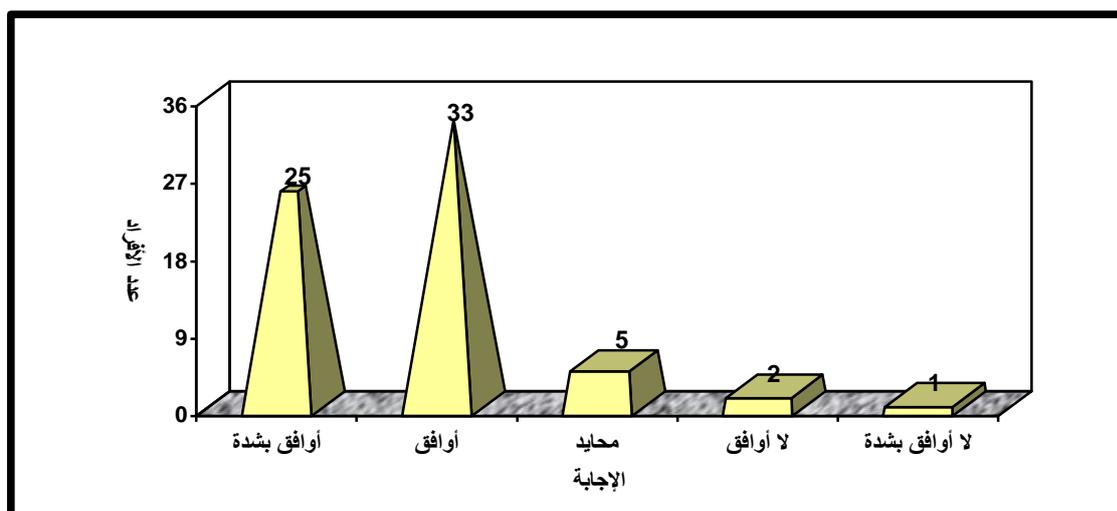
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	25	37.9%
أوافق	33	50.0%
محايد	5	7.6%
لا أوافق	2	3.0%
لا أوافق بشدة	1	1.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات لدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء، كما وافق بشدة (25) فرداً وبنسبة (37.9%) على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (7.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. يشير إجابات عينة الدراسة نسبة درجة الموافقة (87.9%) مما يعني إثبات صحة وثبات العبارة الثالثة.

العبرة الرابعة: ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

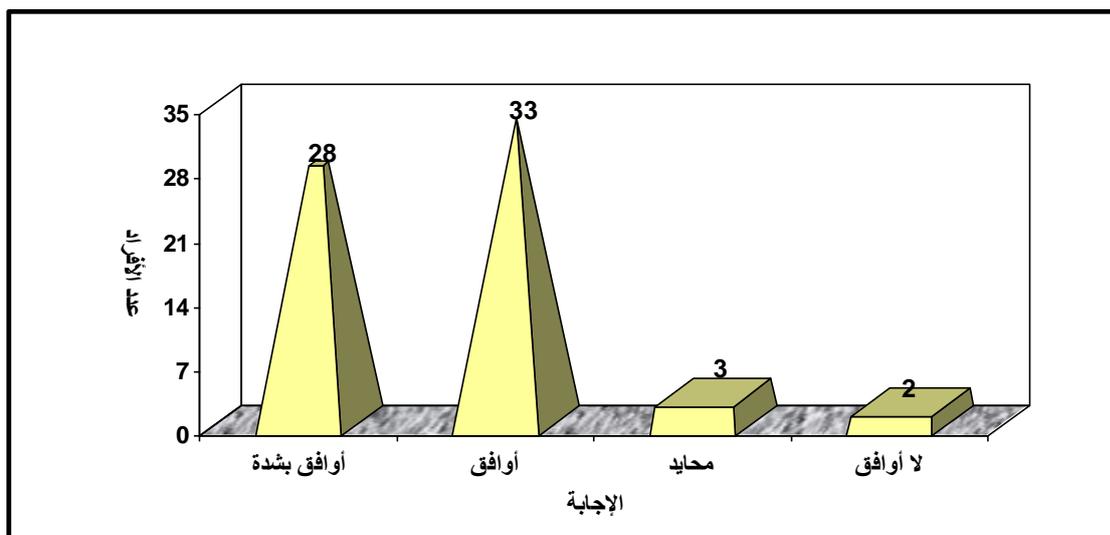
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.4%	28	أوافق بشدة
50.0%	33	أوافق
4.5%	3	محايد
3.0%	2	لا أوافق
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية، كما وافق بشدة (28) فرداً وبنسبة (42.4%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (4.5%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك. للتحقق من صحة وصدق العبارة الرابعة ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوي درجة الموافقة عليها بنسبة (92.4%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة الرابعة .

العبرة الخامسة: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين

الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة

الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

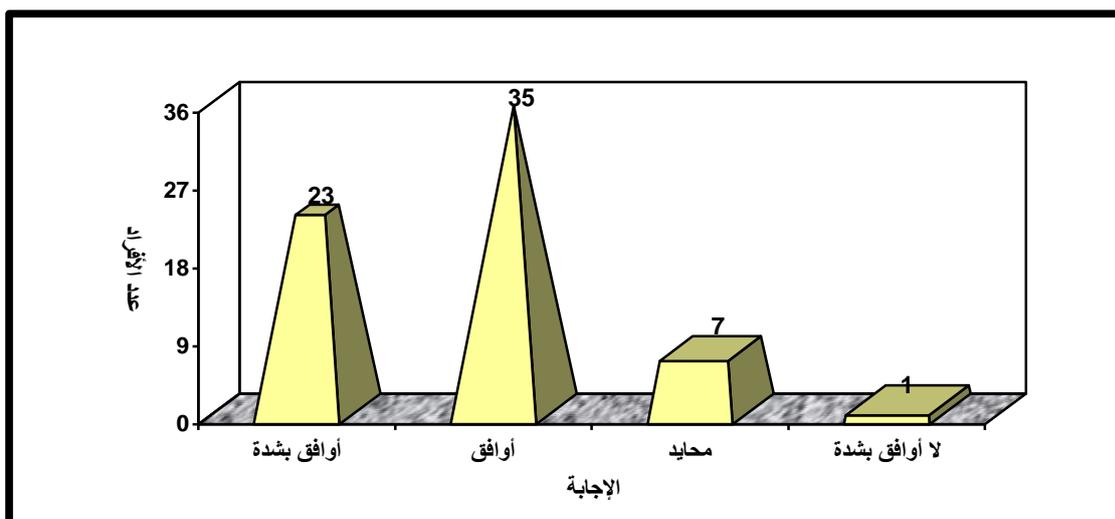
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	34.8%
أوافق	35	53.0%
محايد	7	10.6%
لا أوافق بشدة	1	1.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات لدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (35) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.0%) وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (34.8%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (10.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً بنسبة (1.5%) على ذلك. للتحقق من صحة ومصداقية العبارة ينبغي معرفة إجابات المبحوثين أعلاه إن غالبية أفراد عينة الدراسة وافقت على العبارة بنسبة (87.8%) مما يؤكد صحة ومصداقية العبارة.

2- الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين" العبارة الأولى: تقدم الإدارة المالية تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)

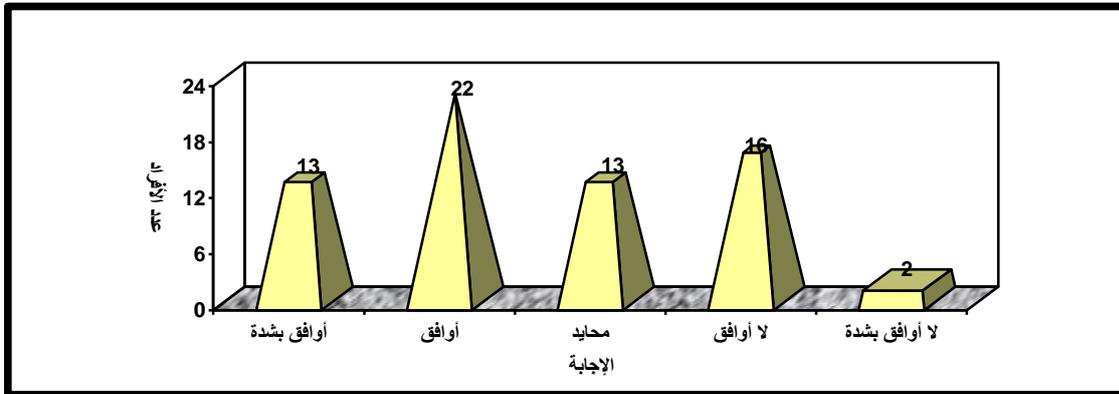
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
19.7%	13	أوافق بشدة
33.3%	22	أوافق
19.7%	13	محايد
24.2%	16	لا أوافق
3.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (22) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (33.3%) وافقوا على أن الإدارة المالية تقدم تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول، بينما لم يوافق (16) فرداً وبنسبة (24.2%) على ذلك، بينما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (19.7%) على ذلك، وكان هناك (13) فرداً وبنسبة (19.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك. للتحقق من صحة وصدق العبارة الأولى ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوي درجة الموافقة عليها بنسبة (53%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة الأولى.

العبرة الثانية: عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى إتخاذ قرار عدم التداول.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

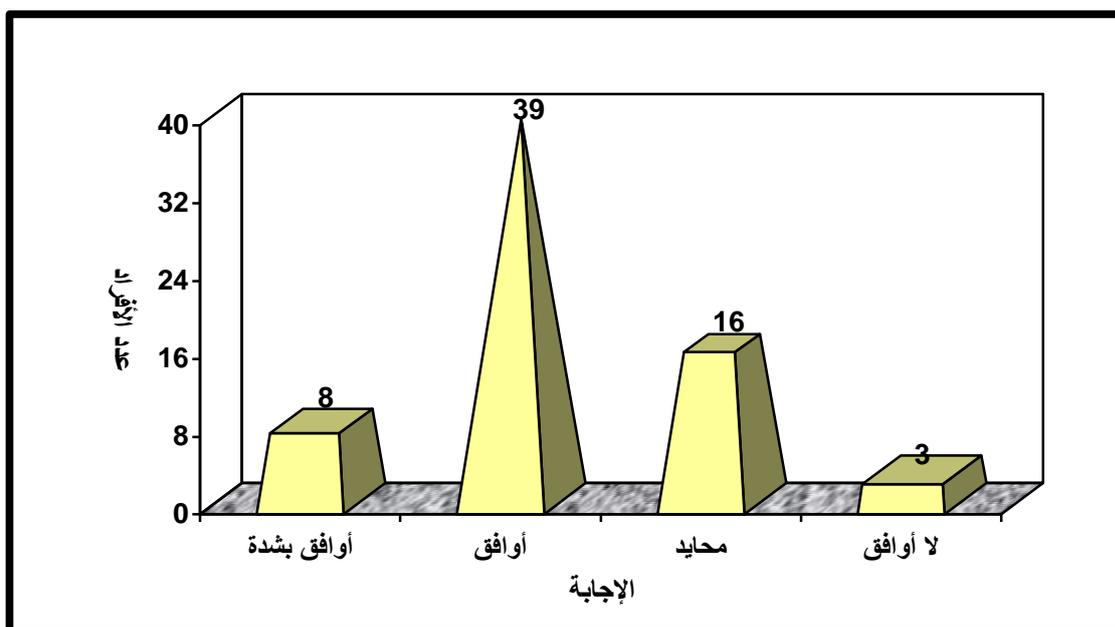
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	8	12.1%
أوافق	39	59.1%
محايد	16	24.2%
لا أوافق	3	4.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (39) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (59.1%) وافقوا على أن عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى إتخاذ قرار عدم التداول، وكان هناك (16) فرداً وبنسبة (24.2%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (8) فرداً وبنسبة (12.1%) على ذلك، بينما وافق (3) أفراد وبنسبة (4.5%) على ذلك، يتضح من إجابات المبحوثين تم الموافقة على العبارة الثانية بنسبة (71.%) مما يعني صحة وصدق العبارة.

العبرة الثالثة: عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة

يؤثر علي قرار عدم التداول.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة

الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

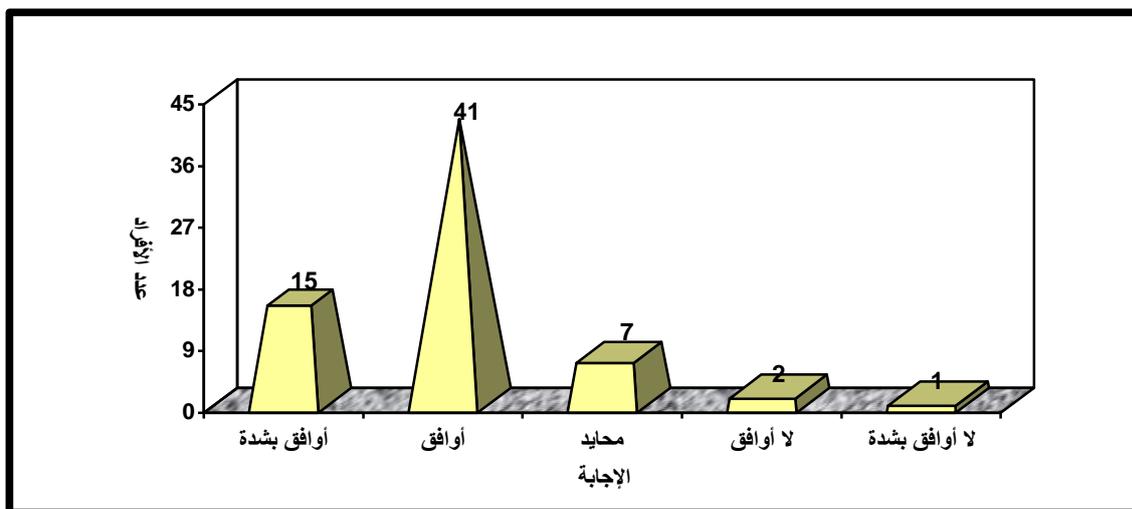
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
22.7%	15	أوافق بشدة
62.1%	41	أوافق
10.6%	7	محايد
3.0%	2	لا أوافق
1.5%	1	لا أوافق بشدة
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (41) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (62.1%) وافقوا على أن عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول، كما وافق بشدة (15) فرداً وبنسبة (22.7%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (10.6%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. يشير إجابات عينة الدراسة نسبة درجة الموافقة (84.8%) مما يعني إثبات صحة وثبات العبارة الثالثة.

العبرة الرابعة: عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

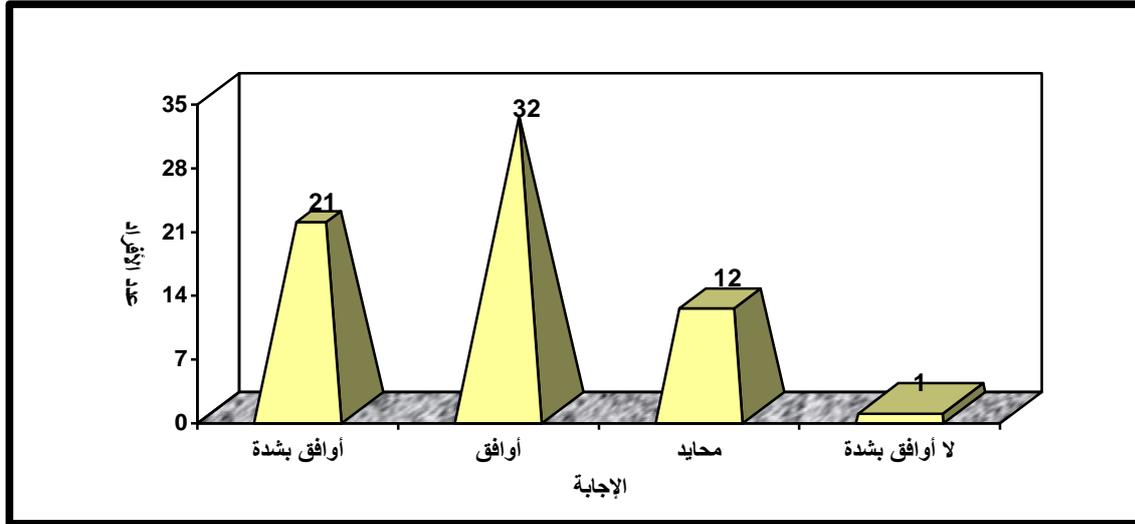
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	31.8%
أوافق	32	48.5%
محايد	12	18.2%
لا أوافق بشدة	1	1.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (32) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.5%) وافقوا على أن عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (31.8%) على ذلك، وكان هناك (12) فرداً وبنسبة (18.2%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. يتضح من إجابات المبحوثين أن غالبية أفراد العينة تم الموافقة على العبارة الرابعة بنسبة (80.3%) مما يعني صحة وصدق العبارة.

العبرة الخامسة: ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

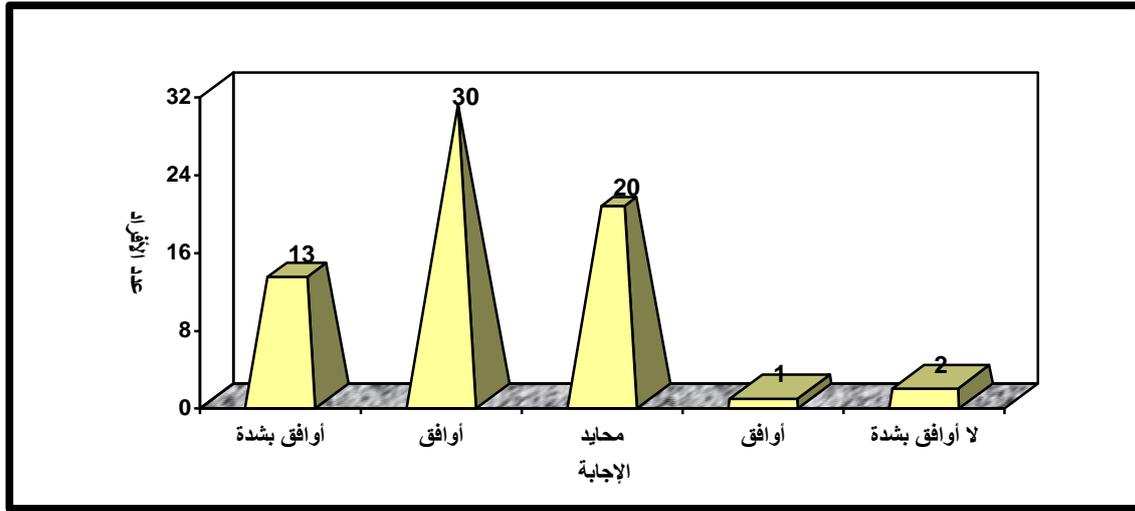
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	13	19.7%
أوافق	30	45.5%
محايد	20	30.3%
لا أوافق	1	1.5%
لا أوافق بشدة	2	3.0%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (30) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.5%) وافقوا على أن ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول، وكان هنالك (20) فرداً وبنسبة (30.3%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (13) فرداً وبنسبة (19.7%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (3.0%) على ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. يتضح من إجابات المبحوثين أن غالبية أفراد العينة تم الموافقة على العبارة الخامسة بنسبة (65.2%) مما يعني صحة وصدق العبارة.

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في

التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين"

العبارة الأولى: تملك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين على إتخاذ قرار البيع.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

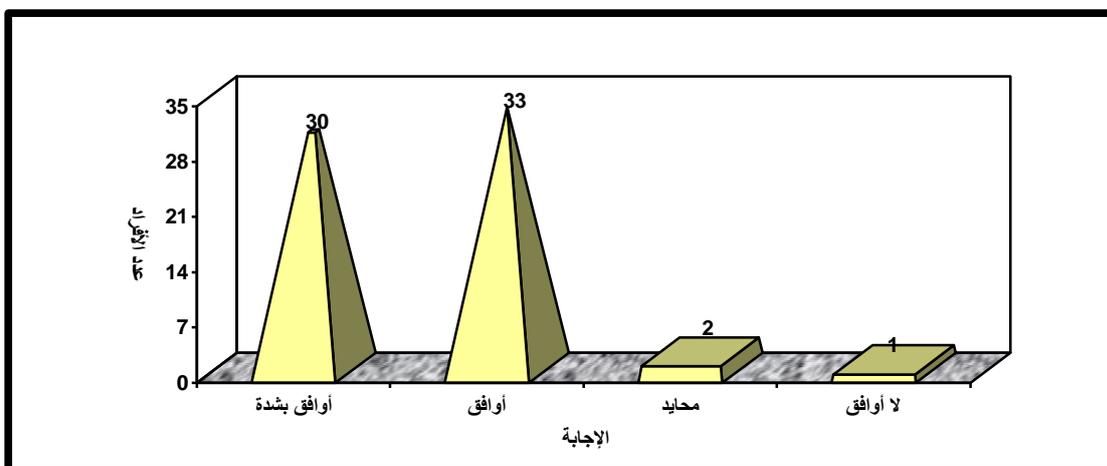
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	%45.5
أوافق	33	%50.0
محايد	2	%3.0
لا أوافق	1	%1.5
المجموع	66	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا على أن تملك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين على إتخاذ قرار البيع، كما وافق بشدة (30) فرداً وبنسبة (45.5%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (3.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. للتحقق من صحة وصدق العبارة الأولى ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوي درجة الموافقة بنسبة (95.5%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة.

العبرة الثانية: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

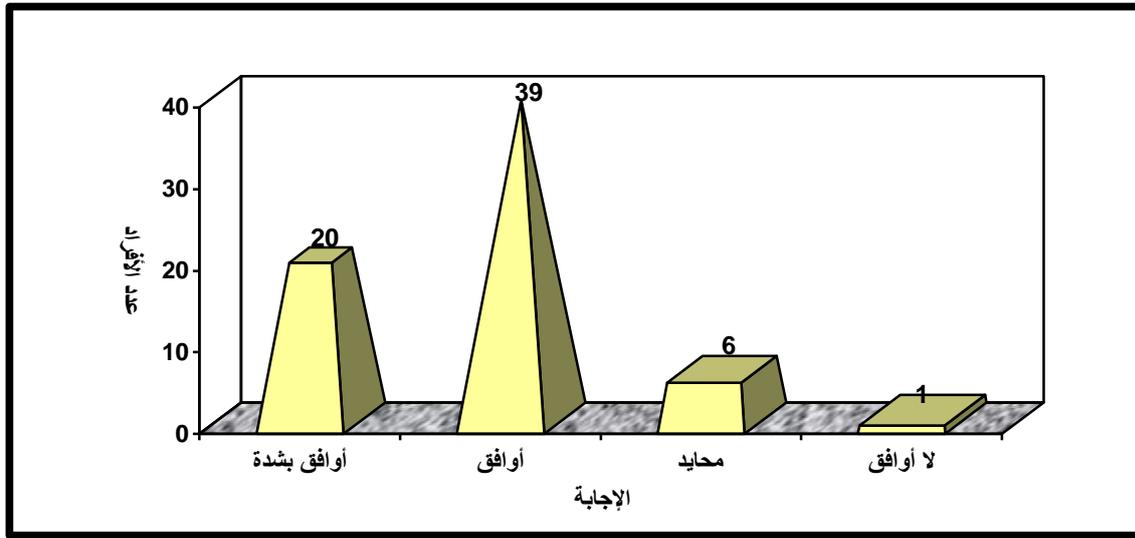
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	30.3%
أوافق	39	59.1%
محايد	6	9.1%
لا أوافق	1	1.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (39) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (59.1%) وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين، كما وافق بشدة (20) فرداً وبنسبة (30.3%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (9.1%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. يتضح من إجابات المبحوثين أن غالبية أفراد العينة تم الموافقة على العبارة الثانية بنسبة (89.4%) مما يعني صحة وصدق العبارة.

العبرة الثالثة: يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد

الإستثمار وصناعة قرار البيع.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة

على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

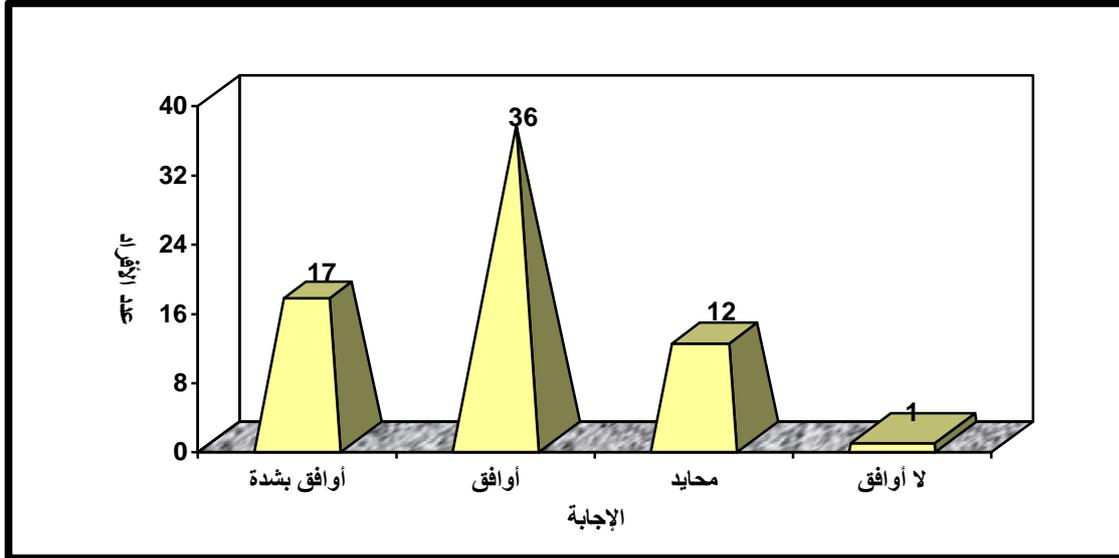
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
25.8%	17	أوافق بشدة
54.5%	36	أوافق
18.2%	12	محايد
1.5%	1	لا أوافق
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (36) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (54.5%) وافقوا على أن المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع، كما وافق بشدة (17) فرداً وبنسبة (25.8%) على ذلك، وكان هناك (12) فرداً وبنسبة (18.2%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. للتحقق من صدق العبارة الثالثة ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوى درجة الموافقة عليها بنسبة (80.3%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة.

العبرة الرابعة: الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

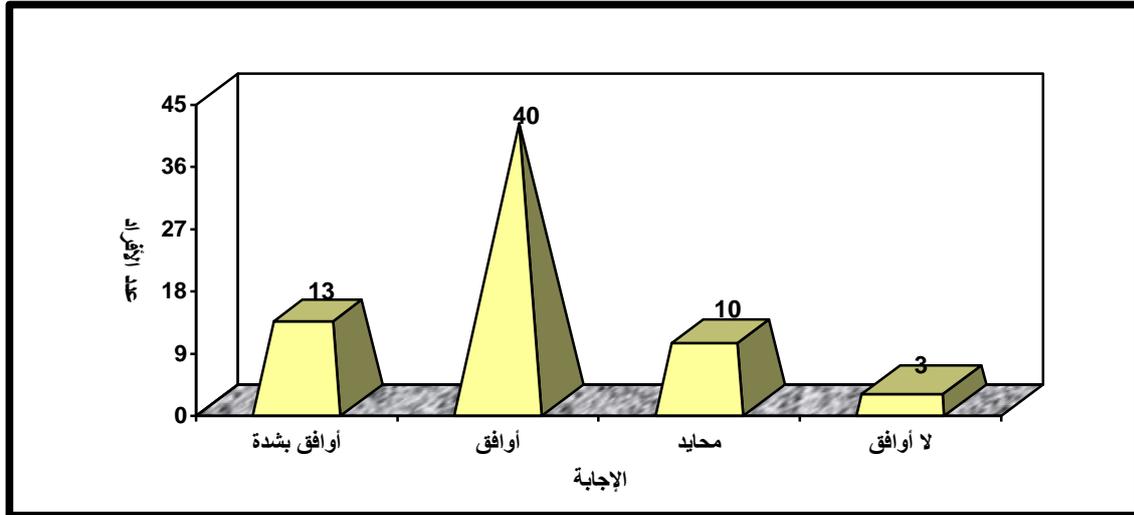
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
19.7%	13	أوافق بشدة
60.6%	40	أوافق
15.2%	10	محايد
4.5%	3	لا أوافق
100.0%	66	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (40) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.6%) وافقوا بشدة على أن الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين، كما وافق (13) فرداً وبنسبة (19.7%) على ذلك، وكان هناك (10) أفراد وبنسبة (15.2%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (4.5%) على ذلك. يتضح من إجابات الباحثين أن غالبية أفراد العينة تم الموافقة على العبارة الثانية بنسبة (80.3%) مما يعني صحة وصدق العبارة.

العبرة الخامسة: إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط

بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة

الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

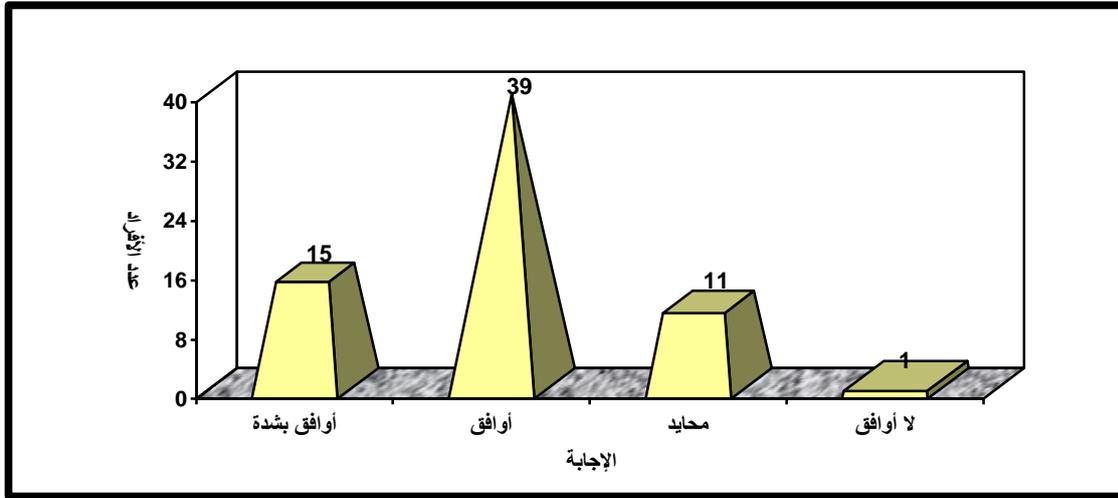
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	22.7%
أوافق	39	59.1%
محايد	11	16.7%
لا أوافق	1	1.5%
المجموع	66	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (39) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (59.1%) وافقوا على أن إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع، كما وافق بشدة (15) فرداً وبنسبة (22.7%) على ذلك، وكان هناك (11) فرداً وبنسبة (16.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.5%) على ذلك. للتحقق من صحة وصدق العبارة الخامسة ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص العبارة من خلال مستوي درجة الموافقة عليها بنسبة (81.8%) وقد تحققت صحة وصدق العبارة الخامسة.

المبحث الثالث

يتناول الباحثون في هذا المبحث

إختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

وإتخاذ قرار الشراء لدى المستثمرين " .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يحتاج المستثمر إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء	4	أوافق
2	توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء	4	أوافق
3	الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء	4	أوافق
4	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية	4	أوافق
5	الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المستثمر يحتاج إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يحتاج المستثمر إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء	4	61.88
2	توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء	2	10.09
3	الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء	4	66.12
4	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية	3	48.30
5	الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء	3	43.33

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (61.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%)

- بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.09) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (66.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (48.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (43.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (66) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (330) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

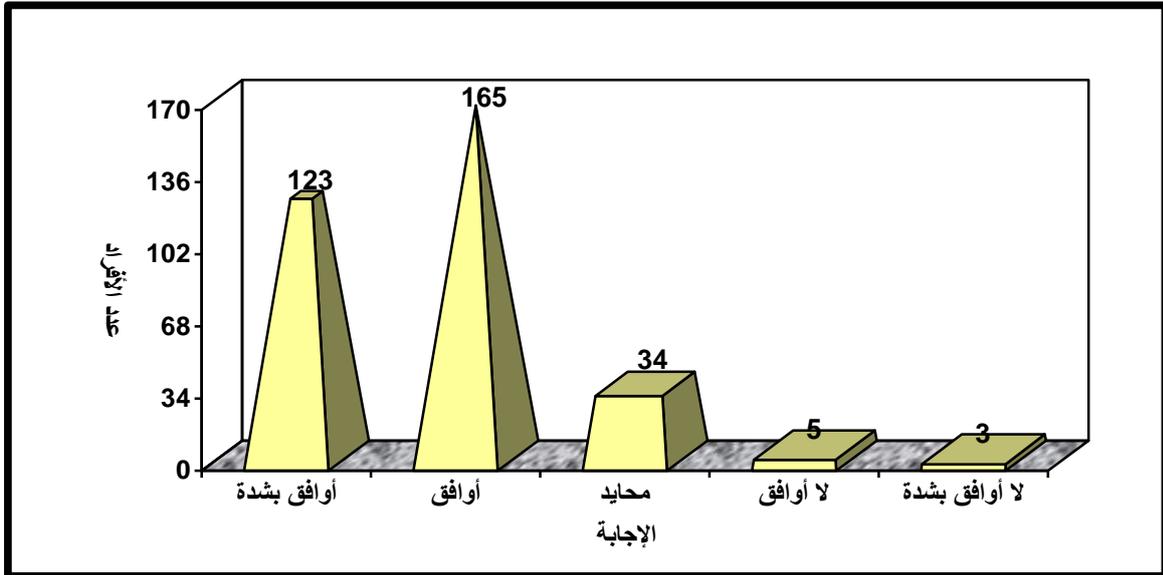
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
37.3%	123	أوافق بشدة
50.0%	165	أوافق
10.3%	34	محايد
1.55%	5	لا أوافق
0.9%	3	لا أوافق بشدة
100.0%	330	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات لدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (165) إجابة وبنسبة (50.0%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(123) إجابة وبنسبة (37.3%) موافقة بشدة، و(34) إجابة وبنسبة (10.3%) غير موافقة، و(5) إجابات وبنسبة (1.5%) محايدة، و(3) إجابات وبنسبة (0.9%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (329.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدى المستثمرين " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تقدم الإدارة المالية تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول	4	أوافق
2	عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلي إتخاذ قرار عدم التداول	4	أوافق
3	عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول	4	أوافق
4	عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول	4	أوافق
5	ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإدارة المالية تقدم تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلي إتخاذ قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.
 إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تقدم الإدارة المالية تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول	4	15.97
2	عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلي إتخاذ قرار عدم التداول	3	46.12
3	عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول	4	82.48
4	عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول	3	31.58
5	ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول	4	45.67

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الأولى (15.97) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (15.97)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإدارة المالية تقدم تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثانية (46.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلي إتخاذ قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الثالثة (82.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%)

بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (31.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (45.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (66) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (330) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

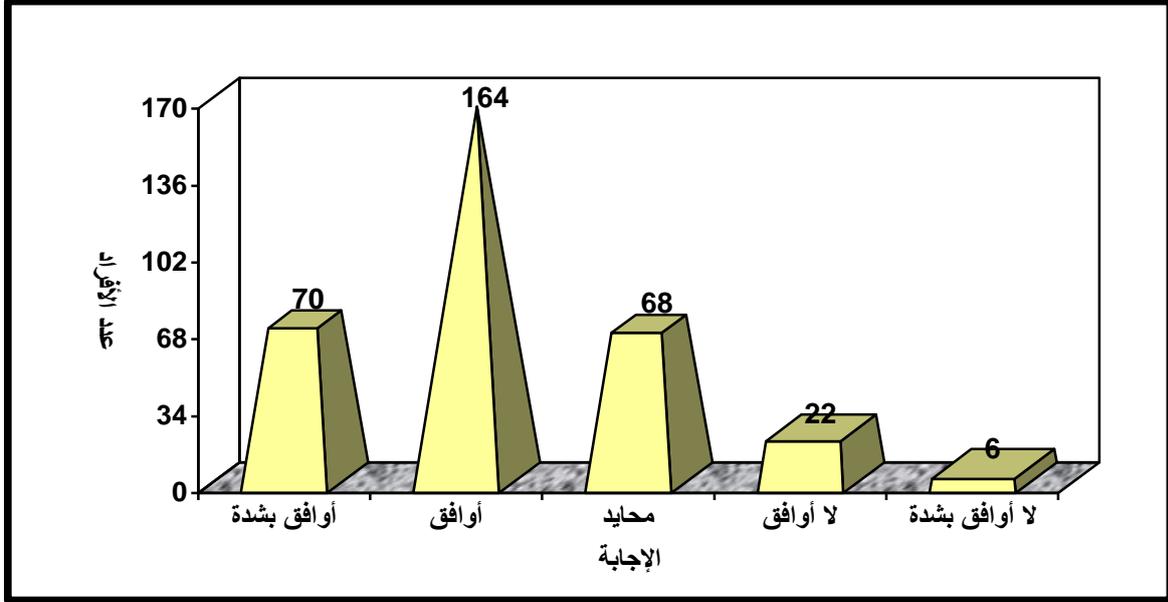
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
21.2%	70	أوافق بشدة
49.7%	164	أوافق
20.6%	68	محايد
6.7%	22	لا أوافق
1.8%	6	لا أوافق بشدة
100.0%	330	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (164) إجابة وبنسبة (49.7%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و (70) إجابة وبنسبة (21.2%) موافقة بشدة، و (68) إجابة وبنسبة (20.6%) محايدة، و (22) إجابة وبنسبة (6.7%) غير موافقة، و (6) إجابات وبنسبة (1.8%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (229.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية واتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين" قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية واتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم

لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين علي إتخاذ قرار البيع	4	أوافق
2	الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين	4	أوافق
3	يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع	4	أوافق
4	الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين	4	أوافق
5	إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين علي إتخاذ قرار البيع.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين علي إتخاذ قرار البيع	3	54.85
2	الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين	3	52.67
3	يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع	3	38.85
4	الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين	3	47.82
5	إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع	3	47.21

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (54.85) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين علي إتخاذ قرار البيع.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (52.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد علي إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (38.85) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (47.82) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين.
 - بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (47.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبط بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (66) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (330) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

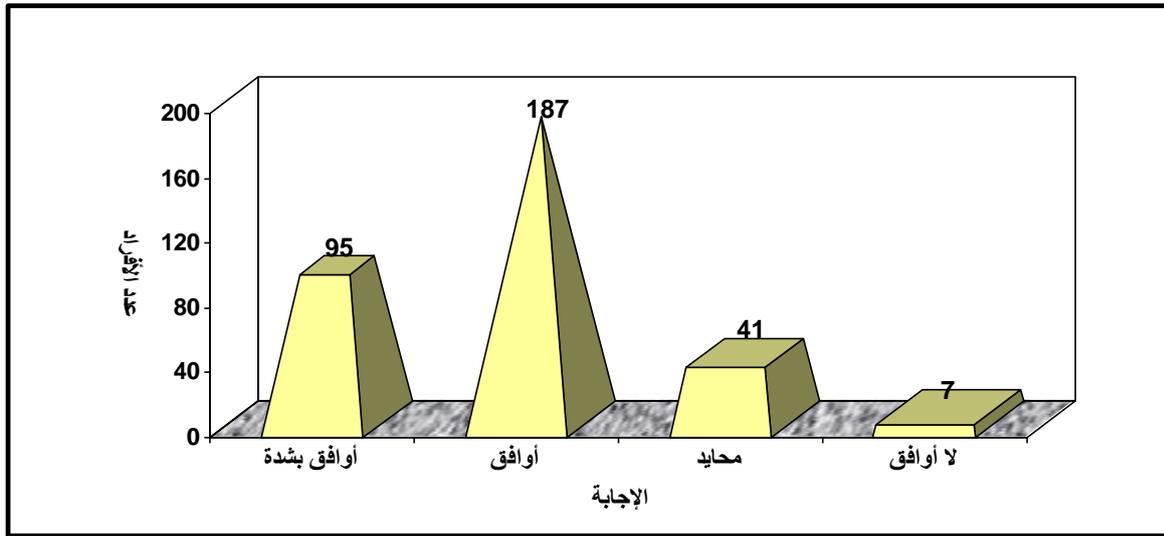
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%28.8	95	أوافق بشدة
%56.7	187	أوافق
%12.4	41	محايد
%2.1	7	لا أوافق
%100.0	330	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (187) إجابة وبنسبة (%56.7) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(95) إجابة وبنسبة (%28.8) موافقة بشدة، و(41) إجابة وبنسبة (%12.4) محايدة، و(7) إجابات وبنسبة (%2.1) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (224.23) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3)

أدناه:

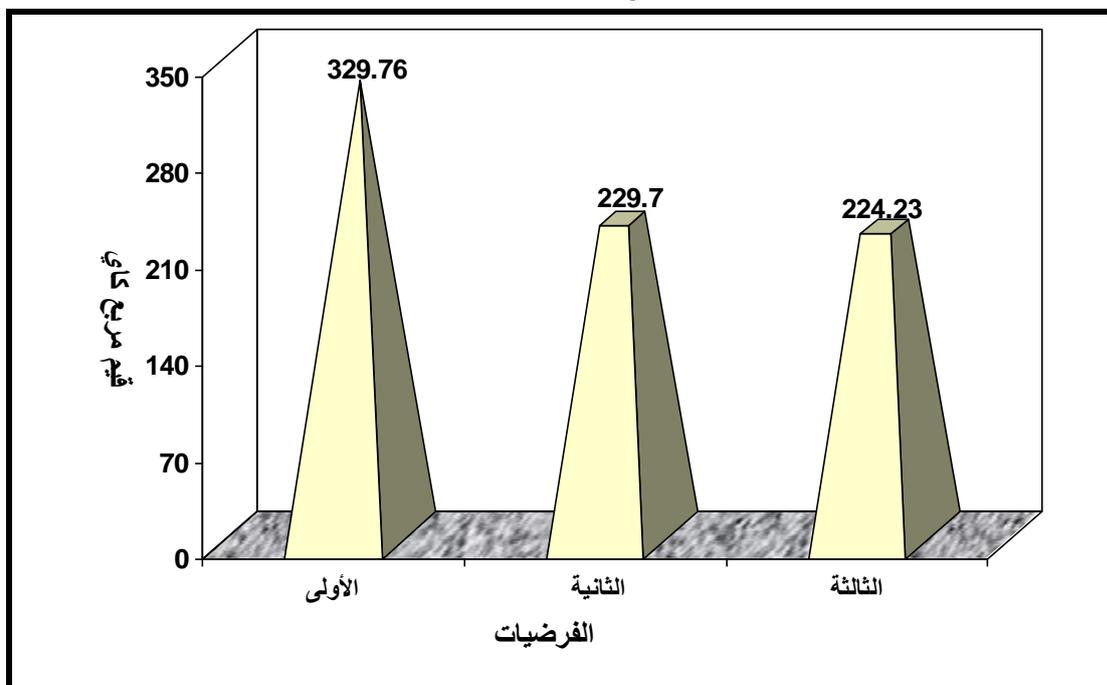
الجدول (10/3/3)
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدى المستثمرين	329.76
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين	229.70
3	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين	224.23

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

الشكل (4/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2017م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (329.76)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (229.70)، وأخيراً تحقق الفرضية الثالثة بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (224.23).

الخاتمة

يتناول الباحثون في هذه الجزء النتائج والتوصيات وذلك كلاتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

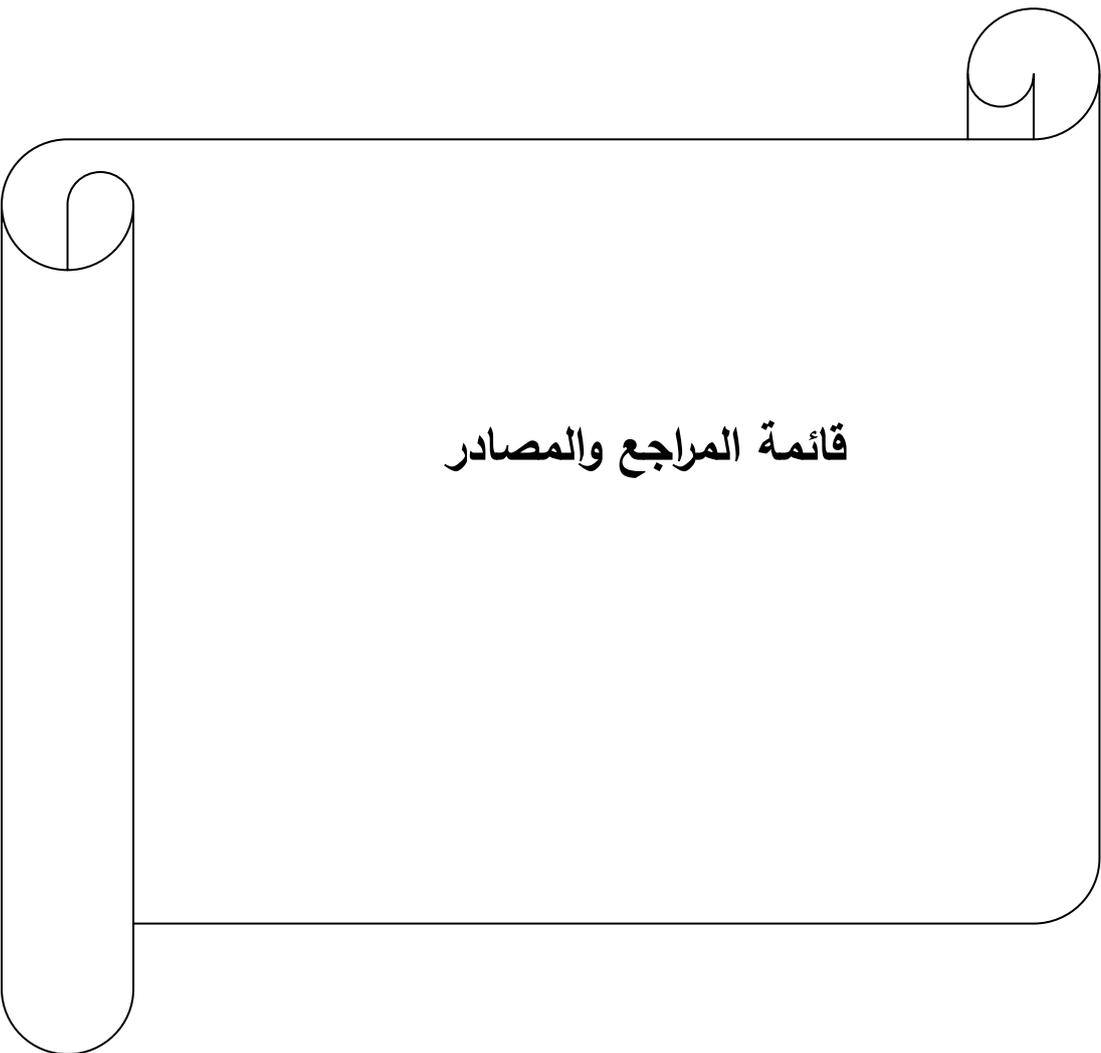
أولاً: النتائج

- أن تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤثر على إتخاذ قرارات الشراء لدى المستثمرين
- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن المستثمرين من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية واتخاذ قرار الشراء
- الإفصاح المحاسبي الملائم يؤدي إلى زيادة المستثمرين لإتخاذ قرار الشراء
- يسهم الإفصاح المحاسبي في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء
- تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية ناتج عن ضعف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية
- يتخذ المستثمرين الحاليين والمحتملين قراراتهم الشرائية عندما يوفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية معلومات مفيدة
- إن تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤثر على إتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين
- تقديم الإدارة المالية لتقارير مالية تفنقر إلى الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى قرار عدم التداول
- عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات يؤدي إلى قرار عدم التداول
- عدم تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة صحيحة يؤثر على قرار عدم التداول
- ضعف المصدقية والموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول
- ضعف الوعي لدى المستثمر بين معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلى قرار عدم التداول
- إن تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤثر على إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين
- تمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع علي إتخاذ قرار البيع
- الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد على إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين
- يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع

- إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبطة بالتوقعات المستقبلية يؤثر على قرار البيع

ثانياً : التوصيات

- ضرورة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية لدعم قرار الشراء
- ضرورة إلمام المستثمرين بمعيار الإفصاح المحاسبي حتى يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء
- زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها حتى يتمكن المستثمرين من إتخاذ قرار الشراء
- يجب الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية
- الإلتزام بالخصائص النوعية للتقارير المالية يؤدي إلى تقليل قرار عدم التداول لدى المستثمرين
- يجب التأكد من مصداقية وموثوقية التقارير المالية المنشورة حتى يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول
- يجب الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية حتى يتمكن المستثمرين من إتخاذ قرار البيع
- شمولية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لضمان عدم تضليل المستثمرين في إتخاذ قرار البيع
- يجب الإفصاح في التقارير المالية بالتوقعات المستقبلية حتى يتمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين من إتخاذ قراراتهم البيعية



قائمة المراجع والمصادر

المصادر:-

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : السنة النبوية

قائمة المراجع:-

المراجع باللغة العربية:-

(1) الكتب :

- د. إبراهيم جابر السيد ، الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال العربية داخل البلاد الأجنبية ، (عمان: دار غيراء للنشر والتوزيع ، 2014م).
- أرشد فؤاد المنتهي ، أسامة عزمي سلام ، الاستثمار في الأدوات المالية (عمان : دار المسيره للنشر والتوزيع ، 2004م).
- أ. د. إسماعيل محمود عبد الرحمن، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية ، (الإسكندرية : دارنشر مكتبة الوفاء القانونية، 2014م).
- أ.د أمين السيد أحمد لطفى ، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2005 م).
- الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والتوزيع ، 1999م).
- د. الواثق عطا المنان ، قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان (الخرطوم: حاتم أحمد محمد علي البدوي ، 2005م).
- ثناء علي القباني ، نظم المعلومات - نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : الدار الجامعية الإبراهيمية ، 2003م).
- أ.د. خالد أمين عبدالله ، وحموة بشير أبوعاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، ط 2 ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001م).
- د. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر ، 2014م).
- د. سيد عطاء السيد ، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان: دار الرابية للنشر والتوزيع ، 2009م).

- طلال محمد ، محمد علي، ريان يوسف ، مشتاق طالب ، أساسيات المعرفة المحاسبية ، ط:العربية ، (الأردن ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م).
- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م).
- طارق عبدالعال حماد، الإتجاهات الحديثه فى التقارير المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م).
- ساسي محمد العقار، تطوير المحاسبة ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011م).
- ساسي محمد العقاد ، نظرية المحاسبة ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2011م).
- د. دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الإستثماري ، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- د. جميل خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، (المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014م).
- حامد العريب الحضيرى ، تقييم الإستثمارات ، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م).
- د. خالد علي كاججي ، أ. إبراهيم ولد محمد فال ، نظرية المحاسبة ، (المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر والتوزيع ، 2006م).
- رياض ، العبدالله ، نظرية المحاسبة ، (الأردن: عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م).
- د. زياد رمضان ، مبادئ الإستثمار المالى والحقيقى ، (الاردن: ، دار وائل للنشر ، 1998م).
- د. طارق عبد العال حماد ، دليل المستثمر إلى بورصة أوراق المالية ، (جامعة عين شمس ، كلية التجارة : الدار الجامعية ، 2002م).
- د. طاهر حيدر حردان ، مبادئ الإقتصاد ، (عمان ، الأردن ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997م).
- طاهر حيدر حردان أساسيات الاستثمار ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997م).
- د. مازن طلال عبيدات ، القدرات المتعلقة بالإستثمار وأساليب التحليل متعدد الابعاد ، (الاردن: محفظة نقابة المهندسين الاردنية ، 1985م).
- محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها فى الدول العربية ، (القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ، 1995م).

- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني حرف الباء بين ، (تونس: دار المعارف للنشر والتوزيع 1299هـ).
- د.محمد سمير الصبان ود.رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة قواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000م).
- محمد صالح الحناوي ونهال فريدو جلال العبد ، تقييم الأسهم والسندات ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2007م).
- د. محمد فداء الدين بهجت ، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه،(جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي ، 1988م).
- محمد مطر، إدارة الإستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، (الأردن: عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م).
- د. محمد مطر ، ادارة الاستثمار (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م).
- د.محمد مطر، نظرية المحاسبة،(القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2014م).
- د. محمود السيد الناجي ، الإتجاهات المعاصرة فى نظرية المحاسبة ، (جمهورية مصرالعربية : المكتبة العصرية بالمنصورة ، 2007م).
- مطر، محمد ، السيوطي، موسي ، التأسيس النظري للممارسات المهنية لمحاسبة في مجالات العرض والقياس والإفصاح ، ط2 ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م).
- د. مروان شموط و د. كنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار (القاهرة : الشركة العربية المتحدده للتسويق والتوريدات ، 2016 م).
- د. منير إبراهيم هندی ، أدوات الإستثمار فى أسواق رأس المال ، (الإسكندرية: المكتب العربى الحديث ، 2003م).
- مؤيد راضي و د. غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م).
- د. ناصر خلف الله ، محاسبة المنشآت المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، (القاهرة : المكتب العربى للمصارف ، 2011م)
- د. ناظم محمد نوري الشملري وآخرون ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، (عمان : دار وائل للنشر 1999م).

- د. نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية ، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) .
- د. وليد صافى ، د.أنس البكري، الأسواق المالية والدولية ، (عمان : دار البداية للنشر والتوزيع).
- د. وليد عبد القادر و د. حسام الدين خداش ، معايير المحاسبة الدولية (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2013م).
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، 1990م).
- د. عبد الفتاح مراد ، موسوعة الإستثمارات شرح تشريعات الإستثمار فى مصر والدول العربية ، (جمهورية مصر العربية ، دار النشر الإسكندرية) .
- عبد الطيف ، ناصر نور الدين ، الإتجاهات الحديثة فى المحاسبة المالية وتكنولوجيا المعلومات ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م).
- د.عبدالوهاب نصر علي ، د.أحمد كامل سالم ، المحاسبة عن الأوراق المالية وتحليل السياسات المحاسبية (الإسكندرية : دار الثقافة للنشر ، 2010م).
- أ، د. عبد الوهاب نصر علي ، أ.د. شحاته السيد شحاته ، مشكلات وحالات محاسبية ، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2015م).
- د. عدنان تايه النعيمي و د. أرشد فؤاد التميمي ، الادارة الماليه المتقدمه (عمان : دار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع ، 2009 م) .
- عبير سعد المطيري ، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، (المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ، 2004م).
- د. يوسف محمود جربوع ، د. سالم عبدالله خلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمحاسبة الحاسبة الدولية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م).
- (2) **الدويات العلمية المنشورة:-**

السيد، أحمد ، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين ، منهج مقترح للتطوير ، الإفصاح المحاسبى لتنشيط أسواق المال المصري ، مجلة البحوث التجارية ، حيزان ، 1993م.

د. سليمان مصطفى الدلاهمة ، مستوي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية فى البنوك التجارية السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، جامعة حلوان 2013م.

حسن رجب أبو الحسن ، تقييم نظم المعلومات الإلكترونية فى ترشيد القرارات ، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني الجزء الثاني يوليو - ديسمبر 2011م).

حيدر أحمد حسن صالح و هلال يوسف صالح ، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية والإجتماعية ، المحاسبة والتمويل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ، volume15(2) ، vol13(1) ، 2014 م.

د. مدحت فوزي وادي و أ. خالد محمد نصار، إنعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية على اتخاذ القرارات الإستثمارية ، دراسة تطبيقية على المتعاملين مع بورصة فلسطين، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال ، الموسوم بعنوان "المسؤولية الإجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وإنعكاساتها على المجتمع الفلسطيني" 12 مارس 2016م. هبة عبد العاطي محمد رزق ، تحديد مستوي الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية ، (دراسة تحليلية ، جامعة حلوان ، مجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، العدد الأول ج2 ، 2011م). عبد الحميد أحمد محمود ، أثر متغيرات السوق علي كثافة الإفصاح في التقارير المالية ، (جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلة الثالث عشر، العدد الأول ، يونيو 1999م).

طه ، عبد الجابر، الإفصاح المحاسبي ودورها في تنشيط أسواق المال العربية ، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، العدد التاسع ، 1999م.

(3) الرسائل الجامعية غير المنشورة:-

- الإمام أحمد يوسف محمد ، دور معيار العرض والإفصاح العام في رفع كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي بالمصارف الإسلامية السودانية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، 2015م).

- بخيتة محمد محمود ، أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار بالتطبيق علي المصارف التجارية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2015م).

- بسمات موسى جمعة أبوجردة ، أثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في أسواق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، 2014م).

- سواكن الدرديرى عبدالرحمن ، دور الإفصاح في ترشيد قرارات الإستثمار، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م).

- شادو عبد اللطيف ، القياس والإفصاح المحاسبي فى القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IASLIFRS (جامعة قاصدى مرياح ، ورقلة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير فى دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، 2014م).
- عبد الرحيم تاج الدين أحمد محمد ، أثر القياس والإفصاح المحاسبي فى جودة المعلومات المحاسبية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).
- عفاف نور الدين عثمان ، القياس والإفصاح المحاسبي ودورها فى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بالتطبيق على شركة السكر السودانية المحدودة ، (جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراه فى فلسفة المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ، 2016م).
- مصطفى أحمد عبد الرحمن ، دور الإفصاح المحاسبي فى ترشيد القرارات الإستثمارية ، دراسة حاله سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).
- مهند أحمد إسحق ، أثر الإفصاح المحاسبي للشركات ذات القوائم المالية الموحدة فى تحسين الأداء المالي ، بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).
- نادية محمد حمد محمد ، أثر الإفصاح المحاسبي ودوره فى تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية ، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير فى المحاسبة والتمويل ، 2010م).
- نجوان هماد عبد الجبار بابكر ، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الإداء الإجتماعي فى قرارات الإستثمارية ، دراسة ميدانية على شركة برقن للنقل الثقيل والخدمات النفطية المساهمة ، (جامعة الزعيم الأزهرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2016م).

(4) المواقع الإلكترونية :-

- موقع سوق الخرطوم للأوراق المالية www.kse.com.sd

- موقع موضوع .كوم www.mawdoo3.com

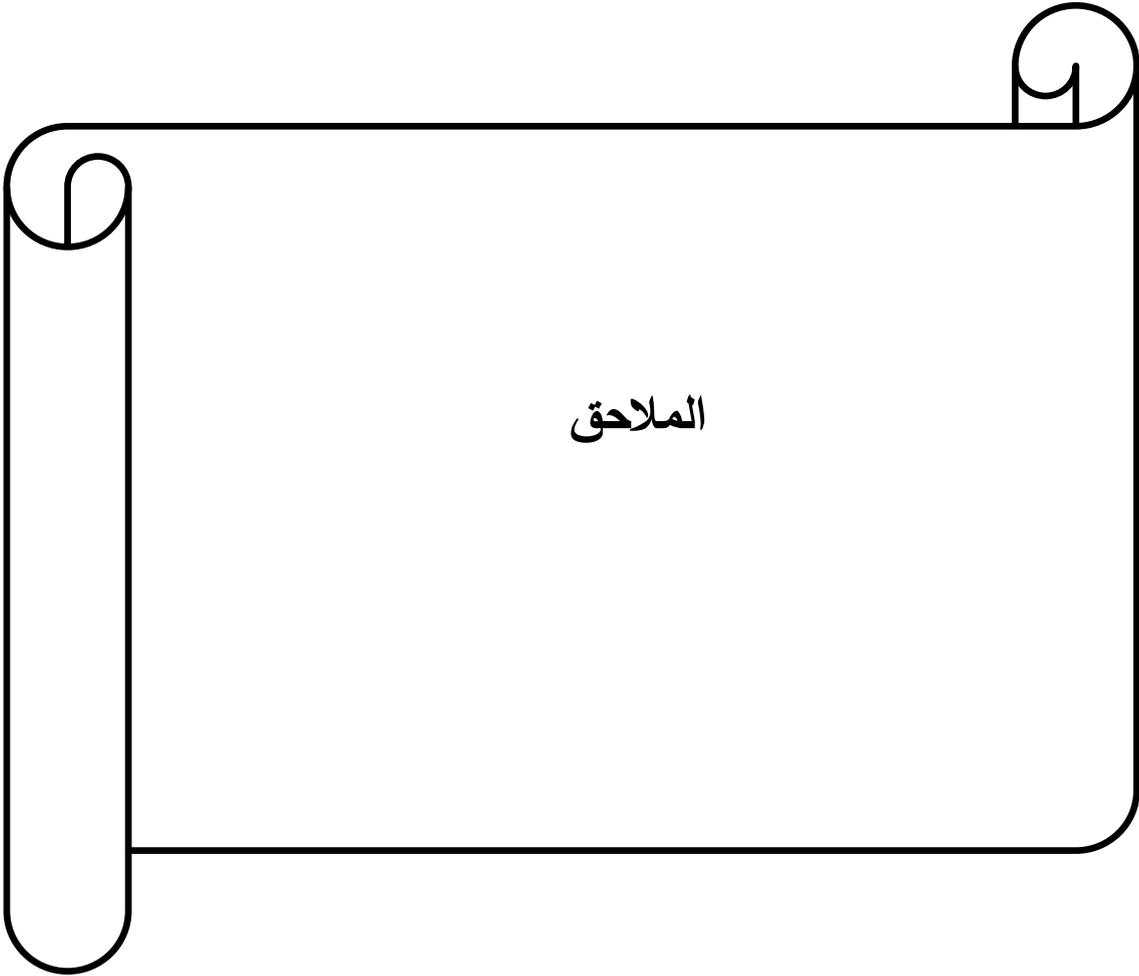
- موقع www.Google.com

<https://www.google.com/search?q=bing+translator&client=opera&sa=N&biw=1326&bih=666>

المراجع باللغة الأجنبية:-

- Catherine Gowthorpe CIMA's Official learning system managerial level financial analysis(Uk:working together to grow libraries in developing countries2007) page283.

- Hoyle & Schaefer & Douppnik ,Advanced Accounting tenth edition(America: New york ,publisher , time vertoves2011)page 383.
- Martin Beyersdorff ,Praveen Jindal ,Christop Piesbergen.**International GAAP®2016 Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards**(United Kingdom: Wiley publishes in a variety of print and electronic formats and by print–on–demand 2016) page1317.
- LexisNexis ,**Deloitte iGAAP Financial Instruments–IAS39and related standards** volume C,(UK: London,CPI Group for printing and bonding2014) page,869
- LexisNexis ,**Deloitte iGAAP A guide to IFRS reporting** ,volume A ,part2 (UK: London,CPI Group for printing and bonding2014) page,1775.
- Scott Henderson& Graham Pierson ,Issues in financial accounting ninth edition (Australia: national library of Australia cataloguing in publishing data ,2000) page515.



الملاحق

ملحق رقم (1) خطاب المبحوثين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا



كلية الدراسات التجارية

السيد/.....المحترم



الموضوع: إستمارة إستبانة

إشارة إلي الموضوع أعلاه مرفق لكم عبارات الإستبانة التي تخص بحث التخرج لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان: أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار،(بالتطبيق على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)، نأمل إبداء آرائكم عما جاء فيها وذلك بوضع علامة (✓) أمام مستوي درجة الموافقة التي تعبر عن وجهة نظركم، حيث إنكم خير مصدر للمعلومات الدقيقة، إن تعاونكم سيساهم في نجاح البحث، علماً بأن البيانات الواردة في هذه الاستبانة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

بإستمرار
للمبحوثين

• أبوبكر محمد علي فضل المولى

• أثيلات خضر حسن محمد

• أماني الأمين عوض الكريم

• سحر عبدالمجيد جعفر وقيع الله

• عبد المالك محمد فضل علي

ملحق رقم (2) إستمارة الإستبانة

القسم الأول :- البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع العلامة (✓) أمام مايلئكم.

(1) العمر:-

30 سنة فأقل 31 سنة وأقل من 40 سنة 40 سنة وأقل من 50 سنة

50 سنة فأكثر

(2) المؤهل العلمي:-

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير

دكتوراة

(3) التخصص العلمي:-

محاسبة وتمويل تكاليف ومحاسبة إدارية إدارة أعمال

إقتصاد تطبيقي دراسات مصرفية أخرى

(4) المؤهل المهني:-

الزمالة الأميركية الزمالة البريطانية الزمالة العربية

الزمالة الإسلامية الزمالة السودانية أخرى

لا يوجد مؤهل

(5) المركز الوظيفي:-

مدير عام مدير مالي مدير إداري

محاسب مالي محاسب تكاليف مراجع داخلي

مراجع خارجي

(6) سنوات الخبرة :-

5 سنوات فأقل 6 سنوات وأقل من 10 سنوات 10 سنوات وأقل من 15 سنة

15 سنة وأقل 20 سنة فأكثر

من 20 سنة

القسم الثاني: - عبارات الفرضيات

الرجاء التكرم بوضع العلامة (✓) أمام مستوى درجة الموافقه المناسبه.

الفرضية الأولى: -

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار الشراء لدي المستثمرين .

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					(1) يحتاج المستثمر إلي المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ قرار الشراء
					(2) توجد علاقة بين ملائمة معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة قدرة المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء
					(3) الإفصاح المحاسبي يسهم في إثراء جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار الشراء
					(4) ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الشرائية
					(5) الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك لمساعدتهم في إتخاذ قرار الشراء

الفرضية الثانية:-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار عدم التداول لدى المستثمرين.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					(1) تقدم الإدارة المالية تقارير مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلي قرار عدم التداول
					(2) عدم الإلتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلي إتخاذ قرار عدم التداول
					(3) عدم تطبيق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بصورة سليمة يؤثر علي قرار عدم التداول
					(4) عدم الإفصاح المحاسبي يضعف الموثوقية في التقارير والقوائم المالية المنشورة مما يسهم في إتخاذ قرار عدم التداول
					(5) ضعف الوعي لدى المستثمر بمعيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يؤدي إلي قرار عدم التداول

الفرضية الثالثة:-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وإتخاذ قرار البيع لدي المستثمرين.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					(1) تملك المستثمرين المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يشجع المستثمرين علي إتخاذ قرار البيع
					(2) الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد على إتخاذ قرار البيع لدى المستثمرين
					(3) يعتمد المستثمر علي المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في تقييم عائد الإستثمار وصناعة قرار البيع
					(4) الإعتماد علي معيار الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية يساعد في دعم قرار البيع للمستثمرين
					(5) إنخفاض إهتمام الإدارة المالية بمعيار الإفصاح المحاسبي للمعلومات المرتبطة بالتوقعات المستقبلية يؤثر علي قرار البيع

عن الله عز وجل

ملحق رقم (3) قائمة بأسماء محكمين إستمارة الإستمارة

العنوان	التخصص	الدرجة	أسماء محكمين إستمارة الإستمارة
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	محاسبة تكاليف	أ . مساعد	(1) د . إسماعيل محمد عثمان نجيب
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	محاسبة وتمويل	أ . مشارك	(2) د . محمد حسن آدم أزرق
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	محاسبة تكاليف	أ . مساعد	(3) د . محمد عبد الحميد